

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية
تخصص سياسات الدفاع والأمن

الفصل الدولي الإقليمي و أثره على الأمن الجزائري

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذ:

حسين جنوحات

تقديم الطالب:

قريش مراد

2014-2013

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

أهلي و قريتي

و إلى:

ضحايا المأساة الوطنية

كلمة شكر

شكروا لأهل العلم فهم تورعوا، وساقوا بالحرف الجميل و بالعلم تصنعوا، شكروا لمعلم القرآن في زاويته و شكروا لمعلم المدرسة على كلامه شكرا لمن ذاب كشمعة ..أثارته الدربة و زادت من تعاليه، شكرا لكل من علمني و ساعدني، و كان من أهل النصح مواليه.

المخلص

إن الأمن الإقليمي و إن اختلفت تسمياته (جهوي، قومي أو غيرها) يعتبر شرطا لكل مشروع تكاملي أو تعاني، وهو ما يعني البحث عن الاستقرار الإقليمي في المجال السياسي الاقتصادي و الاجتماعي.

يشكل موضوع الدولة الفاشلة محورا مهما في تحقيق الأمن و الاستقرار الإقليمي، باعتباره أحد نتائج النزاعات الداخلية و الإثنية. و أهم العوامل المغذية في انتشار و تزايد نشاط أركان التهديدات اللاتماتلية في الدول التي تحققت بها مؤشرات الدولة الفاشلة في جميع القطاعات.

تعتبر ظهور دول فاشلة في منطقة الصحراء الكبرى التي تعتبر معقل للنشاطات الإرهابية، و الجريمة أبرز التهديدات للأمن القومي للجزائري، حيث تشكل هذه المنطقة بؤرة توتر و لا استقرار بسبب تمرد الطوارق بعد دعواتهم الانفصالية، و دخول مالي مرحلة الفشل كأحد نتائج انهيار الدولة في ليبيا، التي شهدت حرب داخلية و سقوط نظام القذافي كدليل لفشلها في تحقيق الأمن و التنمية.

إن تعقد البيئة الأمنية في منطقة الساحل و فشل دول المنطقة أدى إلى انتشار كافة أشكال الجريمة المنظمة، التجارة غير الشرعية و انتشار الجماعات الإرهابية فيما يعرف بتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، و سعي القوى الدولية للتدخل في المنطقة في ظل إستراتيجية مكافحة الإرهاب. و هذا ما يتنافى مع العقيدة الأمنية الجزائرية التي ترفض تدخل القوى الأجنبية في المنطقة.

إن كل هذه التهديدات تمس مباشرة بالأمن القومي الجزائري، و هذا بحكم الحدود الطويلة المشتركة بين الجزائر و مالي، و ليبيا و صعوبة التحكم فيها. إن عجز حكومة مالي و المجلس الليبي الانتقالي عن احتواء نزاعاتها الداخلية، و عدم قدرتها على التحكم في حدودها يجعل الجزائر على تماس مباشر معها. كما أدت الحرب الليبية في سنة 2011 إلى تأزيم الأوضاع في منطقة أزواد و تدهورها.

Résumé

La sécurité régionale et les divers noms différaient (régionale, nationale ou autre) est une exigence pour chaque intégrateur ou des souffrances projet, ce qui signifie la recherche de la stabilité régionale dans le domaine politique de développement économique et social.

Fait l'objet d'un État défaillant un point important dans la réalisation de la sécurité et de la stabilité régionale, comme un résultat de conflits internes et ethnique. Et les facteurs les plus importants dans la propagation de nutriments et augmentation de l'activité de personnel menaces asymétriques dans les pays qui ont été faites indicateurs gardiens n'ont pas état dans tous les secteurs.

Est l'émergence d'États défaillants dans le Sahara, qui est un bastion pour des activités terroristes et le crime a souligné les menaces à la sécurité nationale de l'Algérie, qui constituent la région foyer de tension et de stabilité en raison de la rébellion touareg après leur appels au séparatisme, et entrer dans le stade de la défaillance financière comme l'un des résultats de l'effondrement de l'Etat en Libye, qui a vu une guerre interne et la chute du régime de Kadhafi comme une preuve de son incapacité à assurer la sécurité et le développement.

La complexité de l'environnement de sécurité dans la région du Sahel et de l'incapacité des pays de la région a conduit à la propagation de toutes les formes de criminalité organisée, le commerce illicite et la prolifération des groupes terroristes connus sous le nom d'Al-Qaïda au Maghreb islamique, et de chercher les puissances internationales à intervenir dans la région de la stratégie anti-terrorisme. Ceci est incompatible avec la doctrine de sécurité algérien qui rejette l'intervention des puissances étrangères dans la région.

Toutes ces menaces affectent directement la sécurité nationale de l'Algérie, et ce en vertu de la longue frontière commune entre l'Algérie et le Mali, la Libye et difficile à contrôler. Le déficit du gouvernement du Mali et le Conseil de la Transition libyen à contenir ses conflits internes, et leur incapacité à contrôler ses frontières rend Algérie en contact direct avec elle. Il a également abouti à la guerre de Libye dans les années 2011 à aggraver la situation dans la région Azawad et de la dégradation.

Abstract

The regional security and the varying names differed (regional, national or other) is a requirement for each project integrative or suffering, which means the search for regional stability in the political sphere of economic and social development.

Is the subject of a failed state an important focus in achieving security and regional stability, as a results of internal conflicts and ethnic. And the most important factors in the spread of nutrients and increased activity of Staff asymmetric threats in the countries that have been made guardian indicators failed state in all sectors.

Is the emergence of failed states in the Sahara, which is a stronghold for terrorist activities, and crime highlighted the threats to the national security of the Algerian, which constitute the region hotbed of tension and no stability because of the Tuareg rebellion after their calls separatism, and enter the financial failure stage as one of the results of the collapse of the state in Libya, which has seen an internal war and the fall of the Gaddafi regime as evidence of its failure to achieve security and development.

The complexity of the security environment in the Sahel region and the failure of countries in the region has led to the spread of all forms of organized crime, illegal trade and the spread of terrorist groups known as al-Qaeda in the Islamic Maghreb, and seek international powers to intervene in the region under the anti-terrorism strategy. This is incompatible with the Algerian security doctrine that rejects the intervention of foreign powers in the region.

All of these threats directly affect the national security of the Algerian, and this by virtue of the long border shared between Algeria and Mali, Libya and difficult to control. The deficit the Government of Mali and the Council of the Libyan Transition to contain its internal conflicts, and their inability to control its borders makes Algeria in direct contact with it. It also resulted in the Libyan war in the year 2011 to aggravate the situation in the region Azaouad and degradation.

أ ب.....	مقدمة:
08.....	الفصل الأول :الإطار النظري و المفاهيمي للأمن و الدولة الفاشلة
09.....	المبحث الأول : مفهوم الأمن مرتكزاته و أبعاده
10.....	المطلب الأول: مفهوم الأمن
14.....	المطلب الثاني: مرتكزات الأمن و أبعاده
20.....	المبحث الثاني: مفهوم الدولة الفاشلة
21.....	المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة
23.....	المطلب الثاني : مؤشرات الفشل الدولاتي و أسبابه
30.....	الفصل الثاني: محامل و مؤشرات الفشل في دولتي مالي و ليبيا
31.....	المبحث الأول: عوامل الفشل في ليبيا
31.....	المطلب الأول: العوامل الداخلية لفشل الدولة في ليبيا
38.....	المطلب الثاني : تدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية
42.....	المبحث الثاني: عوامل الفشل في مالي
42.....	المطلب الأول: العوامل الداخلية لفشل الدولة في مالي
45.....	المطلب الثاني: التدخل الفرنسي

الفهرس

- 49.....الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري
- 50.....المبحث الأول: التهديدات الأمنية
- 50.....المطلب الأول: أزمة الطوارق
- 54.....المطلب الثاني: تحالف الإرهاب و الجريمة المنظمة
- 59.....المطلب الثالث: التواجد الأجنبي بمنطقة الساحل
- 61.....المبحث الثاني: التهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية
- 61.....المطلب الأول: التهديدات السياسية
- 64.....المطلب الثاني: التهديدات الاجتماعية
- 66.....المطلب الثالث: التهديدات الاقتصادية
- 69.....الفصل الرابع: إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي
- 70.....المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية
- 70.....المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية
- 73.....المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية
- 75.....المبحث الثاني: أبعاد إستراتيجية الجزائر الأمنية
- 75.....المطلب الأول : البعد الجيو - سياسي
- 78.....المطلب الثاني : البعد الطاقوي
- 80.....المبحث الثالث: آليات إستراتيجية الجزائر الأمنية

الفهرس

المطلب الأول: الآليات السياسية و الاقتصادية.....80

المطلب الثاني: الآليات الأمنية و العسكرية.....86

الخاتمة:.....92

قائمة الراجع:.....96

مقدمة

مقدمة:

يحظى الأمن بأهمية مركزية كبيرة في دراسة العلاقات الدولية، فالأمن باعتباره شعورا بالسلامة التحرر النسبي من الحاجة والخوف، يمثل قيمة كبرى لدى الأفراد والدول. حيث اعتبر الأمن على مر التاريخ هاجسا أكبر للأمم والدول والمجتمعات والأفراد، لما له من تأثيرات على الاستقرار السياسي والسكينة الاجتماعية. فهو البيئة الأساسية الملائمة للتنمية والتطور وتحقيق مختلف الإنجازات. فلا عجب أن ينال اهتمام الباحثين والمفكرين وصناع القرار على حد سواء. لذلك يسعى الباحثون والفاعلون السياسيون المحليون والإقليميون والدوليون، إلى بذل جهود معتبرة لتعريف متطلبات أمنهم ومصادر تهديدها صياغة الآليات الملائمة لمواجهتها.

لقد واكب عصر الأحادية القطبية تشكل خطاب سياسي، وأكاديمي حول تراجع الحروب بين الدول أو الحروب الدلالية، وتزايد الصراع الدموي والحروب الداخلية في الكثير من أنحاء العالم، خاصة في العالم النامي، حيث أفلحت المشكلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الصراعات في أن تفرض تقدمها على المجتمع الدولي بأسره، وبانت دول بأكملها وكياناتها مهددة من الداخل وتشكك في استمرار وجودها كمجتمعات متكاملة، لها هوياتها الخاصة المتميزة. ووصلت مؤسسات الدولة في هذه المجتمعات إلى درجة من الضعف، الذي أفقدها القدرة على التصدي بفاعلية لهذه الاضطرابات الداخلية. إن أهمية بحثنا تكمن في دراسة الظاهرة المميزة لعالم بعد الثنائية والتي كانت محل نقاش بين العديد من المفكرين، وإحدى أبرز مواضيع البحوث الأكاديمية في المراكز البحثية وعلى المستوى العملي، على اعتبار أن تصدير المشاكل إلى هذه الدول أمر محتمل، بل هناك من ينظر إليه على أنه أمر حتمي فقد أصبحت محور اهتمام مختلف الفواعل الدولية، من حيث أبرز المواضيع المدرجة في أجندة المراقبين الدوليين.

بالنظر لهذه الأهمية الأكاديمية والعلمية لموضوع الدولة الفاشلة، فإننا سنركز أهدافنا على تقديم تشخيص لهذه الظاهرة، انطلاقا من الميكانيزمات التي تشترط وجودها، والإفرازات الداخلية لفشل الدولتي لنقدم في الأخير صورة واضحة وعميقة عن الدولة الفاشلة.

ففي ظل التحولات والتراكمات ظهرت مجموعة من الدول الهشة، والضعيفة الغير قادرة على ضمان أمنها واستقرارها، ولا ضمان أمن مواطنيها وحاجياتهم المادية والمعنوية، وهذا ما يؤدي إلى تعويض الأمن الإنساني في مثل هذه الدول، انطلاقا من اعتبار أن أمن الإنسان هو ركيزة أساسية لتعويض ولبناء توصية إنسانية شاملة الأبعاد للأفراد، والفرص المتاحة لهم، فهما إذن إطاران متكاملان لبناء الأمن في الدول.

تشير الاتجاهات الخاصة بالتنمية في معظم الدول الإفريقية، إلا أنها عجزت عن تحقيق جل الأهداف الإنمائية، وذلك لعجزها عن مواجهة التحديات الخطيرة التي تعصف بشعبها، وتمس بالأمن بمختلف مستوياته: الدولاتي، المجتمعي و بالأخص الإنساني.

تعتبر مالي وليبيا من الدول الإفريقية، التي تعاني من مشاكل عديدة أخرها الوضع المتأزم في كل من شمال مالي و صحراء ليبيا، التي عصفت بالأوضاع في البلدين وحالت دون تحقيق مستويات عادية في الأمن سواء في مواجهة التحديات الداخلية التي تمس بقطاعات البلدين أو تلك التهديدات العابرة للحدود، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب والمعطيات والحركات السببية في مختلف الأصعدة الأمنية، الإنسانية، السياسية، الاقتصادية و كذا الاجتماعية.

ستعالج هذه الدراسة الموضوع ضمن إطار منهجي ومفهومي ونظري، يحتوي على فصول ومباحث، حيث يتعرض الإطار لمنهجي لصياغة المشكلة البحثية ومجالات الدراسة، والفروض العلمية والأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة، وكذلك الإقتربات والنظريات الملائمة. سعيا منا لاحتواء كل جوانب الموضوع المتشعبة والمتداخلة سنحاول القيام بدراسة وفق أربعة فصول:

في الفصل الأول المعنون بالإطار النظري و المفاهيمي للأمن وللدولة الفاشلة حيث سنحاول تعرف الأمن، أبعاده ومركزاته يأتي بعدها التعرف على مفهوم الدولة الفاشلة بالإضافة إلى مؤشرات فشلها وخصائصها وأسباب الفشل الدولاتي.

أما الفصل الثاني الذي خصصناه لدراسة واقع الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي أي عوامل و مؤشرات الفشل الدولاتي، منها الداخلية كالمؤشرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و العوامل الخارجية التي حاولنا الإحاطة من جانب التدخل الخارجي.

وفي ما يخص الفصل الثالث فنتناول فيه إفرزات واقع الفشل الدولاتي في ليبيا ومالي على الساحة الأمنية، أي أثر الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري، دور هذا الفشل في تغذية التهديدات الأخرى.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لدراسة لإستراتيجية الجزائر الأمنية المتمثلة في الآليات السياسية، الاقتصادية و العسكرية المنبثقة من السياسات الأمنية المتبعة من طرف الجزائر لاحتواء اثر الفشل الدولاتي الليبي المالي على الأمن الجزائري، انطلاقا من العقيدة الأمنية الجزائرية، والبعد الاستراتيجي لهذه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية.

الإطار المنهجي والمفاهيمي والنظري للدراسة

أولاً: الإطار المنهجي:

أ _ المشكلة البحثية:

باعتبار أن القارة الإفريقية تعاني من عدة أزمات داخلية بالإضافة إلى الطابع أو الصبغة العسكرية التي تميز غالبية الأنظمة إلى جانب كثرة الانقلابات العسكرية، فضلاً عن هشاشة الدول وضعف أدائها على مختلف الأصعدة، إذ تعد كل من ليبيا ومالي دول لا تختلف كثيراً عن باقي دول المنطقة باعتبارها تشهدان أزمة أمنية، كما أن لهما حدود مشتركة مع دولتنا الجزائر لذا ارتأينا تسليط الضوء ودراسة على هذه الأزمة ففي ظل المستجدات والمتغيرات الجديدة وتنامي التهديدات اللاتماثلية، التي لا تمس الدولة بعينها وإنما لها انعكاسات على سائر دول المنطقة، بما لهذه التهديدات من صفة عابرة للحدود وهذا ما يدعوا لدراسة الوضع الأمني في ليبيا ومالي وبالأخص بعد ظهور هذه التهديدات التي تمس بالأمن الإنساني في البلدين وذلك انطلاقاً من طرح الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات الفشل الدولتي في كل من ليبيا ومالي على الأمن الجزائري؟

انطلاقاً من هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عدة تساؤلات فرعية تساهم في إثراء عملية بحثنا تتمثل فيما يلي ما هي مميزات وخصائص الدولة الفاشلة في إفريقيا؟

1- ما هو مسار الفشل الدولتي؟

2- ما هي طبيعة مخاطر فشل الدولة في ليبيا ومالي على الأمن الجزائري بمختلف مستوياته وأبعاده؟

3- ما طبيعة التعامل الجزائري مع ظاهرة الدولة الفاشلة؟

ب _ مجالات الدراسة:

1 _ المجال المكاني:

ينحصر المجال المكاني للدراسة في المجال الإقليمي للجزائر، والمناطق المجاورة لها وتحديداً كل من دولتي ليبيا ومالي، على اعتبار أنهما الدولتان الوحيدتان اللتين عرفتا حالة من الفشل الدولتي في المنطقة وهو ما دفعنا إلى استثناء بقية دول المنطقة والتركيز على هاتين الدولتين.

2 _ المجال الزمني:

يبدأ المجال الزمني لهذه الدراسة من عام 2010 إلى غاية عام 2013، حيث يعتبر عام 2010 بداية لظاهرة الفشل الدولتي في مالي لتليه بعد ذلك حالة ليبيا متأثرة بذلك بإنهيار الدولة في مالي، وصولاً إلى نهاية عام 2013 تاريخ تقديم هذه الدراسة.

3_ المجال الموضوعي:

يتلخص المجال الموضوعي لهذه الدراسة في تحديد انعكاسات و تبعات ظاهرة الفشل الدولاتي في كل من دولتي مالي وليبيا على الأمن الوطني الجزائري، كذلك السياسات والإستراتيجيات المتبعة في احتواء مخلفات الظاهرة، مع تقويم فرص وقيود هذه السياسات.

ج_ فروض الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة سيتم صياغة فرضيات للإجابة المبدئية على الإشكالية المطروحة وللإلمام بجميع جوانب الموضوع وحيثياته من خلال الفرضيات التالية:
الفرضية الأولى: كلما تعددت الأزمات الداخلية كلما اتجهت الدولة أثر نحو نموذج الدولة الفاشلة.
بمعنى تعدد الأزمات في جميع قطاعات ومؤسسات الدولة وغياب سلطة الدولة في إقليمها يؤدي بها ذلك نحو الفشل الدولاتي .

الفرضية الثانية : الفشل الدولاتي في دولة ما من شأنه المساس بالمجال الإقليمي للدول الأخرى المجاورة.
بمعنى أنه في ظل معطيات العولمة فإن الفشل الدولاتي في دولة ما يمكن أن يمس أمن المجال الإقليمي للدول المتاخمة أو المجاورة للدولة الفاشلة .

الفرضية الثالثة: كلما زاد التدخل الخارجي في دولة ما زاد تهديد الأمن الإقليمي لدول الجوار.
بمعنى التواجد الأجنبي بالدول الفاشلة من شأنه أن يؤدي إلى الزيادة في درجة التهديد للدول المجاورة للدولة الفاشلة ويزداد أكثر إن كان التواجد عسكري.

د_ الأهمية العلمية والعملية للدراسة :

يمكن تقسيم أهمية الموضوع إلى قسمين وهما كالتالي:

1_ الأهمية العلمية:

تبرز أهمية الموضوع في كونه دراسة لأحد المفاهيم المهمة ألا وهي مفهوم الدولة الفاشلة حيث دخل مفهوم الدولة الفاشلة الانتعاشات الإستراتيجية منذ 1990 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حينها أشار المنظرين الجيوسياسيين إلى انه منذ سنة 1945 اغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية التي أثرت بشكل كبير على الدول.

بداية بربط المصالح بالحالة الصومالية ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة(هاييتي، ليبيريا، رواندا....) ثم الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها، حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لوصف بعض الدول التي بات فشلها في لعب وظائفها الرئيسية يمثل تهديد الأمن الدولي.

من هذا المنطلق سنحاول دراسة الدولة الفاشلة في إفريقيا، بالتطبيق على حالة مالي وليبيا وربطهما بالأمن الجزائري.

2_ الأهمية العملية:

تمثل في كون الأزمة في شمال مالي وانهيار الدول في ليبيا جعلت الوضع الأمني يتميز بالهشاشة خاصة على الحدود وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية، كلها عوامل أدت إلى تهديد الأمن الإنساني والأمن الإقليمي وبالتالي فان الدولة الفاشلة هي ملاذ للقواعد الإرهابية ومراكز للجريمة المنظمة وتجارة وتهريب الأسلحة وهو ما سيكون وقعه اكبر على الأمن الجزائري.

هـ_ مناهج الدراسة:

تقرض علينا طبيعة هذه الدراسة استخدام **منهج دراسة حالة** والذي يعرف على أنه عبارة عن بحث معمق لحالة محددة تتمثل هذه في دراسة واقع للفشل الدولاتي في مالي وليبيا وأثره على الأمن الجزائري، وهذا للإحاطة بمختلف مراحل الدراسة ولإدراك خفايا والارتباطات بين العلاقات السببية والوظيفية في أسباب الفشل الدولاتي وفي مالي وليبيا وتأثيره على الأمن الجزائري.

وهناك أحد المناهج الأكثر شيوعا، ألا وهو **المنهج التاريخي** بحيث لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكن يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتطعم في ميلاد الظواهر واندثارها، ويحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، كما اعتمدت أيضا على **المنهج التحليلي** لتحليل واستخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما، والوضعية أو الحالة أو الظروف، واستخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة.

ثانيا: الإطار المفهومي و النظري للدراسة:

أ_ الإطار المفهومي:

تعريف الأمن : تعرفه لجنة أمن الإنسان بأنه: " هو حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان وتحقيق الإنسان لذاته، فأمن الإنسان يعني حماية حرياته الأساسية، تلك الحريات التي تمثل جوهر الحياة، وتعني حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والقاسية والمتفشية الواسعة النطاق"¹.

تعريف الدولة الفاشلة: هي الدولة التي لا تمارس حكومتها المركزية سيطرة فعلية قوية على كل أراضيها.

الحرب : يعرف كيلمان الحرب بأنها " فعل اجتماعي من جهة وبين المجتمعات من جهة ثانية وتتم ممارسته في نطاق دولة واحدة أو النطاق الدولي .

ب_ الإطار النظري للدراسة :

تنطلق هذه الدراسة إلى مواجهة الفشل الدولاتي بحثا عن مقاربة شاملة، متعددة الأبعاد ومتنوعة الحلول، تشرك مختلف الفواعل الدولية، الإقليمية وحتى الفواعل غير الدولاتية، تدعو للارتقاء التنموي

¹ برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، " أمن الإنسان الآن". تقرير لجنة أمن الإنسان ، 2001 ، ص 4 .

الاقتصادي والاجتماعي وزيادة معايير الجودة السياسية لهذه الدول وتقويته الشفافية بشكل يأخذ بعين خصوصية كل دولة على حدة، وليس حلول نمطية تتدرج ضمن الهيمنة التفكيكية على العالم. فالدولة الفاشلة هي مشكلة مركبة تقتضي حلولاً مركبة، وطالما أن العالم يواجه حسب المصالح البر اغماتية للدول الكبرى، فإننا نتوقع مزيداً من الدول الفاشلة، وتدهور حالات دول أخرى لدرجة الانهيار. لذا تم الاعتماد على النظرية الواقعية باعتبار إن الدولة وحدة تحليل في العلاقات الدولية، وكذلك نظرية الدور حيث ضمنها يفهم الأمن الوطني وكيفية تحقيقه وتجنب عن طرق الآليات مصادر تهديده.

ج- أدبيات الدراسة:

تطرق لموضوع "الفشل الدولاتي وأثره على الدول الجوار الإقليمي" مجموعة من الباحثين والكتاب نورد منها:

الكاتب والمحلل (STEWART Patric) الذي حلل ودرس أوضاع الدول الفاشلة وكذا مؤشرات تصنيف الدول الضعيفة وكان هذا في مقال بعنوان Failed stat and global sucurity, Empirucal question and Policy dilmmas وكان هذا المقال في كتاب: Rafail Reuveny and William R.Thompron, North and South in the world political economy. O ford: black wellpublishing ltd, 2008.

بحيث أجرى تحليلاً للعلاقة بين فشل الدولة والتهديدات الأمنية العابرة للحدود مثل الإرهاب، النزاعات الإقليمية، انتشار الأسلحة الغير شرعية، الجريمة المنظمة، التدهور البيئي، الكوارث الإنسانية وكذا انعدام الأمن الطاقوي ومن جهة أخرى درس مجموعة من المؤشرات الموضوعية التي عن طريقها يمكن تصنيف الدول، دول ضعيفة، فاشلة ومنهارة.

فقد حلل مؤشرات التقليدية وكذا المؤشرات الجديدة التي تشمل أربعة أبعاد أساسية وهي:

- **البعد الأمني:** من خلال تقييم ما إذا كانت الدولة قادرة على توفير الأمن لمواطنيها والحفاظ على سيادة أراضيها.

- **البعد السياسي:** عبر تقييم مدى قدرة وشرعية قواعد الحكومة ومدى قابلية مؤسسات الدولة على العمل بفاعلية وشفافية.

- **البعد الاقتصادي:** من خلال تقييم قدرة الدولة على توفير ما يحتاجه مواطنيها في إطار بيئة مستمرة.

- **البعد الاجتماعي:** عبر توفير ما تحتاجه الدولة من الرعاية الاجتماعية لمواطنيها.

وكذلك مذكرة الطالب ظريف شاكر تحت عنوان البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر باتنة، حيث يطرح في مذكرته هذه عدم اهتمام الجزائر بمنطقة الساحل والصحراء، تاركنا بذلك المجال أمام قوى أجنبية ومحلية للعب بمشاكل المنطقة وتوظيفها، نظراً لأن المنطقة تحتل بعد استراتيجيا

لدى الغرب، وهذا يعكس الحراك الدولي تجاه المنطقة في ظل تنامي أنواع الجريمة بهذه المنطقة، كالإرهاب، الجريمة المنظمة، التهريب و غيرها من الأعمال الغير مشروعة .
ومع ذلك فإن الطالب و قد ابتعد في دراسته عن أثر الدولة الفاشلة على الأمن الجزائري باعتبارها عاملا مهما في تزايد درجة التهديد بالمنطقة. وهذا هو الجانب الذي سأعرض إليه في هذه المذكرة مبرزا بذلك، دور الفشل الدولتي بمنطقة الساحل والصحراء في تزايد درجة التهديد باعتبارها ملاذا للتهديدات اللاتماثلية.

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للأمن و الدولة الفاشلة.

المبحث الأول: مفهوم الأمن.

المبحث الثاني: مفهوم الدولة الفاشلة.

نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ظاهرة الدولة الفاشلة و هي ظاهرة مميزة لعالم ما بعد الحداثة، و التي كانت محل نقاش بين العديد من المفكرين، وإحدى أبرز مواضيع البحوث الأكاديمية في المراكز البحثية، وعلى مستوى العملي على اعتبار أن تصدير مشاكل هذه الدول أمر محتمل، بل هناك من ينظر إليه على أنه حتمي. فقد أصبحت اهتمام مختلف الفواعل الدولية، ومن أبرز المواضيع المدرجة في أجندة المراقبين الدوليين، بالنظر لهذه الأهمية الأكاديمية لموضوع الفشل الدولاتي، سنطرح تشخيص لهذه الظاهرة من خلال مجموعة من الميكانيزمات الداخلية، والخارجية باعتبارها مؤشرات ومعايير تساعد على تحديد مدى فشل الدولة.

كما لا يفوتنا أيضا التعرض إلى مفهوم الأمن، ذلك أن المشاكل الراهنة التي تعيشها قارة إفريقيا والمنطقة الساحلية و الصحراوية تحديدا تعطينا فكرة واضحة عن الحاجة إلى نظرة جديدة للمواضيع ذات الصلة في الدراسات الأمنية. فالإرهاب و الفقر، والجريمة المنظمة كلها معطيات تدفع إلى توسيع وتعميق المجالات الأمنية في هذه المناطق.

المبحث الأول: مفهوم الأمن مرتكزاته و أبعاده.

إن الأمن ليس من المفاهيم السهل تعريفها، فهو يمثل مشكلة من نوع خاص على اعتبار أن محتواه المعرفي متقل بالقيم والمدلولات و الأحاسيس، بيد أن مجمع الباحثين في الدراسات الأمنية ونظرية العلاقات الدولية يتفقون على أنه مفهوم غامض ومعقد. فهو ليس من المفاهيم المنطق عليها بصفة عامة، وأنه من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع¹.

و عليه فقد أثرت مسألة معنى المصطلح من جديد كمحاولة لتوسيع، وتعميق مأمورية الدراسات الأمنية، فبالنسبة للبعض يعود تحليل معنى الأمن إلى تعريفه، أي إعطاءه معنا بيانيا مكثفا، أما آخرون كأمثال " أول وايفر Ole Weaver، فقد ركزوا أولا على وضع تصور له Conceptualiser، أي منحه مضمونا محددًا وواسعًا وأكثر تعقيدًا وقابلا للاتصال عن طريق اللغة*.

ويحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتباره يشكل موضوع بحث أساسي في كتابات، واهتمامات داري العلاقات الدولية، و يمكن حصر هذه الأهمية في مستويين الأول أكاديمي والثاني تطبيقي.

أما على المستوى الأكاديمي، فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر، والمقتربات النظرية و الكلاسيكية و المعاصرة للعلاقات الدولية. إضافة إلى كونه نقطة ارتكاز منهجية للانطلاق في دراسة المنظورات لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة. فالأمن هو إحدى تركيبات وعمليات السياسة العالمية، " التي تشكل محورا لمناظرة ضمنية بين شتى الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية .

بينما على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية، من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضى، استنادا إلى مقوماتها و إمكاناتها الداخلية، و ارتباطا بتموقعها في العلاقات الدولية.²

¹ سليمان عبد الله الحربي: مفهوم الأمن، مستوياته و صيغته و تهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر)، "المجلة العربية للعلوم السياسية"، صيف 2008، ص 9 .

* - بالنسبة إلى Olé Waever، إذا ما نظرنا إلى عمله ككل نجد أنه تناول المسألة بطريقتين مختلفتين : ففي بداية أعماله ما أشغله هو صياغة مفهوم جديد للأمن لتحليل الانشغالات الأمنية المعاصرة ، ومن هنا كان مفهومه عن الأمن المجتمعي ، أما في أعماله اللاحقة فقد تميز بمنهج يركز على الموضوع المرجعي ، اقترح أن ننظر للأمن في حد ذاته و فهمه ، أنه مصطلح ذاتي المرجعية ، و وضع تصور آمن للأمن لذلك أدرج بعدا لغويا في تحليله .

² خالد معمري : التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 2008، ص 18.

المطلب الأول: مفهوم الأمن.

على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، فإنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، وقد أدى ذلك إلى اتسامة بالغموض مما طرح العديد من المقاربات النظرية حول مفهومه. فلا يعد اصطلاح الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن الوطني للدولة المعاصرة من ناحية، كما أنه لم يتبلور لكي يصبح حقلا علميا منفصلا عن علم العلاقات الدولية، تطبق عليه قواعد تأسيس النظرية بدءا من وضع الفروض، وتحديد مناهج البحث الملائمة، واختيار أدوات التحقيق العلمي، وقواعد الإثبات، والنفي، وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة تصل بنا إلى ضبط قانون يحكم ظاهرة " الأمن الوطني " .

وعلى الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن"، قد غدت تتال اهتماما كبيرا لدى المفكرين، والمقررين في الكثير من الدول. كما برزت كتابات متعددة في هذا المجال وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها " الأمن القومي الأمريكي"، و" الأمن الأوروبي"، و"الأمن الإسرائيلي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه.

لقد استعمل الأمن من طرف سيسيرو Cecro، ولوكرتيوس Lucretius للإشارة إلى حالة الشعور بالحرية من التهديد، ومنذ القرن السادس عشر أصبح يستعمل في إطار الأمن العام " securit publica"، وحسب المؤرخ الذي اعتبر أن تطور مفهوم الأمن والحماية كمصطلح سياسي، ومفهوم مركزي تبلور منذ القرون الوسطى تأثرا بمفاهيم "pax romana"، و"pax christiana"، وتطور في القرن السابع عشر كمفهوم معياري مطبق على مفهوم أمن الفرد " الحماية الاجتماعية"، والأمن الداخلي للدولة (الشرطة)، الأمن الخارجي القوات المسلحة¹.

تقود كل هذه المعاني إلى الشعور الذاتي، والجسماني بالأمن، والأمان والحالة الموضوعية، والمساواة والوضعية القانونية هذه المفاهيم تأثرت بالنقاش الحالي حول الأمن في العلوم الاجتماعية. فقد سيطرت وحتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن باختزاله في المجال العسكري، وهذا انعكس على الدراسات الأمنية التي اعتبرت الأمن كمشتق من القوة.

وكان في السابق الأمن والاستقرار موجودان كتركيب عام للأفكار الأساسية، التي طورت من عدة اتجاهات داخل الأدبيات الواقعية، التي حاولت وضع تصورا مقاربا لمفهوم الأمن يقوم على عدد من المسلمات، التي من شأنها تقديم فهم وتفسير أدق لتحول الأمن .

ويعتبر الاتجاه الواقعي من المقاربات التي خصصت حيزا كبيرا من دراسات العلاقات الدولية في وضع تصور متكامل لفهم الأمن، حيث رسم الواقعيون نظرة فوضوية للعلاقات الدولية، تقوم على عدم

¹ Billmcsweeny : **Security, Identity and interests**, Cambridge university press, 1999, p

وجود أي سلطة عليا تنظم الحياة الدولية، وكل دولة تبحث عن تحسين وضعيتها وزيادة علاقاتها لتحصيل القوة، وكل دولة تسعى لتحسين عناصر قوتها. كما أنها تنظر للدولة الأخرى كتهديد لأمنها القومي.¹

تشير العلاقات الدولية في إحدى صورها، إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أيا كانت طبيعتها سواء سلمية، أو تعاونية أو حتى تنازعية فهي تعطينا بإفرازاتها، وأنماط تفاعلاتها إطارا مهما للأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيين²:

1- طبيعة التي تواجهها المجتمعات و الدول.

2- طبيعة التعامل و التفاعل مع هذه الدول.

لقد كانت مسألة الأمن لفاعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد و المجتمعات منذ فجر البشرية، بغية توفير السلم و الاستقرار كبديل لحالة الخوف و الضرر، وبالتالي هو مبررا أساسيا لانضمام الأفراد إلى تكتلات اجتماعية أكثر سببها الحاجة الأمنية الملحة، ومن هنا بدأ ينطلق من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي أي بروز تشكل الجانب الهيكلية في تحديد مفهوم الأمن ومعناه .

إن دراسة مفهوم الأمن تتسم بالاختلاف و التوسع الكبيرين بين الباحثين و المهتمين بالأمن من حيث المفهوم، وكذلك إلى شخصية و نفسية الباحث التي تتداخل، وذلك راجع إلى المقاربة التي استخدمت لتليل المصطلح مع محيطه الجغرافي و السياسي و الاجتماعي.

فالأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية، يعني: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية. ومن وجهة نظر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء .

ولعل من أبرز ما كتب عن الأمن هو ما أوضحه " روبرت مكنمارا " وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين في كتابه " جوهر الأمن"، حيث قال: "إن الأمن يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية في ظل حماية مضمونه". و استطراد قائلا: " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر، التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر، أو في المستقبل".

ويمكن القول أن أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله سبحانه و تعاليد: "عَبُدُوا الرَّبَّ دِينًا أَهْلًا بِمَا لَبِيتُمْ * جُوعٍ وَآمَانٍ نَهْمٌ مِّنْ خَوْفٍ". ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف

¹ Krahmanam Elke: **Security, Collective good or commodity ?**, European journal of international relations. 2008. P 381.

² خالد معمري: مرجع سابق، ص 19.

والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي، الاجتماعي، أو السياسي، الداخلي منه و الخارجي .

وفي هذا الإطار يكون المفهوم الشامل للأمن من وجهة نظري هو : القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل و الخارج، في السلم وفي الحرب، مع الاستمرار المؤمن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطا للأهداف المخططة¹.

ولهذا عرف الأمن بكونه التزاما حكوميا بالأساس، سواء نظرنا بمنظار ما بين دولاتي أو بمنظار دولاتي داخلي، فالأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما استخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، التي تمس المواطنين و ممتلكاتهم، ثم الأمن ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل، وتشكيل القوات المسلحة و عقد الأحلاف العسكرية، إلى حد قيام الدول بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها². من خلال هذا يتبين لنا أن بناء المفهوم الأمني كان يقوم على افتراضيين أساسيين وهما:

- طبيعة التهديد الأمني تفهم خارج وحدة التحليل الأمنية، أي من الخطر الخارجي التي تمثله الفواعل الأخرى.

- جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، و لذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على التهديدات المباشرة .

إذا كان الأمن القومي من المنظور التقليدي تتعدد تسمياته على اعتباره تقليديا أو استراتيجيا، أو دفاعيا، فإن تسمية الأمن القومي كمفهوم وظيفي تتعدد هي الأخرى، إذ يطلق عليه المنظور المعاصر، المنظور التنموي، المنظور الشامل و غيرها. وهو الشيء الذي يميز هذا المنظور عن سابقه هو شموليته لعدد من القضايا و عدم إقصاؤه على مسائل عسكرية أو دفاعية.

لقد تم دعم هذا المنظور من خلال مجموعة من الحقائق أهمها : التكاليف الاقتصادية للحروب، وسياسة الاعتماد المتبادل، التي تطبع التفاعلات الدولية، كما أدى زيادة التفاعل ما بين دول الشمال والجنوب، أزمة النفط العام 1973م، مسائل التنمية الأخرى إلى عدم الاستقرار، و هو الذي دفع عدد من الدارسين إلى تبني منظور جديد للأمن .

1 حسين زكريا ، الأمن القومي .

<http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm>

² عبد المجيد صادق: أمن الدولة و النظام القانوني الخارجي، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976، ص 7 .

لقد حاول كارولين توماس (Caroline Thomas) أن يركز على الأبعاد الاقتصادية للأمن القومي عندما عرف الأمن بمعنى داخلي للدولة وحدها، لكن بمعنى تأمين نظام الغذاء، نظام الصحة، نظم المال، نظم التجارة¹، غير أن كذلك توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية تعد جانبا مهما من جوانب الأمن القومي تقتضي أخذها بعين الاعتبار.

يعرف أولمان (Ulman) الأمن، على أنه يعتبر أية محاولة للحماية من الأحداث التي تهدد بتحطيم نوعية الحياة لسكان الدولة، و من بين التهديدات عدم القدرة على إشباع الحاجة الأساسية، لا سيما بتعويض البيئة و الكوارث الطبيعية .

بينما من جانب آخر نجد كولديزيدج (Kolodzeidj)، يرى أنه من الواجب توسيع مفهوم الأمن القومي للتعامل مع التحديات المتنوعة لعالم اليوم، إن مؤيدو هذا الموقف نجدهم يدخلونه إما في حقل العلوم الاجتماعية، وبالذات في ميدان الأمن القومي لتشمل دراسته علم الاقتصاد، علم النفس، علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا (علم دراسة أصول الإنسان)، أو يدخلونه في رزمة واسعة من المشكلات ذات الطبيعة العالمية تحت عنوان الدراسات الأمنية، التي تهتم بصفة أساسية بما يلي :

- العنف الداخلي المحلي ، الصراعات الداخلية ، الصراعات العابرة للدول ، المخاطر ، مرض نقص المناعة ، تهريب المخدرات ، الديون العالمية ، الكساد الاقتصادي ، الانفجار السكاني ، التلوث البيئي و انتشار الفجوة بين الفقراء و الأغنياء .

يعرف بوزان الأمن في على أنه: " لا يمكن لأفراد و المجتمعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، وبتحقيق ذلك يعني إذا نظرنا إلى الأمن فإنه العمل على التحرر من التهديد. وفي سياق النظام الدولي، فإن الأمن هو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية. بينما في سعيها للأمن فإن كل من الدولة و المجتمع يجدان أنفسهما أحيانا في انسجام مع بعضهما البعض، لكن يتعارضان أحيانا أخرى، يضيف بوزان قائلا: " أساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود"².

في 3 جوان 1991 نشر بوزان مقالا في المجلة الأمريكية " شؤون دولية "، بعنوان " السياسة الواقعية في العالم الجديد ": " أنماط جديدة للأمن في القرن في القرن 21"، يمكن تلخيص هذا المقال في مجموعة

¹ جون بيليس و ستيف سميث: عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص412 .

² Barry Bouzan : people, State and fear, Anagenda for international Security studies in - the poste-cold war , Havester what sheaft ,Nen York, 1991, p 4.

من النقاط في اقتضاب شديد، فهي مهمة لأن باري بوزان يسعى ليؤسس مرحلة جديدة للأمن في القرن الواحد و العشرين، من خلال أربعة نقاط رئيسية :

- عودة ظاهرة الدول العظمى، وتعددية الأقطاب هذا ما يقلل المخاوف السياسية على الصعيد العالمي بينما تزداد على المستوى الإقليمي، بمعنى أن الدول العظمى تنتقل منازعاتها إلى الأطراف، لكن بصورة غير منهجية.

- بروز الرأسمالية الليبرالية بعد سقوط الشيوعية، " أكثر أشكال الاقتصاد السياسي فاعلية، وأكثرها قبولاً " .

- قيام جماعة أمنية تضم المراكز الرئيسية للقوة الرأسمالية، أمريكا الشمالية، أوروبا، اليابان وأستراليا، وما يميز هذه المجموعة K هو أنها لا تستعمل القوة العسكرية في علاقاتها مع بعضها البعض .

- تعزيز قوة وفاعلية " المجتمع الدولي الذي قامه تلك المجموعة من المؤسسات والتنظيمات التي تستعين بها مجموعات من الدول، في تنسيق مساعيها لتحقيق أهدافها مثل الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية، صندوق النقد الدولي، اتفاقية ألغات و مجموعة السبعة الخ..، وهي تنظيمات و مؤسسات تحت هيمنة المراكز .

من خلال ما أوردنا من تعاريف، نرى أن مفهوم الأمن يفتقد من الناحية العلمية إلى تعريف موحد، فهو لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو طبقة، أو جماعة عرقية، لغوية، أو دينية مسيطرة على صناعة القرار يعكس رؤياها الخاصة وإنما يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي هو الدول والتي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم، ومن ثم يتطلب تعاون كل المجتمع ويعكس الإدراك المشترك لمصادر الخطر، وطبيعتها، وأهدافها، كما يستهدف المحافظة على كيان المجتمع وتماسكه وتطوره و حرية إرادته.

المطلب الثاني: مرتكزات الأمن و أبعاده.

من أبرز مرتكزات تحقيق في عالم الأمن اليوم و في زمن العولمة نذكر منها :

1- على المستوى المحلي :

إن إتباع سياسة تنموية رشيدة على المستوى المحلي، يستلزم خلق نوع من التوازن بين متطلبات امن الأفراد و أمن الدولة، ويتحقق ذلك التوازن بين لإنفاق والصحة والتعليم من جهة والإنفاق العسكري من جهة أخرى .

لما أصبح أمن الأفراد و أمن الدولة، لا يمكن أحدهما أن يستغني عن الآخر، فإن عملية إعادة بناء نظم و اقتصاديات من الواجب أن تبنى وفق اقتراب إنساني، وأن تكون موجهة نحو خدمة

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي لمفهومى الأمن والدولة الفاشلة

وتحقيق أمن الأفراد، وذلك عبر خلق مؤسسات كفيلة بتحقيق متطلبات الأمن الإنساني والرفاهية الإنسانية. ولتحقيق الأمن على المستوى المحلي يجب التركيز على توفر الركائز التالية¹:

- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.
- رسم استراتيجيه لتنمية قوى الدولة و الحاجة إلى من ينطلق إلى تأمينها .
- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية و الداخلية، وذلك من خلال بناء قوة مسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي ومواجهة هذه التهديدات، إذ يجب أن تتناسب معها وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء كان خارجيا أو داخليا.

2- على المستوى الإقليمي :

إن الأمن يرتبط بعلاقات الدولة بدول الجوار الجغرافي، إذ أنه في ظل صعوبة وتعقيد وتشابك قضايا الأمن فإن التعاون الإقليمي يعد إطارا ملائما لمواجهة مصادر تهديد الأمن، لاسيما في قضايا عدة كقضية اللاجئين على سبيل المثال.

في ظل محدودية دور المنظمات الإقليمية في حل المشكلات الأمنية الإقليمية، لاسيما بزيادة الاتفاقيات التجارية والاقتصادية، فإنها مطالبة أكثر من وقت مضى بمزيد من الاهتمام بقضايا الأمن خاصة الإنسانية منها، فإذا هناك بعض المنظمات التي تنبعت لمفهوم الأمن كالأسيان (رابطة أمم جنوب شرق آسيا) إلا أنه لا زال دور المنظمات والتجمعات الإقليمية بحاجة لتفعيل فيما بين الدول لمواجهة التحديات الكبرى، التي تواجهها مشكلة اللاجئين، مشكلة الهجرة غير الشرعية، مشكلة تجارة المخدرات، مشكلة الجرائم الدولية².

3- على المستوى العالمي :

إن قضايا الأمن هي بالأساس كونية أو عالمية، ومواجهاتها تتطلب سياسات رشيدة وتعاون على المستوى العالمي، ومن أبرز المتطلبات على المستوى العالمي لتحقيق الأمن نذكر³.

- إدخال بعض الإصلاحات على نظام الأمم المتحدة ليصبح أكثر استجابة لمتطلبات الأمن خاصة الإنساني منه .

1 جمال علي زهران: تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية و القرار

السياسي في الجنوب، في الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنة، منشورات كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر، 2004، ص73.

2 خديجة عرفة: مفهوم قضايا الأمن الإنساني و تحديات الإصلاح في القرن الحادي والعشرين، في الموقع

<http://www.emasl.com/content.asp-2-contentl.2630>

² نفس المرجع .

- ضرورة التوصل إلى أداة إلزامية تلزم الدول بتنفيذ تعهداتها الدولية .
- إيجاد نموذج جديد للتنمية البشرية، وتحقيق هذا النوع من التنمية يتطلب درجة عالية من التعاون التنموي يتلاءم مع إلتزامات الأمن، كالتركيز على محاربة الفقر على المستوى العالمي، ومكافحة انتشار الأمراض و التلوث البيئي .
- إنه من الضروري تبني مفهوم الأمن كجزء من أجندة السياسة الخارجية، مثل ما فعلت كل من اليابان وكندا، حين وضعت المفهوم كأحد الأهداف الأساسية في سياساتها أثناء تقديم مساعدات و معونات خارجية، إذ تشترط توظيف أو توجيه تلك المساعدات في مشروعات بناء القدرات الذاتية للأفراد و المجتمعات المحلية لتوفير مقومات الأمن، وهذا ينعكس على تحسين نوعية الحياة للبشر في مساراتهم اليومية. غير أن هذا في الواقع ما تستعمله الدول القومية طبقا لما يخدم مصالحهم القومية.

على ضوء ما سبق، يتضح بأنه من الضروري التغيير الهيكلي لتحقيق الأمن بدل الاعتماد على محورية الدولة و الأداة العسكرية، لكن ومع ذلك فإذا ما تم استخدام القوة لتحقيق الأمن في مناطق النزاع أو تجاه أنظمة استبدادية شرسة، فهذا ولا بد أن يتم بطريقة قانونية وجماعية و تحت مظلة المنظمات الدولية. إن الدول و المنظمات الدولية يجب أن تتفاعل معا لتشكيل قواعد العمل في مجالات الأمن، إذ أن الدولة بمفردها أصبحت لا تستطيع مواجهة مصادر تهديد الأمن¹.

مع هذا التعدد في المرتكزات على مستويات مختلفة، لا نتجاوز التصور التقليدي لمفهوم الأمن، حيث تبقى الدولة فاعلا محوريا في الأمن².

يمكن تحقيق أمن الدولة من خلال نهجين رئيسيين هما : الأمن من خلال الصراع أو الأمن من خلال التعاون لكن إذا يشير البعض إلى تغليب أحدهما على الآخر، إلا أنه نرى من الضروري الجمع بينهما، على ضوء الظروف الدولية ومحيطها الإقليمي، والدولي وظروفها الداخلية .

¹ خديجة عرفة : مرجع سابق.

² لقد اقترن مفهوم الأمن في أغلب الأدبيات المتخصصة خلال فترة الحرب الباردة بالمجال العسكري، و كان سبيل الدول تطوير قدراتها العسكرية من أجل التصدي للتهديدات، التي تواجهها لكن بعد نهاية الحرب الباردة، و بفعل التأثيرات التي خلقتها هذه النهاية انتقد عدد من المفكرين المعاصرين، تصنيف مفهوم الأمن التقليدي و تقصيره في الجانبين العسكري ظن و المادي، ودعو إلى ضرورة الخروج من هذا الإطار الضيق الذي يعجز عن تقديم تفسيرات كافية، و مقنعة حول المتغيرات، و السلوكيات الحركية المعقدة التي تميز مرحلة ما بعد الحرب الباردة، و تبني مفهوم واسع يأخذ كافة الاعتبارات والأبعاد، حيث ظهر هذا النقاش بين طرفين، الأول يرى ضرورة توسيع هذا المفهوم ليشمل كل الجوانب (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية ..)، أما الثاني فيرى استحالة توسيع الأمن و الإبقاء على مجاله التقليدي، مع توظيف مفاهيم جديدة كالأمن المشترك، الأمن التعاوني، الأمن المتبادل، الأمن الجماعي.

إذن الأمن القومي يمثل نقطة التقاء السياسة الداخلية بالسياسة الخارجية، لكن الأمن الحقيقي أساسا هو أمن الإنسان الذي هو أساس الأمن الاجتماعي والسياسي والقومي، وهو يرتبط بقدرة المؤسسات السياسية على تحقق التضامن الاجتماعي في الداخل والاستقلال الوطني والقومي في الخارج.

2_ أبعاد (مجالات) الأمن :

إن شمولية الأمن تفترض له أن تكون له مجالات أو أبعاد عديدة ولهذا نجد باري بوزان (Barry Bouzan) قد حدد مجالات أو أبعاد الأمن في القرن 21 لتشمل خمسة مجالات¹، المجال السياسي المجال الاقتصادي، المجال العسكري، المجال المجتمعي، المجال البيئي، رغم أن بوزان قد طرح هذا الموضوع من منطلق تصور غربي، والمركزية غربية في تصورهما لأمنها الخاص محاولا في ذلك فرضه كأمر واقعي وحتمي على باقي دول العالم، ولهذا يمكن أن نحدد مجالات الأمن على النحو التالي :

1- البعد أو المجال السياسي:

يشمل البعد السياسي للأمن عدة أوجه منها ما يتعلق بعلاقة الدولة بمواطنيها، ومنها ما يتعلق بعلاقة الدولة على المستوى الخارجي أو الدولي، أي يهدف هذا الأخير إلى الحفاظ على سيادة الدولة وعلى كيانها السياسي واستقلالها من خلال العلاقة بين الأمن، والعناصر المكونة للدولة، بالتحديد السيادة والوحدة الإقليمية .

في إطار هذا البعد وعلى المستوى الداخلي السياسي المقصود به، هو تبني سياسات من شأنها تحقيق الاستقرار في الدولة ووحدة شعبها، ذلك بسن تشريعات تخدم البعد الداخلي للأمن، فالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة أمام القانون، كلها آليات تحقيق الأمن السياسي للدولة وهذا إن لم تكن الدولة نفسها هي الخطر والتهديد على أمن الأفراد، مثلما هو الحال في النظم الديكتاتورية، لما تسوق لهم من خوف وتثير أعداء وهمين لهم، أو عندما يتخذ القرار طبقا لنزوات متخذ القرار كما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية أثناء محاربة ما تسميه الإرهاب² .

أما على المستوى الخارجي، يخضع الأمن الوطني إلى علاقة الدول مع محيطها الإقليمي، وكذلك علاقتها بشكل عام. إن عدم دخول الدولة في صراعات مع الدول الأخرى يعطيها مجالا أكبر من أجل حماية مصالحها، وأمنها سواء بشكل إنفرادي أو جماعي. لكن بالمقابل وبجانب الإجراءات السياسية نجد الإجراءات ذات الطبيعة العسكرية، حيث تفرض بعض الدول تصوراتها فيما يخص الأمن الوطني على الدول الأخرى بواسطة القوة العسكرية.

¹ خديجة عرفة : مفهوم وقضايا الأمن الإنساني و تحديات الإصلاح في القرن العشرين، مرجع سابق .

² Maler Bjord : **The concept of Security, the pros and cons of expansion and contraction**, Copenhagen peace research institute, finland, 2000, p4.

أما بما يتعلق بالسيادة ، فهي في المعنى العام حرية تصرف الدول في شؤونها الداخلية والخارجية في إطار الشرعية أو احترام القوانين الداخلية والخارجية للدولة دون تدخل أطراف خارجية في شؤونها الداخلية، وبالتالي يكمن البعد السياسي في حرية الدول أو تحررها من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي بين البيئتين الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي، يكزن من خلال فرض احترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية لاستقرار الميادي والوحدة الوطنية. أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها.

2- البعد الاقتصادي للأمن :

يلعب الاقتصاد في هذا المجال الدور الأبرز في تحديد العلاقة بين الدول، إن التزايد الديمغرافي ومحاولة الوصول، و النفاذ إلى الموارد والأسواق أدى إلى توجيه الاهتمام أكثر بقضايا أمن الاقتصاد الدولي. كما أن نتائج التخلف كالفقر وغيره يؤدي إلى مشاكل بين الدول و توترات بينهما كالعلاقة بين السنغال و موريتانيا ¹ .

يرتبط البعد الاقتصادي للأمن بالضغوط التي يخلقها الاختلاف في الثروة و التطلعات بين الدول ² وهو يتوافق مع تطلعات الدولة من جهة، ومن جهة أخرى أي ضرورة انسجام تطلعات الدولة مع الإمكانيات والقدرات المتاحة لها .

إن الدول في إطار سياستها الخارجية عادة ما ترسم جملة من الأهداف، سواء كانت دفاعية تهدف إلى تقليص حجم التأثيرات الخارجية و الحفاظ على الوضع القائم، عن طريق ركائز تضمن نجاح طموحها وأهم هذه الركائز القوة الاقتصادية، إذ يرى جوزيف ناي (Joseph Ney) أن سياسات الأمن أصبحت تهدف على تحقيق مجموعة من القيم في مقدمتها الاقتصادية، التي تعني بوجه عام زيادة الرفاهية الاقتصادية .

إن الأمن الاقتصادي يتضمن مجموعة من العناصر الأساسية وهي ³:

- القدرة على خلق الثروة والتسيير العقلاني للموارد البشرية و المادية.
- القدرة على التوفيق بين المصالح المتعارضة و إيجاد الحلول الوسطية لتفادي التصادم بين مختلف أفراد المجتمع.
- توفير وثيرة منتظمة لتوفير لإشباع الحاجة بتكامل تلك الحاجات بتكامل تلك العناصر .

¹ جون بيليس , ستيف سميث: المرجع السابق ، ص، 41.

² Yves Victor: **European Security in 1991. challenges and perspectives**, Unidir, Geneva 1995, p7.

³ روبرت مكنمارا: "جوهر الأمن" ، ترجمة: يوسف شاهين، الدار القومية، القاهرة، 1980، ص9.

من خلال ما سبق، نرى أن البعد الاقتصادي يتضمن مجموعة من العوامل أهمها :

- حرية الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي .
- القدرة إزالة التناقض بين المطالب المختلفة و بين البدائل المقترحة على ضوءها
- استغلال الاعتماد المتبادل لصالحها، ومنه احتلال موقع أقوى في عمليات المساومة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

3- البعد الاجتماعي للأمن :

إن الأمن المجتمعي يهدف إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد فيه من تنمية الشعور بالانتماء والولاء، فتناقض ذا الشعور أو تزايدته يؤثر بدرجات متفاوتة على الأمن، وذلك من خلال نزوع الأفراد نحو تبني العنف أو تبني سلوكيات معادية ضد بقية المجتمع.

من جانب آخر، نجد أن وضعية الأفراد والجماعات داخل المجتمع والعلاقات التي تربط بين مختلف مكوناته والعلاقة التي تربط المجتمع والدولة مع العالم الخارجي، وهذه هي أهم العوامل المكونة للأمن في بعده الاقتصادي، ويظهر هذا العامل بشكل واضح في المجتمعات المتعددة، أو المتميزة عرقياً أو المتميزة بوجود طبقة على أساس اقتصادي، لهذا يصبح الأمن في بعد الاجتماعي يتوقف على مدى قدرة الدولة، أو المجتمع على ضمان التماسك الاجتماعي عن طريق رفع الظالم، وترسيخ الشعور بالانتماء القومي. ويدخل في هذا البعد الفكر والمعتقدو الايدولوجيا التي تحرص الدولة عليها .

4- البعد العسكري للأمن :

هذا البعد الأكثر ارتباطاً بالأمن، إذ كل التعاريف هيمن عليها البعد العسكري خلال مرحلة الحرب الباردة، وهذا البعد يلتقي مع المعنى التقني للدفاع، حيث تذهب الدول إلى الزيادة في قدراتها الدفاعية أو الهجومية حسب درجة التهديد لمصالحها الحيوية (إقليمها و حدودها السياسية، أو حتى مجال نفوذها) أو وجودها المادي، أو حتى إجبار باقي الدول على انتهاج سلوكيات معينة، وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في تهديدها بتوجيه ضربات عسكرية ضد دول في حالة عدم الاستجابة، كنزع أسلحة الدمار الشامل، أو مكافحة الإرهاب في إطار ما تسميه الحرب الوقائية أو الاستباقية.

5- البعد البيئي للأمن :

أصبح هذا البعد من القضايا الملحة في الوقت الراهن، ومن القضايا الإنسانية، ذلك من خلال ثلاث تصورات أساسية للأمن البيئي:

- أ- يمكن للمشكل البيئية أن تشكل تهديدا في انعدام الأمن الذي يكون بعده بيئياً في الأساس، ندرة المياه، ندرة البترول.
- ب- الكوارث الطبيعية كتهديد للدول المنخفضة .

ت-التغيرات المناخية التي، تسبب التلوث و الاحتباس الحراري ، و تلاف مظاهر الحياة ، ويمكن أن نضيف لها قضايا ذات أهمية قصوى لا سيما لأنها كذلك تتعلق بمفردات الدراسة، كالهجرة السرية، الإرهاب .

المبحث الثاني: مفهوم الدولة الفاشلة.

منذ سقوط الإتحاد السوفيتي برزت تدريجيا على الساحة الدولية العديد من الظواهر التي مثلت تحديا رئيسية للمكانة الأمريكية، كقوة طامحة لبناء نظام هيمنة قائم على أساس القطبية الواحدة ومن التحديات الرئيسية: الإرهاب الدولي، المنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة الاقتصادية والإنسانية، والتقارب بين بعض القوى الدولية المناهضة للهيمنة الأمريكية خاصة فيما اصطلح عليه بأوروبا القديمة بزعامة ألمانيا وفرنسا وروسيا، إضافة إلى الصين، و الدول الصغيرة التي تعارض سياسات واشنطن والتي سميت بالمارقة¹ . ومحاولة الدول الصغيرة الحصول على قوة نووية والتحدي الاقتصادي الذي تمثله دول الإتحاد الأوروبي خاصة بعد معاهدة ماستريخت، التي شهدت ميلاد ند للدول الأمريكية ألا وهو عملة الأورو.

ولقد تمخض عن الظواهر، التي تمت الإشارة إليها أشياء كثيرة أهمها ما عرف ما بعد الدولة الحديثة ومتطلبات المراحل المقبلة، وهو الموضوع الذي تناوله بشكل كبير كل من "ماثيو هورسمان"، و" أندرو ميشال" في كتابهما "ما بعد الدولة: المواطنون، القبيلة والعالم الجديد غير المنتظم"، فلقد تناول الباحثان في ضوء المستجدات الدولية تحليلا للعلاقات القائمة على أساس شكل الدولة الجديد ويرى الباحثان أن مسار العلاقات الدولية، سائر على نحو جديد تتقوض بموجبه الدولة التي نشأت بعد معاهدة واستقاليا².

وهنا تتعين الإشارة إلى أبرز سمات النظام الدولي الجديد الحالي، وهو تداخل المنظومة الأمنية على نحو شديد التعقيد واتساع مفهوم الأمن القومي الذي لا يقف عند حدود الدولة وإنما يتصل أيضا بما يجري في خارجها، وبما تقوم به الدول الأخرى على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية و الإنسانية وحتى البيئية .

فقيام دولة ما على سبيل المثال بأعمال تشريد أو اضطهاد ضد فئة من شعبها، بما يستدعي هجرتهم إلى دولة أخرى سيلحق أضرارا بالأمن القومي بالدولة الأخيرة ، وقد يؤدي بها ذلك إلى القيام بعمليات تدخل على مستويات مختلفة في شؤون الدولة الأولى ، التي ستعتبره سلوك عدواني يتعارض

¹ L O 'SULLIVAN Meghan: **Les dilemmes de la politique américaine vis-à-vis, Rogue State**, politique étranger. France, p 68.

² عبد الله عمروش : **التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في إفريقيا، دراسة حالة الصومال**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص41.

مع مفهوم السيادة، إن اندفاع مجموعات بشرية بالهجرة المشروعة أو الغير مشروعة ، حريا من انعدام الحماية لحقوق الإنسان أو عدم وجود برامج تنموية، يسبب الضغط من أجل تطبيق ما يطلق عليه بالإصلاحات السياسية والاقتصادية ، الأمر الذي يدخل في نطاق التدخل الخارجي .

المطلب الأول: تعريف الدولة الفاشلة.

دخل مفهوم الدولة الفاشلة "Failed State"، النقاشات الإستراتيجية منذ 1990، بعد انهيار الإتحاد السوفيتي، حينما أشار المنظرين الجيوسياسيين إلى أنه منذ 1945 أغلب النزاعات التي وقعت كانت حروب أهلية أثرت بشكل كبير على الدول.

ارتبط مصطلح الدولة الفاشلة بالحالة الصومالية، ثم امتد إلى المناطق التي تشهد أزمات إنسانية خانقة (هايتي، ليبيريا، رواندا،...) ثم الجمهوريات السابقة للإتحاد السوفيتي، التي فقدت السيطرة على مناطق من أقاليمها¹. حيث أطلق هذا المصطلح من طرف الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" "B.Klinton" لوصف بعض الدول، التي بات فشلها في القيام بوظائفها الرئيسية يمثل تهديدا للأمن الدولي.

الدولة الفاشلة، شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية التي يتم بعد وضع تعريف شامل لجميع أبعادها، فهذا المصطلح هو مصطلح، اختلفت الجهات السياسية والأكاديمية في تعريفه.

فبالنسبة "لرونالد زيمرمان" "Roland Zimmerman"، فهو يرى أن الدولة الفاشلة (هي الدولة التي لا تملك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها، وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة احترام القانون)². أما مركز أبحاث الأزمات في كلية لندن للدراسات الاقتصادية، يرى أن الدولة الفاشلة تعبر عن (حالة انهيار الدولة أو العاجزة عن أداء وظائف التنمية الأساسية وحماية الدولة لأمنها، وفرض سيطرتها على أراضيها وحدودها)³.

¹ Etat en déliquescence : Obtenu en parcourant déliquescence:

http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat_en.

² Schutte Robert : **La sécurité humaine et l'Etat Fragile**, C.Durnsteine.Human Security-journale-.issu, traduction, Antonia, Feb 2007 pp 92-94. 92-94, Obtenu en parcourant http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf.

³ Ba Oumar, Dorly Castaned et Maria Guabrielsen : **les états fragiles constituent ils une menace pour la sécurité international**, Obtenu en parcourant : www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats-fragiles.

ويشير معهد "Stratigic Assement" إلى أن الدولة الفاشلة، هي الدولة الغير قادرة على تسيير تحديات النزاعات الاثنية العشائرية، القبلية أو الدينية، مما يؤدي لفوضى داخلية وانتهاكات لحقوق الإنسان التي تبدأ بانهيار دولة القانون إلى حركة اللاجئيين¹.

وقبل أن نقوم بتقديم تعريف إجرائي للدولة الفاشلة، نحاول التميز بين مفهوم الدولة الفاشلة ومفاهيم أخرى:

مفهوم الدول الضعيفة: استخدم هذا المفهوم خلال الستينات، من طرف المفكر "قونار ميردال" Gunnar Myrdal، إشارة للدولة الإفريقية حديثة الاستقلال أو الدول الحديثة النشأة، حيث بدأ انسجامه واستقرارها معرضا للخطر، فقد كانت قائمة على حدود غير واضحة المعالم، بدون وحدة وطنية أو حتى دينية أو ثقافية، كانت موجهة بسلطات ضعيفة، ولم تشهد نمو اقتصاديا يحقق احتياجات شعوبها.

مفهوم الدولة المنهارة : the callapes state هي الدولة التي زالت أو انهارت أجهزتها الدولاتية وتنظيمها السياسي بسبب صعوبات ذات طبيعة داخلية (حروب أهلية)، مثل يوغوسلافيا سابقا². أما الدولة المخترقة، l'état assailli هي الدول التي تواجه تسريبات وفوضى قادمة من الدول المجاورة مثل الزايير سابقا.

وهنا نجد العلاقة بين مختلف هذه المفاهيم، لأن الأحداث عادة ما تكون متشابكة في ما بينها وهذا يصيغ لنا فكرة تقول أن الفشل الدولاتي قد يكون معديا، والدولة الفاشلة قد تصدر اضطراباتا ومشاكلها لجيرانها.

وهناك مصطلح آخر من إنتاج الإدارة الأمريكية، ألا وهو مصطلح الدولة المارقة "Rogue State"، وهي الدولة التي تتبنى سياسات تهدد محيطها، بتعديها على الاتفاقيات الدولية، وحقوق الإنسان وتمارس دكتاتورية بوليسية، وتسعى لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل.

ومن زاوية معينة، الدولة المارقة هي دولة فاشلة مستقبلا وبقوة خارجية ذلك لأن العقوبات والإجراءات الخارجية التي تتخذ ضدها تؤدي لفشلها وحتى انهيارها.

¹ Ronai Maurice : **Failed states**, Claire d'étude stratégiques, n°20-2^{eme} trimestre. 1997 obtenu en parcourant: www.cirpes.net/article-pdf.php3?id-article=83.

² Lègare Kathia : **Les états défailants dans la filière terroriste**, Un apport nécessaire ou contingent, Obtenu en parcourant: www.hei.ulaval.ca/.../hei/document/document.

ويعرف روبرت روتيرغ الدولة الفاشلة بأنها: "تقدم كميات قليلة من السلع السياسية الأساسية و التي توجه لقلّة من المجتمع، هذه الدولة تفقد دورها بشكل تدريجي، ويعمل أسياد الحرب و الفواعل غير الحكومية على تعبئة المجموعات و إشعال نار الحرب، الدولة الفاشلة".

يظهر على الدول الفاشلة تدهور البنى التحتية، تحطم كابلات الهواتف، غياب الحركة على السكك الحديدية، إمدادات المياه تجف، انقطاع متواصل للكهرباء، وتدهور في الوسائل التربوية و الطبية، مع تراجع نسبة المتعلمين، و تزايد نسبة الوفيات لدى الأطفال، انتشار الأمراض كمرض الإيدز، و توسع دائرة الفقر في نفس الوقت هي غير قادرة على السيطرة على ما وراء العاصمة و لا حتى على حدودها الوطنية، كما أنها غير قادرة على خلق جو آمن في كافة أقاليمها، مع زيادة ظاهرة التسلح، أما سكان المدن في حالة تهديد دائم، و هذا ما يعم كل من ليبيريا، سيراليون، كونغو، كوت ديفوار، بالإضافة إلى مالي و ليبيا الدولتان اللتان أتتاوها في الفشل الدولاتي الإقليمي و أثره على الأمن الجزائري .

وبذلك نتوصل إلى أن الدولة الفاشلة، هي الدولة التي ضعفت سلطتها و أجهزتها الدولاتية بشكل لم تعد قادرة على أداء وظائفها الأساسية، و هو ما يخلق فجوات في المجالات التالية:

السيطرة الكلية على الإقليم، الخدمات العامة للمواطنين، أي عدم استقرار سياسي و اجتماعي و ضعف اقتصادي، و تطور النشاطات الغير شرعية، و هو ما يؤدي إلى ظهور العنف الجماعي ضد السلطة.

المطلب الثاني : مؤشرات الفشل الدولاتي و أسبابه.

وضع مجموعة من الباحثين تقريراً عن فشل الدولة يسمى State Failue Task Force Report .Phase 3 Finding، الصادر في 2003 فيه بعض الخصائص لفشل الدولة يشمل الحالات التي تنهار فيها سلطة الدولة المركزية لعدة سنوات. و سعت لجنة العمل في تعريفها لفشل الدولة ليشمل مدى أوسع من النزاعات الأهلية، الأزمات السياسية و انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، كلها ترتبط نوعياً بزوال الدولة¹.

من أكثر أشكال فشل الدولة انتشاراً في كان بين فترتي 1955 و 1998، تليها الحروب العرقية و الثورية، الإبادة الجماعية و الاغتيالات السياسية فقد حدثت حوالي 36 حالة في مدة 44 سنة و تضمنت أكثر على العنف السياسي في أماكن، مثل كمبوديا، رواندا البوسنة و الهرسك .

لأغراض دراسة الفشل الدولاتي هناك أربع أصناف من الأحداث²:

الثورة الإيرانية سنة 1978، الحركة الطلابية الثورية في الصين 1989.

¹ عبد الوهاب عمروش : مرجع سابق، ص 50 .

² State Failure Task Force Report : Phase III Findings, September 30, 2000, p 3.

الحروب العرقية وهي الأحداث الناتجة عن نزاع دائم يقوم على أساس ديني، قومي، عرقي، أو أقليات تتحدى الحكومة وتريد تغييرات جذرية في الواقع، ومثال على الحروب العرقية، احتواء المسلمين في الفلبين منذ سنة 1994، التاميل في سيريلانكا منذ سنة 1983، الشيشانيون في روسيا 1994.

تغيير النظام المضاد، وتشمل انهيار الدولة أثناء فترات حكم نخب مستبدة أو عدم استقرار النظام، وهي تغييرات بعيدة عن الديمقراطية نحو نظام شمولي، بعض تغييرات النظام تتميز عن الحروب الداخلية وقد تحدث أحيانا بأقل قدر ممكن من العنف.

الإبادة الجماعية و الاغتياالات السياسية هي تلك الممارسات الناتجة عن الدول أو عن أعوانها ، أو نتيجتا للحروب الأهلية، وتؤدي إلى هلاك مجموعة كبيرة من الجماعات السياسية، كضحايا الإبادة الجماعية (عرقية، لغوية أو دينية).

ابتداء من عام 2005 بدأ كل من "صندوق دعم السلام" "Fund for peace" ومجلة " Foreign Policy"، بنشر تقرير سنوي حول الدول الفاشلة، يعتمد هذا التقرير على أقوى وأكبر نظام لجمع المعلومات "Thomson Dialog"، الذي يضم أعداد هائلة من المصادر المفتوحة من أخبار ومقالات وتقارير إعلامية دولية ومحلية ووثائق عمومية وتقارير صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، بالإضافة إلى دراسات مستقلة. كما يستعمل الصندوق كأداة للتحليل برنامج " Conflict assement system tools" التي تعرف اختصارا بـ "Cast" وهي أداة لتقييم الصراعات "Softwar indexes".

هناك 177 دولة مقارنة بـ 146 دولة عام 2006 و 75 دولة فقط عام 2005، ولإشارة فإن التقرير يتضمن فقط الدول ذات السيادة، أي ذات العضوية في الأمم المتحدة، فبعض الأقاليم مثل: تايوان فلسطين، كوسوفو لا تتدرج ضمن الدليل الترايبي الذي ينشره الصندوق.

تم ترتيب الدول بناء على 12 مؤشرا لإنكشافية الدولة "Indicators of state vulnerability" يتراوح كل مؤشر ما بين 1 إلى 10 (0 الأكثر استقرار / 10 الأقل استقرار)، ليكون مجموع النقاط التي تحتسب للدولة بناء على هذه المؤشرات 120 نقطة، وتكون أعلى الدول حصولا على النقاط هي الأكثر فشلا.¹ وهذه المؤشرات قسمها الدليل إلى مؤشرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، تظهر مدى إنكشافية الدولة في مواجهة نزاع معين:

¹ Fund for peace : **Failed States FAO**, 23 December 2007, obtenu en parcourant: [www.fundforpeace.org/failed states index FAO.htm](http://www.fundforpeace.org/failed%20states%20index%20FAO.htm)

* هو صندوق دعم السلام، هو مؤسسة بحثية مستقلة في واشنطن. أسس عام 1957، من طرف Randolph Compton مهامه الإنذار بالحروب، والبحث في أسبابها ابتداء من عام 1996، تخصص الصندوق في النزاعات المستثمر البنكي "" المتعلقة بالدول الضعيفة والفاشلة.

المؤشرات الاجتماعية:

تساعد الضغوط الديمغرافية: وتتمثل في ما يلي.

- تتعلق بارتفاع الكثافة السكانية وتأثيرها على توزيع المواد الغذائية والمواد الضرورية لحفظ البقاء.
- كثافة المناطق المأهولة وتأثيرها على حرية الممارسات الإنسانية بما فيها الإنتاجية الاقتصادية، حرية التنقل، التفاعلات الاجتماعية، المعتقدات الدينية.
- إثارة المشاكل الحدودية واحتلال الأراضي.
- الضغوطات الناتجة عن توزيع السكان (التوزيع العمري، أو حسب الجماعات المختلفة المتنافية).¹

الحركية العشوائية للاجئين أو التنقل الداخلي، الاستئصال الإكراهي لجماعات واسعة و الذي ينتج عنه النزاعات أو الأعمال القمعية، ويخلق نقص التغذية، انتشار الأمراض، ندرة المياه الصالحة للشرب واضطرابات، مما يؤدي لمشاكل إنسانية واسعة داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول.

الميراث العدائي الشديد الذي يولد الرغبة في التأثير لدى الجماعات المظلومة: ويكون سببها:

- عدم المساواة والعدالة.
- الجرائم التي لم يتم معاقبة مرتكبيها في حق جماعة أو طائفة.
- الإقصاء السياسي.
- سيطرة أقلية معينة على الأغلبية.²
- الهجرة الدائمة والمدعمة للأفراد:

تتعلق بهجرة العقول و المثقفين، المعارضين السياسيين الفارين من الاضطهاد أو السياسات القمعية.

الهجرة الإرادية "للطبقات الوسطى" خاصة الاقتصادية: مثل المقاولين، رجال الأعمال، التجار بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وتنامي الشعور بالاعتزاز الداخلي.³

المؤشرات الاقتصادية:

- التنمية الاقتصادية الغير متساوية بين الجماعات:
- اللامساواة بين الجماعات في التعليم، في توزيع الثروة و التوظيف الداخلي.

² The fund for peace : **legacy of vengeance-seeking group grievance**, 23 décembre 2007, Obtenue en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_3.htm.

³ The fund for peace : **Chronic and sustained human flight**, 23 décembre 2007, Obtenue en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fis/fis_4.htm.

- تباين مستويات الفقر، ومستويات التعليم، وزيادة وفيات الأطفال.¹
 - التدهور الاقتصادي الحاد والمفاجئ:
 - تدهور اقتصادي شامل يؤثر على الدخل الفردي، وما يتبع ذلك من وفيات الأطفال، زيادة الفقر و نسب الإفلاس.
 - انهيار مفاجئ وسريع للأسعار، الفوائد التجارية، نقص الاستثمارات الأجنبية، تدهور ميزان المدفوعات.
 - زيادة الحرمان الاقتصادي الناتج عن سياسات التقشف الحكومي.
 - زيادة النشاطات غير الشرعية، بما فيها تجارة المخدرات، تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.
 - زيادة مستويات الفساد، والتفاعلات الغير شرعية في مختلف النشاطات العامة.
 - عجز الدولة عن دفع أجور الموظفين الحكوميين، والقوات المسلحة، أو تأدية مختلف الواجبات المادية لمواطنيها مثل المعاشات.²
- المؤشرات السياسية:

- إجرامية الدولة وفقدانها لشرعيتها:

- انتشار الفساد المرضي، النهب المؤسساتي.
- غياب الشفافية والمحاسبة وكل معايير الحكم الراشد.
- ضعف الثقة في المؤسسات السياسية بشكل يجعل المواطنين يقاطعون الانتخابات.³

- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة :

- الدولة لا تؤدي وظائفها الجوهرية مثل: التعليم، الشرطة، تدهور النظام الصحي، النقل.
- زيادة النشاطات الغير شرعية، بما فيها تجار المخدرات، تهريب البضائع والسلع، تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

¹ The fund for peace : **Uneven economic development along group lines**, 23 décembre 2007, Obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_5.htm.

² Fund for peace: **Shap and/or severe economic decline**, 23 December 2007, obtenu en parcourant : www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_6.htm.

³ Fund for peace : **criminalization and delegitimation of the state**, 23 décembre 2007, obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_7.htm.

● احتكار الوكالات الأمنية لخدمة النخب المهيمنة "قوات الأمن، البنك المركزي، مؤسسة الرئاسة، الجمارك والاستعلامات".¹

- انتشار انتهاك حقوق الإنسان والحرمان من تطبيق القواعد القانونية :

● ظهور سلطة شمولية أو دكتاتورية تعمل على تعطيل المسار الديمقراطي، وعمل الدستور.

● انفجار العنف السياسي اتجاه الشعب المدني.

● ارتفاع عدد المسجونين السياسيين، أو المعارضين لخطط الحسابات والمؤسساتية.

● تقييد الحقوق المؤسسات والاجتماعية للأفراد، الجماعات والمؤسسات الثقافية.

● تقييد الحريات (حرية الصحافة، حرية الرأي، الممارسات الدينية).

● الاستخدام الداخلي للوسائل العسكرية لأهداف سياسية.²

- تعدد الأجهزة الأمنية بشكلي يؤدي لخلق دولة داخل دولة:

● وجود ميليشيات خاصة محمية ومدعومة من طرف الدولة، موجهة ضد المعارضة أو كل طائفة يمكن أن تكون رافضة للنظام.

● نخبة عسكرية تستخدمها النخب المهيمنة لتحقيق مصالحها.

● ظهور ميليشيات خاصة مسلحة قد تذهب لحد المواجهة العسكرية مع القوات النظامية "الشرعية".³

- تنامي الانشقاقات داخل النخب:

● الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة.

● استخدام النخب الحاكمة لشعارات سياسية قومية تذكر بتجارب حدودية قومية (مثل صربيا)، أو

التماسك الإثني (الذي يدعو للتطهير العرقي مثلا أو الدفاع عن المعتقدات).⁴

- تدخل أطراف سياسية خارجية :

● التدخل العسكري أو الشبه عسكري في الشؤون الداخلية للدول من طرف مختلف الوحدات، أو الفاعلين

بغية التأثير على التوازن المحلي للقوى أو الحيلولة دون تسوية نزاع معين.

¹ The fund for peace : **progressive deterioration of public sense**, 23 December 2007 ,obtenu en parcourant : www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.htm.

² The fund for peace : **Widespread violation of human rights**, 23 décembre 2007, obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.htm.

³ The fund for peace : **Security apparatus**, 23 décembre 2007, obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_10.html

⁴ The fund for peace : **rise of factionalised elites**, 23 December 2007, obtenu en parcourant: http://www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_11.htm.

● الاعتماد المفرط على تدخل المانحين، وقوات حفظ السلام¹.

استنادا لهذه المؤشرات فإن "صندوق دعم السلام" وضع دليل ترتيبى (177 دولة) حيث تقسم هذه الدول إلى أربع فئات:

الدول الأكثر إنكشافية : يرمز لها بالرمز الأحمر، وتضم الدول الواقعة في حالة خطر، وبها 32 دولة تبدأ بالسودان في المركز الأول برصيد 113.7 نقطة، وتنتهى بالنيجر برصيد 91.0 نقطة، وأغلب الدول في هذه الخانة هي دول إفريقية.

دول ذات إنكشافية مقلقة : وهي الدول في خطر كامن، أو في منطقة الحذر، تضم 97 دولة، تبدأ بكولومبيا برصيد 98.8 نقطة، وتنتهى بدولة الباهاما في المرتبة 192 برصيد 60.1 نقطة، ويرمز لهذه الدول باللون البرتقالي، وتصنف الجزائر داخل هذه الخانة في المرتبة 89 برصيد 75.9 نقطة.

الدول التي تواجه مخاطر معتدلة : ويرمز لها باللون الأصفر تضم 33 دولة، تبدأ البربادوس برصيد 95.9 نقطة و تنتهى بدولة البرتغال برصيد 32.4 نقطة، و يوجد في هذه الفئة العديد من الدول الغربية: فرنسا في المرتبة 157 برصيد 34.1 نقطة و الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة 160 برصيد 33.6 نقطة، ألمانيا في المرتبة 154 برصيد 38.4 نقطة.

الدول المستقرة، وتضم 15 دولة، يرمز لها في الدليل باللون الأخضر تبدأ بالأراضي المنخفضة في المرتبة 163 و برصيد 28.6 نقطة، وتنتهى بالنرويج أكثر الدول استقرارا التي تحتل المرتبة 177، برصيد 17.1 نقطة، وهذه الخانة تضم الدول الاسكندنافية بالإضافة إلى اليابان في المرتبة 164 برصيد 28.5 نقطة، وكندا في المرتبة 168 برصيد 25.1 نقطة.²

¹ The fund for peace: **intervention of other states or external political actors**, 23 décembre 2007 obtenu ,en

Parcourant: http://www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_12.htm.

² The fund for peace : **Failed states liste 2007**, obtenu en parcourant [http://www.Fundforpeace.org/web/Inex scors 2007](http://www.Fundforpeace.org/web/Inex%20scors%202007), Html.

إن مواجهة الفشل الدولاتي يتطلب البحث عن مقارنة شاملة، متعددة الأبعاد ومتنوعة الحلول، تشرك مختلف الفواعل الدولية، الإقليمية وحتى الفواعل غير الدولاتية، تدعو للارتقاء التنموي الاقتصادي والاجتماعي وزيادة معايير الجودة السياسية لهذه الدول وتقوية الشفافية، بشكل يأخذ بعين خصوصية كل دولة على حدة، وليس حلول نمطية تتدرج ضمن الهيمنة التفكيكية على العالم. فالدولة الفاشلة هي مشكلة مركبة تقتضي حلولاً مركبة، وطالما أن العالم يواجه حسب المصالح البرغماتية للدول الكبرى، فإننا نتوقع مزيداً من الدول الفاشلة، وتدهور حالات دول أخرى لدرجة الانهيار.

نتوصل في الأخير لنتيجة قدمها "Joseph.R.Stayer" منذ أزيد من قرن وهي أننا قد نشكو من متطلبات الدولة، ونحتج ضد تعدياتها المتزايدة، ولكن يستحيل علينا التفكير في الحياة بدونها... فغياب الدولة معناه انتشار الطغيان، التي لا تقبله سوى الأقوام الأكثر تخلفاً وبدائية لذلك فدراسة عالم الدول الفاشلة الدولية الصورية يقدم لأولئك الذين يدعون لعالم بلا حدود وعالم بلا دول قومية، نموذجاً عن الفوضى التي تهدد العالم.

الفصل الثاني

عوامل و مؤشرات الفشل في دولتي مالي و ليبيريا

المبحث الأول: عوامل و مؤشرات الفشل في ليبريا.

المبحث الثاني: عوامل و مؤشرات الفشل في مالي.

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

انطلاقا من الجانب النظري الذي تطرقنا إليه في الفصل الأول، نحاول أن نسقط دراستنا على ظاهرة الفشل الدولاتي في مالي وليبيا. وذلك عن طريق التطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة، أي المؤشرات التي نبني عليها واقع الفشل الدولاتي بكلا الدولتين. من خلال دراسة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة طبعا الجانب الخارجي منه الإقليمي والدولي وأثره في تفعيل هذه الظاهرة داخل الدولتين.

المبحث الأول: عوامل ومؤشرات الفشل في ليبيا.

مثلما تمتعت ليبيا بخصوصية شديدة في نظامها السياسي، وعلاقاتها الخارجية، وخطابها السياسي منذ بدء حكم معمر القذافي في 1969، شهدت انتفاضة شعبية أو كما سميت لدى الآخرين احتجاجات شعبية ناهيك عن أنها ثورة شعبية كما رآها البعض الآخر، حيث أنها تحولت إلي معارك مسلحة خاصة تختلف كثيرا عن الثورة التونسية غربا والمصرية شرقا.

ترجع أسباب الأزمة الليبية إلى عدة عوامل منها داخلية ومنها إقليمية ودولية، فالداخلية منها السياسية والاجتماعية، وغيرها من العوامل التي سنذكرها، بالإضافة إلى العوامل الخارجية المنبثقة من المستوى الإقليمي و المستوى الدولي. وكل هذا سنعرضه من خلال هذا المبحث في نقاط.

المطلب الأول: العوامل الداخلية لفشل الدولة في ليبيا .

_ العامل السياسي و الأمني:

لقد جرى تفاعل قوى داخلية مختلفة الطبيعة والتوجهات مع خطورة للقوى الأجنبية، ففرض تجاوز تحديات التحول، وإعادة البناء بعيدا عن الآثار السلبية لديكتاتورية تفتقر لأية خبرة سياسية، أو مؤسسات تضمن استمرار العمل والبناء وشروطه الأساسية، فمثلا توحدت من قبل القوى الفاعلة والصاعدة حول صدق الإطاحة بالنظام الليبي، لكن بعد تحققه برزت خلافات عديدة من بينها ملفات متعددة تتعلق بالهوية والاندماج الوطني والتحول الديمقراطي، ومحددات المنتظم السياسي الجديد برمته بما فيها ملف الفيدرالية.

لقد تخلت ليبيا عن الفيدرالية، وعاشت دونما حاجة لنظام عمر ما بين أواخر ديسمبر 1951 وأفريل 1963، فليبيا لم تعش طوال تاريخها الحديث والمعاصر في ظل النظام الاتحادي إطلاقا، فقد كانت البلاد مركزية أثناء خضوعها لكل من الحكم العثماني، والإيطالي، والإدارة البريطانية أيضا، هذا ما إن استثنينا فترة الاستقلال النسبي لولاية طرابلس أثناء عهد يوسف القرطمي، الذي أسس إمارة مستقلة في أواخر القرن التاسع عشر، ودخل في حرب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ثم دخل في صراع مع أفراد عائلته الذين أرادوا فصل أجزاء الشرق من دون مساعدة أمريكية¹.

¹ مركز الجزيرة للدراسات: ليبيا والفيدرالية، صياغات الماضي ومآلات المستقبل، 26 أفريل 2012، ص 3 .

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

لقد اتجهت سلوكيات الخارجية الليبية منذ حقبة السبعينيات، في البحث عن دوائر أخرى للانتماء غير الدائرة العربية، وتحديد الدائرة الإفريقية، بعد تردي الفعل العربي الجماعي، إن سلوكيات ليبيا الطبيعية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول المنظومة الغربية تتوازي مع سلوكيات تأزيمية في علاقاتها بنظيراتها من الدول العربية. إن أي نظرة على لوحة التفاعلات العربية، سوف تعكس أي علاقات ليبيا العربية في مساراتها الثنائية الأكثر تأزما، أو على أقل تقدير الأكثر تعثرا إذا ما قورنت بعلاقات أية دولة عربية أخرى من بقية الدول العربية.

إن طبيعة النظام الذي ساد أكثر من أربعة عقود، والنتائج السياسية والمؤسسة الناجمة عن "فلسفة الكتاب الأخضر"، والنظريات الثاوية قتلت كل الوسائط الممكنة بين الدولة والمجتمع سواء تعلق الأمر، بالأحزاب السياسية، والنقابات والروابط، أو بجمعيات المجتمع المدني، أو فيما يخص الإعلام المقروء، والمسموع، والمرئي، بل اعتبرت النظرية الثالثة مفاهيم التمثيلية والوساطة والتعبير عن الاختيارات والاطرادات خيانة، فحاربتها وحذرت من اللجوء إليها أو اعتمادها في الممارسة. ولهذا النظام السياسي ظل مغلقا حول نفسه واستمر بالنتيجة، شموليا وغير ديمقراطي، فقد خلف فراغا مهولا من حيث شبكة العلاقات الممكنة والمطلوبة بين الدول والمجتمع، لذلك يمثل اليوم معطى بنويوا على درجة بالغة الخطورة من حيث إشراف مستقبل ليبيا فيما حتى في ما بعد سقوط نظام القذافي¹.

إن الفراغ السياسي والغياب المطلق لممارسة الديمقراطية، والعجز الواضح في الثقافة السياسية الديمقراطية، كلها عوامل كانت لها دور في خلق الأزمة الليبية. لقد كان نظام الجماهيرية الليبية الذي وضعه القذافي يتكون رسميا من لجان شعبية، تقوم مقام الوزارات ويعمل بها أشخاص تكنوقراطيين وتخضع للمساءلة أمام المؤتمر الشعبي العام، لأن السلطة الحقيقية كانت فعليا في هيكلية موازية وغير رسمية تتمثل في اللجان الثورية، والأجهزة الأمنية التابعة للنظام التي تحميه وتفرض تنفيذ إرادة القائد من خلال مزيج من العنف وغيره من التدابير القصرية².

¹ أحمد إدريس: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011، ص 3.

² المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط، 2011/12/14.

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحد مباشر للعملية الانتقالية في ليبيا، حيث يشكل عشرات الآلاف من الثوار والمسلحين المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة، أو الكتائب الذين يشكلون شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد وقد كانت ممارسة السلطة، على هذه الكتائب المسلحة، أمرا في غاية الصعوبة في المراحل الأولى من القتال، حيث أنشأ المجلس الانتقالي جيش التحرير الوطني، لكن لم يعمل بوصفه جيشا بقدر ما كان محاولة اندماج، وتنسيق بين كتائب مستقلة، شكلها ضباط سابقون ومواطنون عاديون في بيئة ما بعد الثورة، أظهرت هذه الكتائب انعدام الثقة في الحكومة المؤقتة حتى فيما بين بعضها البعض أيضا، ففي طرابلس تسبب تداخل عشرات الكتائب في بروز ظروف عالية التوتر، فقد تعايش المجلس الثوري في طرابلس بقيادة عبد الله ناكل، الذي ادعى أنه يقود مجموعة فيها أكثر من عشرين ألف عنصر بصعوبة مع المجلس العسكري في طرابلس الذي يقوده عبد الحكيم بلحاج، وهو الذي تحالف في السابق مع الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة.

إن التنظيم المتشدد الذي يعود تاريخه إلى التسعينيات، كان يشتبه في السابق بأن له صلات بتنظيم القاعدة، حتى أنه كان له دور في تفوق مجموعة الزنتان ومصراتة على مجموعة بلحاج، من حيث العدد والعتاد. إن كتيبة سعدون سويحل من مصراتة وائتلاف من خمس ميليشيات من الزنتان، هما أقوى المجموعات التي لا تزال في طرابلس. قدمت كتيبة سعدون سويحل آلاف الضحايا في معركة، ربما هي أكثر دموية في الحوب التي استمرت تسعة أشهر. عين المجلس الانتقالي قادة هذه الكتائب في وزارات حكومية رئيسية، وهو الإجراء الذي لم يؤدي إلى موازنة الحساسيات السياسية، فحسب بل أيضا نقل قيادة هذه الكتائب إلى فلك المجلس الانتقالي ويتولى اثنان من قادة الكتائب، هما فوزي عبد العالي من مصراتة وأسامة الجولي من الزنتان وزارتي الداخلية والدفاع، مع ذلك تجاهلت الجماعتان نداءات المجلس الانتقالي المتكرر لنزع السلاح وإخلاء مواقعهم، وإدراكا منهما للحاجة التي تتجنب المواجهة المباشرة، انضمت الجماعتان وحوالي 100 من الجماعات المسلحة الأخرى، إلى تحالف أطلق عليه اسم المجلس العسكري لغرب ليبيا، والذي أنشئ بموجب اتفاق بين الميليشيات في فبراير 2012، وكان يهدف إلى الحفاظ على الأمن في منظمة طرابلس.

تشكل الجماعات المسلحة في منطقة برقة الشرقية أيضا جزءاً من تحالفات أكبر، حيث أن المجلس العسكري في برقة و اتحاد الثورة هما الجماعتان الأقوى، فقد كان اندلاع العنف في الشرق أقل منه في

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

الغرب، لأن الكتائب هناك توحدت في وقت مبكر من الثورة وتحمل قدراً أقل من التوترات القبلية و على الرغم من الخلافات السياسية حول اللامركزية، والأدوار التي قد تلعبها تلك القوى في طرابلس وبنغازي، إذ استمرت الاتجاهات الحالية في حدوث موجات مسلحة خطيرة بين الشرق والغرب .

إن الكتائب المتواجدة في المنطقة الجنوبية صغيرة ومحلية في تركيبها، و أكثر ارتباطاً بالقبيلة مما هو عليه الحال في الشمال، لكن الانفجارات لا تزال تقع في الجنوب مع زيادة توتراتها، وشدة فتكها لقد أدت الخلافات بين القبائل في سبها، والكفرة إلى مقتل المئات وإصابة مئات الآخرين. عموماً في المناطق التي تكون فيها للكتائب جذور اجتماعية و عائلية يتم قبولها وينضو إليها على أنها قوة حماية محلية، لكن عندما تدخل مناطق خارجة عن قاعدتها الاجتماعية الأساسية على سبيل المثال أبناء مصراتة والزنتان في طرابلس تزداد فرصة الاحتكاك مع المجتمعات المحلية في حالة انعدام القانون التي سادت البلاد. بدأت بعض الجماعات المسلحة تشبه العصابات، حيث تورطت في أعمال التهريب، والابتزاز، والمخدرات والدعارة ، وسوى ذلك من أنواع السلوك الإجرام، يقدر العدد الإجمالي للأشخاص الذين يدعون بأنهم ثوار حوالي 200 ألف، على الرغم من أنه من المرجح أن العديد من الليبيين يدعون بأنهم ثوار للاستفادة من تقديمات ما بعد الثورة¹ .

لقد كانت هناك وزارة دفاع رسمية خلال حكم القذافي، وكانت دير ملف الأمن من خلال وحدات مختلفة يقودها أبناء القذافي، المعتصم والساعدي، وقد أبقى على الجيش الوطني ضعيفاً لصالح هذه الوحدات لتجنب خطر وقوع انقلاب، وتضرر الجيش أيضاً خلال الثورة، بسبب عمليات الفرار منه و هجمات حلف شمال الأطلسي، وقد زالت الوحدات الخاصة مع زوال النظام، وبعد الثورة لم يكن الجيش في وضع يسمح له بفرض سلطته على الجماعات المتمردة المسلحة.

أما عن قوات الشرطة فقد عملت بشكل أفضل بقليل من الجيش في عهد القذافي، لأن مهامها كانت تتركز إلى حد كبير على حركة المرور وما شابه، وكان تجهيزها خفيفاً ولذلك لم يكن لدى النظام سبب للخوف منها أو إضعافها، إضافة إلى ذلك كانت تأثيرات الفرار في زمن الحرب، وتدخل حلف الشمال الأطلسي على ووظائفها أقل منها في الجيش، ثم إن صورتها العامة إيجابية إلى حد ما، لأنها لم

¹ بول سالم، أماندا كادليك : **تحديات العملية الانتقالية في ليبيا**، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط و

السلام الدولي، 2012، ص 9 .

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

تشارك في الشبكة السياسية والإستخباراتية حيث تركت هذه المهمة لأجهزة أخرى . مع ذلك عانت هذه القوة أيضاً من مشاكلها الخاصة، فقد أعيد ضبط الشرطة إلى الشوارع بعد الثورة، لكن مع قليل من السلطة على الكتائب المسلحة، وهي تفتقر أيضاً إلى الخلفية المؤسسية والقدرات الفنية، لتصبح قوة أمن داخلي فعالة، ولتعزيز الشرطة.

تمثل عمليات التهيب الواسعة للأسلحة والذخيرة عبر كل بلد من البلدان التي تشترك في حدودها مع ليبيا، وما ورائها قضية أمنية حرجة، فالجيران القريبون والبعيدون لديهم مخاوف مشروعة حول مخاطر الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير الشرعية، التي تنشأ في منطقة الساحل وتنتقل إلى ليبيا وغيرها من دول شمال إفريقيا، ومن ثم إلى أوروبا، وقد ناشدت بعثة الأمم المتحدة إلى منطقة الساحل في نوفمبر 2011، التي تسلطت الضوء على الآثار المترتبة عن الوضع الليبي على المنطقة، فوكالات الأمم المتحدة في إدارة الحدود في المنطقة كانت تلح على أبناء قبيلة الطوارق المدججين بالسلاح عبر استخدامهم الطرق العبرة للحدود الليبية جزئياً وذلك عبر سلسلة من الأحداث التي أدت في مارس 2012 إلى انقلاب عسكري في مالي المجاورة¹.

_ العامل الاقتصادي :

دخل الليبيون مرحلة حاسمة من تاريخهم المعاصر حيث أدت فيها الوفرة في المصادر المالية بفعل الموارد النفطية دورا مهما، في تعزيز الهوية والاندماج الوطني والدور التحديثي للدولة على جميع المستويات².

ومن المعروف كذلك أن الثورة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية، ومخزونها الطبيعي، ولكن أيضا بجودتها العالمية والواقع أن نصيب ليبيا من عائدات هذه المادة الإستراتيجية كان منتظما ومتزايداً، وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد أن ينقل ليبيا، إلى وضع تنموي نوعي لا يقل أهمية عن نظرائه في مناطق متقدمة في العالم، بيد أن تدبير قطاع النفط انعكس سلباً على ليبيا، حيث استشرى الفساد في كل مفاصل النظام، وعز على المواطنين معرفة إيراداته ونفقاته في ظل غياب مطلق لمؤسسات مراقبة تدبير عائدات النفط وصرفها.

¹ بول سالم ، أماندا كادليك : مرجع السابق، ص 11 .

² مركز الجزيرة للدراسات: ليبيا الفيدرالية، ساعات الماضي ومآلات المستقبل، مرجع سابق، ص 5.

إن ما حصل في ليبيا هو بالضبط تحالف بين السلطة والثورة، أي النظام الذي استولى على الحكم ودواليه ووزع مفاتيحه على أبناء العائلة الواحدة (القذافي)، اغتصب الثورة واحتكرها لصالح جماعته، لذلك ترتب عن سوء تدبير الثورة النفطية وتوزيع عائداتها، وعي اجتماعي بالظلم والإقصاء والحرمان من خيرات البلاد وهو ما أوجع الصراع في ليبيا.

_ العامل الثقافي الاجتماعي:

إن القوى القبلية مؤثرة، حيث لا يمكن تجاهل حضورها طوال تاريخ ليبيا المعاصر، حيث تظل الجهوية والقبلية عاملا حاسما، ومرشحة للعب دور مؤثر على سياقات الصراع السياسي، ومستقبل ليبيا ككيان موحد وهكذا، فإن طبيعة الانتفاضة الليبية ضد نظام القذافي، والاستخدام السياسي للقبلية أو الجهوية واستدعائها أثناء الصراع من قبل المجلس الوطني الانتقالي لحشد التأييد، جعلهما أداة مناسبة لإقرار الشرعية لحكم البلاد ولا شك أن لذلك أثرا خطيرا مثلما تبين التطورات الجارية.¹

لقد اعتمد النظام الملكي على القبلية والجهوية، كرواق للعمل السياسي المستقل واعتمد على القبلية في أمن النظام الذي مارس سياسات كافات، أو عقاب القبائل والمناطق وفقا لمواقفتها، أصبحت القبلية والجهوية آليات دفاع اجتماعي خاصة، وإن الأمن الاجتماعي تقلص لمستوى خطير.²

يعتبر المجتمع الليبي مجتمعا قبليا بامتياز (قبائل: الورفلة، المقارحة والقذافة) بل إنما القبائل الثلاث التي شكلت عصب المجتمع الليبي، ورثت تطوره وحددت في الواقع خريطة العلاقة السياسية بين رأس الحكومة المركزية وأطرافه، أي ولاياته ومحافظاته، فإذا كان التطور التاريخي للظاهرة القبلية في ليبيا لم يشكل موضوع جدل أو اختلاف، بالرغم من ما حصل في مجمل البلاد العربية، حيث تعتبر القبلية نتاجا طبيعيا.

إن الاستثمار السياسي للواقع القبلي، وتوظيفه من قبل النظام السياسي ما بعد 1969، قد خلف شروخا اجتماعية بين القبائل الثلاث المتآلفة، وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع، فما ثابتا وبارزا خلال حكم القذافي اعتماده سياسة "فرق تسد" أي ترجيح قبيلة وهي عموما قبيلة القذافة على باقي القبائل عبر جملة من الممارسات، وفي صدارتها منحها نصيبا أهم وأكبر من عائدات النفط وفتح المجال لأبنائها

¹ مركز الجزيرة للدراسات: مرجع سابق، ص 8.

² نفس المرجع، ص 1.

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

في الترقى في مؤسسات الدولة المدنية، والعسكرية والأمنية مقابل تهميش القبائل الأخرى (الورفلة، المقارحة)، أو على الأقل جعل نصيبها من التوزيع المادي والرمزي محدودا وضعيفا، لذلك شكل التوظيف السياسي غير العقلاني لظاهرة القبلية في ليبيا أحد المتطلبات السيسولوجية المعقدة لواقع ليبيا ومستقبل تطورها.

استمرت القبلية في التأثير على العملية السياسية في ليبيا خلال عهد الرئيس معمر القذافي ، حيث كانت الساحة السياسية تشكو فراغا كبيرا نتيجة غياب الدستور ودولة القانون، وانعدام القدرة على تكوين الأحزاب والنقابات وهو ما جعل القبيلة هي المظلة الوطنية الرئيسية، وأحيانا الوحيدة، التي يستطيع المواطنون من خلالها ممارسة أوجه النشاط العام بصورة شبه مستقلة. وهو ما أوجد قيادات شعبية اجتماعية كانت تعمل أساسا على توفير الحماية، وتحصيل الحقوق، والحصول على الوظائف في أجهزة الدولة، كل حسب قوة قبيلته أو درجة قربه أو ولائه للنظام الحاكم.

إن الاختلال الجهوي والمناطقى ما بين مقاطعات وولايات الشرق ونظيرتها في الغرب، هو في الواقع مرتبط بالتشكل القبلي والتوظيف السياسي من قبل النظام، كما أشرنا أعلاه فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمرده، مناوئة لها وبالتالي وجب تهميشه وإقصائه من توزيع الخيرات، والموارد وعدم إدراجه بما يأتي في السياسات العمومية، وخطط التنمية لذلك تولد لدى الليبيين في مناطق الشرق وعي بضرورة النضال من أجل رفع الحيف، الذي أصابهم وهو ما يفسر لماذا انطلقت الشرارة الأولى لحركة 17 فبراير من هذه الولايات بالذات، قبل أن تمتد إلى بقية التراب الليبي. إن تعمق الفجوة بين الغرب والشرق الليبي لم يكن نتيجة تنافر قبلي أو صراع اثني بقدر ما كان نتيجة السياسات المعتمدة من قبل النظام السياسي وممارساته.¹

¹ إدريس أحمد: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مرجع سابق، ص 4.

المطلب الثاني : تدخل حلف الناتو في الأزمة الليبية .

بعد انتهاء الحرب الباردة، شهدت إستراتيجية حلف الناتو تطورا ملحوظا، حيث امتد نشاطه، خلال التسعينيات من القرن الماضي، إلى منطقة حلف وارسو السابق، وسعي لضم العديد من دوله إلى عضويته. وقد تطورت عقيدة الحلف، خلال الفترة ما بين عامي 1991 حتى 2001، من "الردع" إلى "الدفاع عن المصالح الجماعية" لأعضائه خارج أراضيه. كما أصبحت تشكيلاته تأخذ شكلا يناسب التدخل السريع، حال اندلاع أزمة من شأنها تهديد مصالح أعضاء الحلف، خاصة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط¹.

أطلق حلف شمال الأطلسي حوارا في 1994 مع سبع دول متوسطة هي: المغرب، وتونس، وموريتانيا، ومصر، وإسرائيل، والأردن، والجزائر، وذلك للتعاون في محاربة تهديدات محتملة لأعضاء الحلف، مثل الهجرة غير الشرعية، وتهديد المخدرات، والأنشطة الإرهابية. ذلك بعد اعتداءات سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، شهدت إستراتيجية الحلف تطورا جديدا، حيث تم الاتفاق على خطة عمل مشتركة ضد الإرهاب، وإنشاء قوة رد سريع متطورة عام 2006.

اهتم الحلف في هذه الفترة، بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط الموسع. وتم طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي في يونيو 2004، لتكون بداية لهذا التعاون. انضمت في هذه المبادرة أربع دول خليجية هي: الكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، بينما بقيت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج إطارها. وتضم هذه المبادرة ستة مجالات، هي: الإصلاح الدفاعي والتعاون العسكري، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأمن الحدود، والإرهاب، والتخطيط لحالات الطوارئ المدنية وإدارة الأزمات.

لم يكن هناك تدخل أطلسي مباشر في الأزمات العربية ما قبل الثورات التي شاهدها المنطقة العربية، فقد شارك أعضاء الحلف الرئيسيون خلال أزمتين. كانت الأزمة الأولى في حرب الخليج الثانية عام 1991، التي شاركت بها الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا لضمان عدم سيطرة العراق على نفط دولة الكويت أو نفط المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، مما كان سيعني تغيير المشهد الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي. أما الأزمة الثانية، فكانت خلال الحرب العراقية الإيرانية

¹ أشرف محمد كشك : الشراكة الجديدة " التدخل في الأزمات العربية، حلف الناتو، صحيفة الأنباء الكويتية، 8

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

التي شارك فيها أعضاء الحلف في عملية عسكرية، استهدفت تأمين إمدادات النفط من خلال حماية عبور ناقلات النفط عبر الخليج¹.

منذ نشأة حلف الناتو، ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محددًا بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو من أعضاء الحلف، يعد هجومًا على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعني ذلك أمرين، الأول: إن التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظل محددًا بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء، والثاني: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه على أحد أعضاء الحلف.

إن الأزمات والصراعات التي تدور خارج أراضي الناتو، قد تهدد مصالحه بشكل مباشر، وبالتالي يتعين على الناتو التدخل حيثما أمكنه وحينما اقتضت الحاجة ذلك للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إدارتها، حال وقوعها، ثم إعادة الاستقرار إلى المنطقة بعد انتهائها، والمساعدة في إعادة إعمار المنطقة. وانطلاقًا من هذا، فقد جاء تدخل الحلف انطلاقًا من الاعتبارات الإنسانية في كل من كوسوفا 1999 وأفغانستان في عام 2003، حيث كانت أفغانستان أول عملية عسكرية للحلف خارج منطقة عمله التقليدية في أوروبا. وكان الهدف منها المساعدة على ضمان الأمن، وعقد الانتخابات العامة، وتحسين قدرات القوات المسلحة وقوات الأمن الأفغانية، وذلك من خلال قوات الناتو المعروفة باسم "إيساف". إلا أنه بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام، لم يستطع الحلف إنجاز تلك المهمة، وهو ما عكسته الخسائر البشرية الهائلة لقوات الحلف مع استمرار مقاومة حركة طالبان.

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرًا يسيرًا، ذلك بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة كل من أعضائه على حدة، مما أدى إلى عرقلة تلك العمليات، بالإضافة إلى المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي كانت امتحانًا حقيقيًا في أفغانستان.

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن رقمي 1970 و 1973 بشأن الحالة الليبية، اللذين يتضمنان إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأموال الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر جوي للطيران في الأجواء الليبية، وكذلك قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011، الذي يدعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في

¹ Galiis Panl : **NATO and Energy Security**, GRS Report for Congerss, March 2006.p4.

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، ومن هنا فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة إلا في نهاية شهر مارس 2011، أي بعد شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكنائس الليبية¹.

إن مضمون القرارات المشار إليها، هو فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، وبالتالي فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال، قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي. كما أنها لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا، سوي بالقول "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها".

تدرك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثرت جراء قراراته السابقة، فكان جل تركيزه في الحالة الليبية على الإغلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لقوة "بروتوكول مسئولية الحماية" الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسئولية "المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية. بموجب البروتوكول تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" و"التدخل القانوني". وهي القضية التي أثرت خلال تدخل الناتو في كوسوفو عام 1999 إذ وصفت عمليات الناتو بأنها "غير قانونية ولكنها مشروعة"، حيث تمكن أعضاء، الناتو من إنقاذ شعب كوسوفو من التطهير العرقي، ولكن دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن ضد "سلوبودان ميلوسيفيتش"². فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا بقوة في الحالة الليبية. ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول على نطاق واسع في معرض السلاح الذي أقيم في ليبيا "توفمبر 2010".

كما كانت هناك تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى ربما مماثلة أو أكثر كسوريا أو اليمن، حيث قال أمين عام الحلف "إن الحلف ليس لديه خطط للقيام بمهمة عسكرية في

¹ نصوص القرارات الثلاثة علي موقع منظمة الأمم المتحدة علي الرابط التالي: <http://www.un.org/en/>

² W.Doyle Michael : **Foreign Affairs , The Folly of Protection**, March 20, 2011,p6

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

سوريا". وأضاف أن "تحرك الناتو ضد النظام الليبي، كان بمقتضي تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى"¹. ولاشك في أن السيطرة الأوروبية على المنطقة، خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، من شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك في السياسات الغربية عموما تجاه المنطقة العربية، حتى وإن كانت بغطاء أممي مدعوما بتأييد عربي.

إن من بين التهديدات التي تواجه مصالح حلف الشمال الأطلسي هي الدولة الفاشلة، التي يعتبرها الحلف تحديا استنادا إلى ما جاء على لسان أمينه العام: "هناك تحديات ومخاطر أمنية يواجهها الحلف منها الدول الفاشلة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والقرصنة، وأمن الطاقة". وهي الرؤية التي عززتها بعض الدراسات الأكاديمية الصادرة عن كلية الدفاع التابعة للحلف ومؤداها أن فشل الدولة هو المرحلة التي تسبق انهيارها. وفقا لهذا فإن اهتمام الناتو بمثل هذا النوع من الدول يتعين أن يكون سابقا ولاحقا للانحيار والفشل. فإذا كان الناتو قد بذل الكثير من موارده في مواجهة مخاطر فشل الدولة، فإنه كان بالأحرى أن يحول دون فشلها من خلال بناء مؤسسات الدولة وترسيخها. فإن لم يحالفه النجاح في ذلك يتدخل بعد فشل الدولة إذا لزم الأمر ذلك من خلال خطط لهذا التدخل".

إن رحيل نظام القذافي، لا يعني بالضرورة استقرار الدولة، حيث لا تزال بحاجة إلى الجهود الدولية لبنائها، إذ تفتقر لهياكل ومؤسسات الحكم التي تعد عناصر ضرورية للأمن والاستقرار"². وفي واقع الأمر إن دور حلف الناتو تجاه بناء المؤسسات الأمنية داخل الدول ليس أمر مستحدثا، وإنما بدأها الحلف في دول شرق أوروبا التي قام بعمليات علي أراضيها. ويعد إصلاح هذا القطاع خطوة أولى نحو سيادة نمط العلاقات المدنية العسكرية داخل الدول التي تبدي قبولا للإصلاح الدفاعي.

المبحث الثاني: عوامل ومؤشرات الفشل في مالي.

إن الأزمة بالشمال المالي، والآلية حسب ما يبدو إلى مزيد من التدويل بفعل تدخل بعض الدول الغربية عسكريا، في شبه المنطقة، وهذه الأزمة ليست وليدة يومها وإنما هي في واقع الأمر نتيجة لمجموعة من العوامل نذكر أهمها.

¹ أندريس فوج راسموسن: الناتو والربيع العربي، الشرق الأوسط، 3 يونيو 2011.

² رياض قهوجي: تأثيرات الأداء السيئ لحلف الناتو وإخفاقه في ليبيا، موقع الأمن والدفاع العربي، 10 مايو

<http://www.sdarabia.com..2011>

المطلب الأول: العوامل الداخلية لفشل الدولة في مالي.

_ العامل السياسي و الأمني:

لقد جاء انهيار النظام القديم في مالي أسرع من كل التوقعات، فبعد أقل من ثلاث أشهر من اندلاع الأزمة هناك في جانفي 2012، هجم الجيش المالي على نحو مفاجئ وغير متوقع عندما حاول إخماد التمرد في الشمال. وقد جرى دحره باتجاه الجنوب على يد الجماعات المسلحة، التي يجمعها تحالف تشترك فيه أهداف الجماعات المتحالفة، وقد دفع انقلاب عسكري جرى في 22 مارس، الرئيس أمادو توماني إلى التواري عن الأنظار¹. بعد الانهيار المؤسس في عاصمة مالي باماكو والهزيمة العسكرية في شمال البلاد وكل هذا جاء نتاج عوامل محلية ووطنية ودولية. فقد أدت المشكلات هذه إلى تزايد هشاشة الدولة، التي ضاعفتها الصدمة المدمرة للحرب الليبية، بالإضافة إلى الجانب السياسي الذي في الجنوب بعد الانقلاب الذي دفع الجيش إلى إعادة الحكم المدني وتنصيب حكومة مدنية مؤقتة .

لقد اعتبر مراقبو مالي، أن البلد هو الحلقة الأضعف في منطقة الساحل والأكثر عرضة إلى زعزعة الاستقرار على يد بعض المتطرفين. كما حذر بعض المراقبين من الانسياق الذي يجيش في صدور الماليين إزاء دولتهم الديمقراطية في ظاهرها، والتي تعاني من خلل وظيفي شديد فهم توقعوا استئناف القتال العرقي في الشمال، الأمر الذي أرق العاصمة مع ظهور حركات التمرد الانفصالية بين حين وآخر منذ عام 1962، حتى قبل اندلاع النزاع في ليبيا في فيفري 2011، يبدأ أن أحدا لم يكن يتصور التسلسل الدراماتيكي للأحداث، الذي شهد سيطرة متمردي الطوارق على الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب.

فالطوارق هم من الرعاة البربر الرحل، الذين طالبوا بالحكم الذاتي من الحكومة المركزية التي يتهمونها بسوء الإدارة والتهميش، وتعزى تفكك مالي إلى هشاشة التركيبة السياسية فيها، والحكومة الضعيفة وإهمال المناطق النائية والتمرد المستمر في الشمال، والذي تحول بسبب الحرب الليبية إلى تمرد مسلح².

¹ أنوار بوخرص : الجزائر الصراع في مالي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للشرق الأوسط، أكتوبر 2012، ص3.

² International Crisis group : Islamist terrorism in the sahel, crisis group africa, report, march 31, 2005.

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

لقد وجد أمادو توماني الذي تولى رئاسة مالي بين عامي 2002 و2012، انه من الملائم اقتصاديا وسياسيا الاعتماد على شبكة من الجهات الفاعلة المشبوهة للاحتفاظ بالسيطرة على الشمال، بدلا من دفع الثمن لتوسيع السلطة لتشمل المنطقة المتمردة. فقد استندت إستراتيجيته لمنع المناطق الشمالية الهامشية قليلة السكان والواسعة: كيدال، وغاو، وتومبكتو (تشكل ثلثي البلاد) من الانزلاق إلى التمرد المسلح بالاستعانة بالنخب المحلية الانتهازية، والفصائل المسلحة والميليشيات سهلة القيادة للقيام بوظائف الدولة. إن الادارة تتولى علاقات مع أنصار سياسيين وأصحاب أعمال مجرمين، لهم صلات بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو تنظيم إرهابي عابر للحدود انبثق عن حركة التمرد الإسلامي التي قضت عليها الجزائر ما بين عامي 1992 و1998¹.

حاول العديد من منظمات الطوارق تسخير الغضب على السلطة المركزية، في باماكو وكان أبرزها الحركة الوطنية الأزوادية. وأزواد هو الأمم الذي تستخدمه الطوارق للإمارة على الإقليم الشمالي في مالي وقد سعت الحركة التي أنشأت في العام 2010 إلى بناء شبكة من المعارضة المحلية، وحشد الدعم لمشروع استغلال شمال مالي. لقد تمحورت دعوى الحركة الأزوادية للانفصال حولاً المظالم القائمة منذ وقت طويل، وغالبا ما اتهمت العاصمة بالإهمال الاقتصادي المتعمد للشمال. وقالت الحركة الأزوادية الوطنية إن المسؤولين اختلسوا أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الشخصية، ولم ينفذوا اتفاقات السلام السابقة الموقعة بين الشمال والجنوب. لقد كانت الحرب الليبية سبب قاد الحركة الوطنية الأزوادية إلى التمرد. فقد عاد مئات الطوارق الذين كانوا في قوة القذافي الإفريقية التي أنشئت في عام 1972، والذين قاتلوا ضد الثوار الليبيين إلى منازلهم بشمال مالي، بعض هؤلاء المقاتلين هم من نسل الطوارق انتقلوا إلى ليبيا خلال موجة الجفاف التي حدثت في عام 1984.

بدأت الحرب في شمال مالي، أو في ما يعرف منذ عقود بإقليم أزواد في أواسط شهر جانفي 2011 ويجمع المراقبون على أنها انعكاس مباشر لانهيال النظام الليبي، الذي كان يعيش الإنسانية لمختلف الحركات الانفصالية في المنطقة، خاصة الطارقية منها والتي كانت تنشط في مالي أساسا وفي النيجر أحيانا، ولو بشكل أقل انتظاما كما أنها جاءت حلقة كتقدمة في مسلسل انهيار الدولة في مالي، والذي بدأ تدريجيا منذ بداية العشرية الحالية بعد عودة الجنرال المتقاعد من الجيش أمادو توماني توري إلى الحكم إثر انتخابات 02 ماي 2002، حيث تميز حكمه بالمرونة إلى حد الهوان.

¹ ولفرام لآخر : الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي

للسلام الدولي، 2011، ص 11 .

_ العامل الثقافي:

هناك تمايز عرقي بين الطوارق والعرب من جهة، والإثنيات الزنجية من جهة أخرى، قد ترتب عنه تباين ملحوظ في اللغة والثقافة والتقاليد والقيم الاجتماعية والإحساس بالغيرية الهوياتية.

_ العامل الاقتصادي:

ثمة تصادم بين نمطي الحياة وأسلوب العيش عند الطوارق والعرب من جهة، وعند الأعراق الزنجية من جهة أخرى، إذ أن أغلب العرب والطوارق هم رحل باستمرار بحثا عن الكأ والمراعي، في حين أن الإثنيات الأخرى مستقرة في قرى ثابتة وتعتمد في عيشها على الزراعة والصيد، والعديد من الحرف الأخرى، ومن المعروف أن المزارعين والمنمين غالبا ما يكونون على طرفي نقيذ. إن الثروات الباطنية التي تزخر بها المنطقة من ملح، الذهب، البترول، الغاز، الفوسفات، النحاس و اليورانيوم فتح باب المنافسة أمام الدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، كندا وفرنسا) التي أرادت دور المنفض من استغلال هذه الخيرات، ففرنسا التي لا تريد أن تفقد نفوذها سارعت للتدخل قبل غيرها لإستنزاف هذه الخيرات، و حماية مصالحها المهددة و غلق باب المنافسة¹.

المطلب الثاني: التدخل الفرنسي.

لم يكن تدخل فرنسا العسكري في مالي مفاجئا، إذ أنها كانت أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين انغماسا في الأزمة المالية منذ اندلاعها في عام 2012. فقد كانت فرنسا صاحبة الدور الرئيس في نقل أزمة مالي للناقش الدولي، فجاء خلال هذا النقاش ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة². وكان الجهد السياسي الفرنسي العامل المحرك لقيام المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "إكواس" بإرسال قوات إلى مالي في مهمة الحفظ على وحدة التراب المالي. اعتمدت إستراتيجية فرنسا في التعاطي مع الأزمة في مالي أساسا على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي، إضافة إلى اعتمادها على الجهد

¹ جمال بوازدية : الساحل، البعد الاستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي، مجلة المفكر، العدد 9، ص 540.

² القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي (5 جوان 2012)، والقرار رقم 2071 بشأن مالي (12 أكتوبر 2012)، والقرار رقم 2085 بشأن مالي (20 ديسمبر 2012).

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

العسكري لبلدان غرب أفريقيا مع دعمها لوجيستييا، وماليا، واستشاريا. وعلى الرغم من تعدد الأهداف وتداخل المصالح الإقليمية بين بلدان غرب أفريقيا ومالي، فإن أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات مجموعة دول غرب أفريقيا كان لتحقيق الرؤية والأهداف الفرنسية إزاء الأزمة. بل يمكن القول بأن فرنسا كانت لتكتفي بالتدخل العسكري الإفريقي، أي أنها كانت ستكون راضية بأن تخوض قوات أخرى معركة بالوكالة عنها فتحقق أهدافها ورؤيتها من الأزمة المالية، من دون أن تتورط قواتها في القتال بصورة مباشرة.

جاء التدخل العسكري المباشر لفرنسا¹، في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناء على طلب رسمي من الحكومة المالية، الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها، بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة، وهذا التدخل ليس انتقاصا من سيادة مالي، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة، أي أن حرب فرنسا أصبحت تقع ضمن "الحرب على الإرهاب"، التي أصبحت تعبيرا غير محدد لكنه مبرر ومقبول على الصعيد الدولي، في ظل استهداف حركات في بلدان عدة، وبغض النظر عما تعنيه من اختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية.

تمثل مصالح فرنسا الاقتصادية في منطقة الغرب الإفريقي، عاملا تفسيريا آخر لإستراتيجيتها في هذا الإقليم وكذلك في تعاملها الأخير مع أزمة مالي. وعلى الرغم من محدودية مصالحها الاقتصادية المباشرة في مالي بحكم محدودية استثماراتها فيها مقارنة مع بلدان أخرى، إلا أن مالي قطعة مهمة في إطار إقليم تنشط فيه فرنسا اقتصاديا. وعليه، فإن تهديد استقرارها يهدد مصالح فرنسا الاقتصادية في بلدان مجاورة مثل: النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار². ولما لي أهمية بالغة بالنسبة إلى فرنسا إذا ما أخذنا

¹ نفذت الطائرات الفرنسية أولى عمليات قصف ضد المجموعات الإسلامية المتطرفة، التي كانت بصدد الزحف نحو جنوب مالي في 11 جانفي 2013، وأرسلت بعد ذلك قوات برية تعدادها 2500 جندي شاركت معها وحدات الجيش المالي وقوات من دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وصل عددها إلى 3000 جندي.

² Ramadan Tarik : **Le Mali, la France et les Extrémistes**, Tarik Ramdan's blog, 17/1/2013, viewed 6/2/2013

<http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr>.

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

بعين الاعتبار مناجم اليورانيوم النيجرية التي توفر احتياجات المحطات الفرنسية النووية التي تقع مباشرة على حدود النيجر مع مالي.

حقق التدخل العسكري الفرنسي في مالي على الأقل اثنين من أهدافه المعلنة، وهما: وقف تقدم المجموعات الإسلامية المتطرفة نحو جنوب البلاد وتهديد العاصمة بماكو، وتحرير معظم المدن الرئيسية في الشمال مما دفع هذه المجموعات، إلى اللجوء إلى مناطق جبلية وعرة في الشمال الشرقي لمالي على الحدود الجزائرية. وقد تسعى هذه المجموعات إلى تنفيذ هجمات في إطار حرب عصابات ضد القوات الفرنسية والقوات المساندة لها، علاوة على إمكانية تنفيذ عمليات ضد مراكز حساسة (في صناعة النفط والغاز والتعدين) في دول الجوار الجغرافي للساحل الأفريقي، على نموذج عملية عين أميناس الأخيرة في الجزائر.

قد يؤدي نجاح العملية العسكرية التي تقودها فرنسا، على المدى القصير، في طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة وملاحقتها نظرا لطابعها وعدم تمتعها بقاعدة شعبية محلية في مالي، عكس حركة طالبان في أفغانستان مثلا المتجذرة في الوسط القبلي الباشتونني، ولكن على المدى البعيد، فإن عودة الاستقرار إلى مالي ومنطقة الساحل تتوقف على مدى جدية العملية السياسية وشموليتها ووضع الأسس لسياسة تنموية شاملة بدعم إقليمي ودولي.

أما عن فرنسا، فإنه يمكن اعتبار تدخلها العسكري في مالي ضمن إجماع فرنسي داخلي، دلالة على أن سياسة "فرنسا المهيمنة" في إفريقيا لا تزال حاضرة خلافا لما أعلنه الرئيس هولاند أن سياسة "فرنسا هي إفريقية" ذات الأبعاد الاستعمارية هي من الماضي.

الفصل الثاني : عوامل الفشل الدولاتي في ليبيا و مالي .

إن ضعف كل من دولتي مالي وليبيا ووصولهما إلى درجة الانهيار وهي آخر مرحلة من مراحل سقوط الدول، حيث أدى هذا الفشل إلى بروز وحدات وكيانات ومناطق ذات سلطة جديدة، وهذا كله نتيجة الحروب الأهلية التي أنهكت هذه الدول لعدم قدرتها على تحقيق الأمن وعجزها عن بسط نفوذها على كامل أراضيها، مما يدفع للجوء إلى الجماعات المرتزقة والمتمردة للاستجداء بها، في بسط نفوذها وهذا ما جرى مع العقيد الليبي معمر القذافي، أو تلجأ إلى الدول الأخرى بغية التدخل عن طريق القيام بعمليات عسكرية داخل في الدول الفاشلة وهذا قد حدث مع مالي، لكن من أهم العوامل التي لها دور في فشل الدول هو غياب التخطيط، والعجز المؤسساتي عن تأدية المهام منها التنموية بالدرجة الأولى. كما لا ننسى أن توظيف التنوع الاجتماعي (القبلي) في السياسة والتوزيع الاقتصادي له أكبر دليل على فشل الدولة في جانبها الاجتماعي والتنموي.

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

نحاول من خلال هذا الفصل التمييز بين التهديدات وحصرها في تهديدات عسكرية أمنية وسياسية، واجتماعية أو اقتصادية، ومع ذلك فهي كلها تصب في المجال الأمني، فلكل ظاهرة انعكاسات تؤثر بها على الجانب الأمني بشكل أو بآخر، ومن الصعب أن يكون هناك فصل بينها بشكل جامد وهناك تداخل بين التهديدات الناجمة عن تداعيات الفشل الدول الإقليمي على الأمن الجزائري، انطلاقا من هذه التداعيات نبرز ثلاث صور للتهديد.

1- ضعف على مستوى الدولة بوجود انقسام على مستوى الترابط الاجتماعي، وتدفع مخاطر التفرقة الاجتماعية لانهايار الدولة القائمة.

2- إمكانية انتشار وانتقال التفكك من المستوى الاجتماعي لمستوى الوحدة الترابية تبعا للتمثيل غير العادل وغير المنتظم لمختلف فئات المجتمع في النظام.

3- أن يصبح الاستقرار السياسي موضع التهديد بسبب انقطاع الاستمرارية السياسية، الذي يزود السلطة بالشرعية الضرورية لممارسة مهامها وبسط نفوذه.

المبحث الأول: التهديدات العسكرية الأمنية.

المطلب الأول: أزمة الطوارق.

تعتبر منطقة الصحراء الكبرى موطن قبائل الطوارق، الذين يعودون إلى عهود سحيقة من التاريخ وهم ليسوا سوى مجموعات منحدره من الأقوام، الذين عمروا شمال إفريقيا والصحراء الكبرى خلال العهود القديمة¹، ويعتبرون جزءا من الأمازيغ، وتشارك الطوارق سكانها قبائل وعشائر عربية عديدة²، من بينها صهانجة وهوارة والهلايين، أي تنتمي إلى مجموعات هجينة هاجرت إليها من المغرب العربي ومصر ومن الجزيرة العربية واليمن .

شعب الطوارق الذي ارتبط أكثر من غيره بالصحراء الكبرى، يشكل غالبية سكانها، لكنه لم ينغلق على نفسه عرقيا وإنما تزوج مع الوافدين من العشائر العربية وأيضا مع جيرانه من القبائل الإفريقية وفي نفس الوقت احتفظ دوما بتقاليده وأعرافه وسماته وخصائصه المتميزة، إذ يشكل الطوارق المجموعة الأمازيغية الأكثر توغلا في الصحراء الكبرى، وأكثر انفصالا عن السكان العرب والأفارقة، ومن المفارقة أنهم في أسلوب عيشهم ونمط حياتهم أقرب الناس إلى البدو العرب.

وهم يمثلون جسرا بين المغرب العربي وإفريقيا السوداء، واختلف حول تعدادهم الكلي لكن الأرجح هو حوالي 4,7 مليون نسمة³ موزعين كمايلي: النيجر 2,7 مليون تقديرات سنة 2000، مالي 1,4 مليون تقديرات سنة 1991، الجزائر 750 ألف تقديرات 1997، بوركينا فاسو 120 ألف تقديرات 1991 ليبيا 370 ألف تقديرات 1993، بالإضافة إلى عدد منهم جنبا تونس، والجنوب الشرقي لموريتانيا وشمال تشاد⁴. ويعتبر معظم سكان الصحراء الكبرى من البدو الرحل، ويعتمدون في حياتهم على الرعي والتجارة ويمضون حياتهم في التجوال في الصحراء⁵، وتعتبر اللغة عند الطوارق عن مدى قدرتها على الصمود وسط الصراع الثقافي واللغوي في المنطقة على مر العصور، لذا نجد اللغة الطوارقية المسماة "تماشاق" من أنقى اللهجات الأمازيغية، وقد كتبت بحروفها "التيفيناغ" الشيء الذي يجعل من هذا الشعب أحد الشعوب الإفريقية النادرة، التي تملك أبجدية نظيفة، يرجع وجودها إلى ثلاث آلاف سنة قبل الميلاد تقريبا⁶.

¹ الناني ولد الحسين : صحراء الملثمين، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007، ص 11.

² Bernus Edmond: les Touaregs, Ethnies, Paris 1987, p7 .

³ في حجي دي : تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة : يوسف حصر، دار المعارف، القاهرة، ص 43.

⁴ أحمد شنه: العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية، مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2000، ص 31.

⁵ صديق مضوي : الساحل الإفريقي الواقع الاجتماعي و التطورات السياسية، دورية الإسلام و العالم المعاصر، مركز الإسلام و العالم المعاصر، مركز دراسات الإسلام و العالم المعاصر، الخرطوم، العدد 2، جانفي 2008.

⁶ Bernus Edmond: Etre Touareg ou Mali, étude de l'institut français de recherche scientifique pour le développement en coopération, France, 1996, p 23.

لم يكن للطوارق على مدى التاريخ نظام سياسي ولم تقم لهم أية دولة متعارف عليها كغيرها من الدول، إذا ما استثنينا دولة المرابطين (الملثمين) التي قامت من القرن العاشر إلى الخامس عشر الميلادي وكان الطوارق يمثلون جزءا كبيرا من جنودها وكل قياداتها السياسية والعسكرية، حيث التحم معهم أغلب سكان الصحراء الكبرى التي تتكون من قبائل طوارقية وعربية¹.

لقد جعلوا الطوارق لأنفسهم نظاما سياسيا تعارفوا و حافظوا عليه واحترموه في ما بينهم على مدى التاريخ، وإذا ما حاول أحد المساس بهذا النظام و التنظيم بالخروج عنه أرجعه إليه ولو بالقوة في حروب محلية تقوم وتخدم بين الفنية والأخرى². فمجتمع الطوارق في الصحراء الكبرى عبارة عن كونفدراليات قبلية كبيرة يمكن توزيعها إلى سبع مجموعات رئيسية حسب "إدموند برنو" الفرنسي المتخصص في شؤون الطوارق وهي : كل أهقار، كل أجير، كل تايوتوك، كل آبير، كل أدرار، كل إيولمان، كل أجراس. القبائل الثلاثة الأولى تعيش في الجزء الشمالي من الصحراء ومعظمها لها علاقة بالجزائر، والقبائل الأربعة تعيش في جنوب الصحراء الكبرى وتربط جميع القبائل علاقات وطيدة³، وتعني كلمة "كل" في لغتهم "بنو فلان"، أو "آل فلان".

مع اقتراب نهاية الثمانينات وبعد الاضطهاد العرقي الذي تعرض له الطوارق في مالي، وتشاد و النيجر شعر الطوارق أن شعبهم مهدد بالانقراض، مما جعلهم يفكرون في ضرورة التنظيم المسلح والدفاع عن أنفسهم، وهكذا ظهرت مجموعة من الحركات تسمى نفسها تحررية، وتسميها أنظمة مالي والنيجر انفصالية ومنها:

في مالي :

- الحركة الشعبية لتحرير الأزواد : تأسست سنة 1990، وتتموقع في منطقة بوراسة على الحدود مع الجزائر، أما المناطق التي تخض لنفوذها فهي : تالاتاي، ميناكرا. توصف هذه الحركة بأنها الأكثر اعتدالا من بين المجموعات الطوارقية، وقد أدى توقيعها على اتفاقية تمناست لانشقاقات عديدة عنها⁴.
- الجبهة الإسلامية العربية للأزواد : تأسست في 27 جوان 1988 في موريتانيا، وأعلنت الكفاح المسلح سنة 1991، كرد فعل على الاضطهاد الذي تعرض له سكان العرب في قطاعات "غاو"

¹ محمد السعيد القشاط : الطوارق عرب الصحراء الكبرى، مؤسسة ذي قار، 1999، ص 47.

² المرجع نفسه، ص 47.

³ bernus Edmond et autre : **les touareg**, musée national des arts a 'Afrique et a'océanie 1996 paris, p 162.

⁴ Edmond Robert: **ver la réintégration des touaregs au mali**, le monde diplomatique, septembre 1996, p20.

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

- و"تمبكتوا"، وهي كذلك وقعت على اتفق تمناست بعد الحركة الشعبية، وتجمع في صفوفها الطوارق والعرب الماليين، وهي الحركة الوحيدة التي تضم صفوفها أساسا العرب وسط الحركات البربرية وهي تحظى بدعم جزائري¹.
- **الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد**: أنشئت سنة 1991، وهي منشقة عن الجبهة الإسلامية العربية لتحرير الأزواد، وقد تراجعت عن اتفاقية تمناست بعد مصادقته عليها.
 - **الجيش الثوري لتحرير الأزواد** : أنشئ سنة 1991، وهذا الجيش غير راض عن الاتفاقات المبرمة مع الحكومة المالية، ودخل في مواجهات مع الحركات الأخرى، خاصة مع الحركة الشعبية لتحرير الأزواد.
 - **الحركات والجبهات الموحدة للأزواد** : وتضم الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، الجبهة الإسلامية لتحرير الأزواد، والجبهة الشعبية لتحرير الأزواد والجيش الثوري لتحرير الأزواد، وقد تجمعت بعد مفاوضات باماكو سنة 1992، وقد أضعف الصراع داخل المنظمة من موقفها في مفاوضاتها مع الحكومة المالية.
 - **حركة 23 ماي أو التحالف الديمقراطي من أجل التغيير** : تأسست سنة 2000، تتكون من أطراف غير راضية عن اتفاقية الجزائر، وقد هاجمت في 23 ماي 2006 ثكنتين عسكريتين في كيدال قبل أن تتسحب إلى التلال القريبة، وفي نفس السنة وقعت مع الجزائر اتفاقية السلام.
 - **المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد** : وهي ركة مقرية من المغرب وإسرائيل وأمريكا، زعيمها يدعى "أبو بكر الأنصاري"، درس في المغرب وأسس حركته هناك 2006 بعد الانفراج الذي حدث في القضية الطوارقية نتيجة الوساطة الجزائرية، التي توجت باتفاقية الجزائر سنة 2006، ويتكون من الحركة أساسا من قبيلة "كل إنصر" التي يدعمها المغرب في أزواد.
- بالإضافة إلى عدة حركات مضادة من بينها :
- **الجبهة الموحدة لتحرير الأزواد** : تأسست سنة 1994 وتكونت من مختلف مجموعات الدفاع الذاتي، وهي تتشكل من عناصر سود أفارقة تتحاز لسكان الحضر ضد السكان الرحل كالطوارق والعرب الذين تصنفهم بالمتواطئين مع المتمردين .
 - **الحركة الشعبية "غوندا كوي"**: وهي حركة مضادة للطوارق تأسست في 14 ماي 1994، وتمول من طرف عصابات المايغا، وتحظى بالدعم المالي وعدد من المنظمات السياسية والمالية، ومنها جزء من التحالف من أجل الديمقراطية في مالي الموجودة في السلطة، وهذا ما جعلها تتحول إلى قوة سياسية حقيقية بعد سنة واحدة من إنشائها.

¹ André Slifou: **la question tewaregus du Niger**, Ed kaelhala, paris, 1993, p37.

في النيجر :

- **جبهة تحرير الأزواد والإير** : تأسست 01 أكتوبر 1991 يمتد نفوذها على كامل شمال النيجر، وقد اعترفت الحكومة النيجيرية بالحركة في 09 جانفي 1992، وهي تطالب بإقامة نظم فدرالي في النيجر تضم في صفوفها حوالي ألف مقاتل.
- **الجيش الثوري لتحرير شمال النيجر** : تأسس في جوان 1993، مقرب من الجزائر.
- **جبهة تحرير تاموست** : تأسست في جويلية 1993 مقربة من فرنسا.
- **الجبهة الشعبية لتحرير شمال النيجر** : تأسست في جانفي 1994 وهي حركة معتدلة ومنتفحة. وقد ظهرت ثلاث منظمات أخرى ما بين 1994-1995:
- **الجبهة الديمقراطية للتجديد** : تأسست في أكتوبر، و كانت مسيرة رقيب خدم في الجيش الليبي.
- **الجيش الديمقراطي للتجديد** : تأسس في ديسمبر 1994، وكان من ليبيا.
- **الحركة الثورية لتحرير ماد النيجر** : تأسست في مارس 1995.

إن كافة هذه الحركات والانقسامات في داخل هذه الحركات والتكتلات تفسر على عدة أسس قبلية و على أسس الصراعات الإقليمية للدول ذات النفوذ في المنطقة، حيث تحاول كل منها السيطرة على الوضع من خلال تحريك الفصائل الموالية لها.

لقد اجتمعت مجموعة من العوامل جعلت من منطقة الصحراء الكبرى ذات حساسية أمنية، وأرضية خصبة للنزاع الإثني الداخلي لدول هذه المنطقة (مالي، ليبيا). إن أول ما يثيره السياق التاريخي دور الخبرة الاستعمارية في إثارة النزعات العرقية (فرق تسد) ورسم الحدود الهندسية لدول المنطقة دون مراعاة التركيبة البشرية والانتماءات، ولو لاءات وحتى الامتدادات الجغرافية، لذلك فإن الاختلافات الفيزيائية بين الطوارق والعرقيات الأخرى، والتي دعمتها التركيبة السكانية في مالي وليبيا والنيجر، أنتج مشكلات سياسية من أبرزها النزاع حول السلطة.

إن طبيعة الأنظمة السياسية التي تشكلت بعد الاستقلال. في كل من مالي وليبيا والنيجر، فشلت في تحقيق الاندماج السياسي للطوارق وفق منطق الرضا، والاقتناع بالانتماء لهذه الدولة، حيث نرى أن الأنظمة السياسية لهذه الدول كلها تعاني من أزمت سياسية مركبة، أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة العدالة التوزيعية، أزمة المشاركة السياسية و إقصاء الطوارق من الحقل السياسي، مما كرس الخوف كركيزة للنظام والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف، ومن أبرز مظاهر البنية الأمنية في المنطقة لدولتي مالي وليبيا والتي ساعدت في بروز واستمرار أزمة الطوارق :

- غياب هيكلية حقيقية للمؤسسة العسكرية، الأمر الذي جعل الميليشيات منتشرة بشكل واسع، والتي تنظم على أساس اثني عشائري وفكري تعسبي.
- ظاهرة عسكرية الأنظمة كانعكاس لتدخل الميليشيات في القضايا السياسية والاقتصادية.
- دعم الأنظمة السياسية لبعض الحركات الأزدادية لزعة استقرار الدول الأخرى بالمنطقة.

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

- دعوة الرئيس الليبي إلى بناء دولة الطوارق على حساب الدول المجاورة .
- بروز فكرة الأيديولوجية الانفصالية في الأوساط الطوارقية.
- أزمة مالي و سقوط النظام الليبي و انهيار دولة ليبيا.

إن انتشار الطوارق على مساحة شاسعة في الصحراء الكبرى، جعلهم شعبا مشتتا منبوذا من طرف أنظمة الحكم في كل من مالي، والنيجر وليبيا، وتشاد حيث حرّموا من حقهم في التعبير عن آرائهم السياسية، كما حرّموا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمناطقهم زيادة عن حرمانهم من الاتصال بغيرهم من الطوارق، بالإضافة إلى العنصرية الممارسة ضدهم من طرف السود باعتبارهم بيض. كل هذه العوامل ساهمت في ظهور الأزمة المسلحة للطوارق في المنظمة وهو ما يشكل تهديدا كبيرا للأمن القومي الجزائري¹.

المطلب الثاني: تنامي النشاط الإرهابي و انتشار السلاح.

لقد شهدت الساحة الساحلية والصحراوية تصعيد في الظاهرة الإرهابية بشكل واضح مطلع الألفية الجديدة، وكانت البداية من الجزائر التي عاشت دوامة أمنية معقدة من بداية التسعينات بعد توقف المسار الانتخابي، حيث استمرت إلى غاية قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية، لتتوج بتراجع الأعمال الإرهابية خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرار نسبيا طوال هذه الفترة.

إن هذه السياسة لم تلق استجابة من بعض الجماعات المتشددة خصوصا الجماعة السلفية للدعوة والقتال². فمع مطلع الألفية الجديدة بدأت هذه الجماعة في توسيع أهدافها، باتجاه المناطق الصحراوية التي كانت تتعم بالأمن سابقا ولتشمل دولا أخرى في منطقة الساحل والصحراء والمصالح الغربية هناك. وكانت البداية باختطاف 32 سائحا ألمانيا في "إيليزي و أمقيد" بالصحراء الجزائرية، حيث تداول أن الإفراج عنهم تم بعد دفع فدية للخاطفين بقيمة خمسة ملايين أورو، وقد سجل هذا الحادث في رغبة الجماعة السلفية للدعوة الخروج عن الدائرة المحلية الضيقة واكتساب الصيت الإقليمي والعالمي.

إن ستة أشهر من الاختطاف كانت كافية للفت انتباه العالم، بان هناك تناميا للإرهاب في المنطقة حيث التضيق على إتباع المظلي السابق عبد الرزاق البار في الحدود الجزائرية دفعه نحو المناطق الساحلية في النيجر ومالي وتشاد.

¹ نبيل بوببية : الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، قسم البحوث و الدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، المنظمة الثقافية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية، 2009، ص31.

² Hunt Emily: **Islamist Terrorism in Northwestern Africa, A "Thorn in the Neck of the United State**, policy focus, february2007,p11

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

وفي منتصف 2005 تعرضت قاعدة عسكرية موريتانية بين الحدود الجزائرية والمالية لهجوم عسكري من الجماعات الإرهابية، التي زاد نشاطها في المنطقة والتي تعتبر مصادر استخباراتية علاقتها بالتنظيم الجزائري المتشدد، وجاء هذا الهجوم يوما واحدا قبل بداية تدريبات عسكرية في المنطقة تحت إشراف القوات الأمريكية باسم "فلينتوك 2005 FLINTOCK"¹.

في سبتمبر 2006، أعلن تنظيم القاعدة رسميا انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للشبكة العالمية ليليه في 26 جانفي 2007، إعلان التنظيم الجزائري تغيير اسمه ليصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذه الحركة القديمة الجديدة أظهرت في فترة قصيرة عضلاتها في عمليات استعراضية في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الأفريقي.

على المستوى العملي فالتنظيم الجديد زواج بين التكتيكات المختلفة، فبأواخر 2006، تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي نفذ أول هجوم على المصالح الأمريكية في الجزائر ضد مجمع هاليبرتون Haliburton. وفي 03 جانفي 2007 قوات الأمن التونسية تشتبك مع ما يعتقد أنه جماعة متشدد تتبع لتنظيم القاعدة، في 08 أبريل 2007 هجوم إرهابي على دورية للجيش الجزائري يخلف 09 قتلى عسكريين وبعد أيام نفذ هجوم على العاصمة الجزائرية، حصد وراءه 33 قتيلا أغلبهم مدنيين وانتقلت عدوى التفجيرات إلى الدار البيضاء المغربية بهجمات 11 مارس 2007، حيث أكد وزير الاتصالات آنذاك عن وجود صلة بين مدبري هذه التفجيرات و تنظيم القاعدة².

تعتبر الجزائر أكبر الدول المغاربية، تأثرا بالتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، بحكم³ :

- جوارها لثلاث دول ساحلية هي: النيجر، مالي، وموريتانيا.
- إن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي، التي عرفت بشكل واقعي ملموس وممتد عبر الزمن، انتشار واسع للإسلام المتطرف، الذي احتل منذ نهاية الحرب الباردة، صورة العدو البديلة للعدو الشيوعي.
- اعتبار الجزائر منبع أساسي للحركات الإرهابية، التي زعزت الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي. ذلك أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، اتخذت من منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، مجالا آمنا للقيام بنشاطاتها الإرهابية بعيدا عن الحصار الذي فرضه عليها الجيش الجزائري، وهو الأمر الذي أنتج تعقيدا أمنيا حادا في منطقة الصحراء الكبرى، خاصة بعد أزمتي ليبيا ومالي.

¹ ظريف شاكر: البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية، التحديات و الرهانات، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص 96.

² نفس المرجع ، ص 97.

³ علالي حكيمة: البعد الأمني في السياسة الخارجية ، نموذج الجزائر، رسالة ماجيستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 141.

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

- قيام الجماعات الإرهابية بتعزيز صفوفها بالسلاح وتجنيب عناصر جدد في تنظيمها، بفعل الفوضى في ليبيا بعد انتفاضة 17 فبراير 2011م، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، لم تعد تشكل معضلة أمنية لدول المنطقة فقط بل يهدد كيانها، خاصة الدول الضعيفة مثل النيجر، مالي وموريتانيا، خاصة مع رغبة هذا التنظيم في تشكيل إمارة إسلامية بعد تمكنها من التغلغل في المنطقة خاصة في مالي وليبيا، واعتمادها الخطف للحصول على الأموال التي من شأنها أن تساعدها في شراء السلاح، والمعدات اللوجستية. لهذا ترفض الجزائر دفع الفدية في عمليات الاختطاف التي تقوم بها الجماعات المسلحة¹. وفي هذا الصدد احتضنت الجزائر اجتماعا حول تجريم دفع الفدية للإرهابيين وذلك يومي 19/18 أبريل 2012².
- قيام القاعدة بتجنيد أفراد من مخيمات تندف الجزائري، وهذا يتطلب التعاون والتنسيق بين دول المنطقة، خاصة وان الإرهاب في هذه المنطقة لم يعد يقتصر على الخلفية الإيديولوجية (الجهاد) وإنما تجاوزها إلى تنشيط حركة التهريب، الجريمة المنظمة التي تغذيها حركات التمرد، وأمام ضعف بعض الدول في بسط نفوذها على أراضيها وهشاشة قدراتها الدفاعية يسهل على القاعدة تحقيق هدفها، وهي تشكيل الإمارة ومن الممكن أن تسمى "إمارة ساحلستان". فالقاعدة تستمد عناصر قوتها من خلال إذكاء الصراعات القبلية، بإيقاظ العداوات ما بين القبائل خاصة أنها تعاني من التهميش من قبل السلطات، غياب برامج تنموية مما يزيد من احتمال سهولة حدوث الفوضى والصراعات، بفضل ارتباط القبائل بالولاء لرئيس القبيلة و ليس للدولة التي تنتمي إليها، وانطلاقا من هذا على دول المنطقة أن تجاوز الخلافات الثنائية، والتركيز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية كالفقر، وربطها بالمعضلات الأمنية كالإرهاب والجريمة³.
- يمثل الإرهاب خطرا تضاعف مع الأزمة الليبية بفعل انتشار السلاح على الأمن الجزائري بالإضافة إلى بروز معضلة الدولة الفاشلة بقوة في منطقة الساحل بعد الانقلاب في مالي في 21 مارس 2012، والتي ممكن أن تكون بداية لظهور دول فاشلة أخرى في المنطقة، كما هو حال الصراع على السلطة في ليبيا بين أحقية من يحكم الذي شارك في المعارك أم السياسي⁴. وحسب الدراسات الإستراتيجية فإن الجزائر ستجد نفسها أمام دولة فاشلة تجسدها الحالة المالية وذلك بعد

¹ الفريق الدولي للدراسات العابرة للأقاليم والمناطق الصاعدة: التحولات السياسية والتحديات الامنية الإقليمية بمنطقة

شمال إفريقيا و الساحل، معهد سابورو للتعاون العالمي، طوكيو، ماي 2011، ص6.

² ع. إبراهيم : المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب، الجزائر تحتضن اجتماعا حول تجريم دفع الفدية للإرهابيين، الخبر، عدد 6689، 18 أبريل 2012، ص3.

³ الفريق الدولي للدراسات العابرة للأقاليم والمناطق الصاعدة: مرجع سابق، ص7.

⁴ بن بقة نور الهدى : الأزمة الليبية و انعكاساتها المستقبلية على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2012، ص108.

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

انقلاب الذي حدث في مالي في مارس 2012م، والذي أنتج إعلان كيان الأزواد، وهي شبيهة بالدولة الفاشلة في كل من الصومال وأفغانستان نظرا للفوضى التي يعيشانها منذ بداية الحرب الدولية على الإرهاب أي بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001.

- إن الجزائر أمام دولة فاشلة أخرى بعد مالي هي ليبيا، نظرا للمد الجهادي في منطقة الساحل وهذا ما يهدد أمن دول الجوار ككل¹. لأن تشكل دولة الأزواد سيفتح المجال أكثر لبلقنة إفريقيا وتقسيم دولها نظرا لمتنوع العرقي والثقافي لها وزيادة الصراعات، وهي السيناريو الذي ظهرت بوادره بإعلان طوارق مالي عن دولتهم، ومطالبة برقة الليبية بالاستقلال في إطار فيدرالية ليبية، وهي المنطقة التي تضم 80% من موارد النفط الليبية². وهذا ما يهدد الجزائر أيضا باعتباره تمتلك تنوع ثقافي واثني في مجتمعها.

انتشار السلاح:

لقد أعربت الجزائر والاتحاد الإفريقي عن قلقهما إزاء انتشار الأسلحة الثقيلة في ليبيا، نظرا لتهديدها للسلم والأمن إقليميا وقاريا³. حيث تطرق المجتمعون في الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب التي أقيمت بالجزائر العاصمة، يوم السابع من سبتمبر 2011م، وبحضور أكثر من 40 دولة، إلى هذه المشكلة التي تثير المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود بفعل فوضى السلاح في ليبيا. في نفس السياق اعتبر وزير خارجية النيجر محمد بازوم: "أن الوضع تدهور بسبب الأزمة الليبية، التي حولت المنطقة إلى خزان بارود حقيقي بسبب انتشار السلاح والمتفجرات"، وأضاف أن الدليل على انتشار السلاح هو أن المصالح الأمنية لبلاده: "ضبطت في الأشهر الماضية 500 كغ من متفجر السامتاكس المستخدم في صناعة القنابل". أما مستشار الرئيس الجزائري بوتفليقة، رزاق بارة فاعتبر: "أن الجماعات المسلحة تتطور وتجمع أسلحة وتستعد ربما للعب دور لإحداث الفوضى في المنطقة، ويؤكد على أهمية الجزائر على اتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة التي تسمح لها بالحفاظ على أمنها، مع دعم كل الجهود التي من شأنها تأمين الاستقرار والأمن في ليبيا الشقيقة". ومن جهته أكد الوزير الجزائري المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل على ضرورة التعاون والتنسيق ما بين دول المنطقة أولا، وبينها وبين أعضاء مجلس الأمن الدولي، واستخدام التقنيات الحديثة لتحقيق فعالية عمليات مكافحة، "ما ينقصنا هو تبادل المعلومات الاستخباراتية والتي يتطلب

¹ سهام بوعموشة: تجربة العراق تتكرر، الشعب، عدد 15522، 16 جوان 2011، ص3.

² Luntumbue Michel :le **partenariat Afrique-EU a l'épreuve de la crise libyenne**, Bruxelles, Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix GRIP, 29 mai 2012, p.2.

³ Conseil de paix et de sécurité :**Communiqué de la 291^{eme} Réunion du CPS**, Addis Abeba, 26 aout 2011, p2.

الحصول عليها استخدام وسائل تقنية حديثة¹. وحسب مجلة الجيش الجزائرية، في عددها لشهر جانفي 2012م، أن قوات الجيش صادرت كميات من السلاح على الحدود مع ليبيا نظرا للرقابة التي مارستها في المنطقة، واشتملت على 123 قذيفة مضادة للدبابات، و193 قذيفة صاروخية، 283 حشوة قذيفة صاروخية وعددا كبيرا من الذخائر من عيارات مختلفة، إضافة إلى 82 رشاشا من نوع كلاشنكوف، و57 بندقية رشاشة مختلفة، وثلاث قاذفات صواريخ². وفي عملية أخرى تمكن القوات الجزائرية من استرجاع 30 قطعة سلاح وذخيرة ومتفجرات مهربة من ليبيا، وذلك في المنطقة المعروفة بالمثلث الحدودي بين الجزائر والنيجر وليبيا وذلك في 3 جوان 2011م³. وهذا الانفلات الأمني راجع إلى عدم قدرة السلطة الجديدة في ليبيا المتمثلة في المجلس الوطني الانتقالي، من حراسة مخازن السلاح في شرق ليبيا المليئة بالذخيرة وأنواع مختلفة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة نظرا للصفقات العسكرية العديدة التي ربطت القذافي مع مصدري السلاح خاصة روسيا⁴.

انطلاقا من هذا الوضع المتأزم بفعل انتشار السلاح في ليبيا، وتهديده لأمن ليبيا ودول الجوار فحسب الأرقام الأولية، لعدد الأسلحة المهربة المقدرة بـ 10000 صاروخ أرض/ جو⁵، ومن هنا أكدت الجزائر في الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التي عقدت بالجزائر العاصمة في 7 سبتمبر 2011م، على خطورة الوضع في المنطقة، وفيها أرادت الجزائر بحث 3 قضايا تواجهها منطقة الساحل: الإرهاب، الجريمة والتخلف الاقتصادي، ومن خلالها وضع المجموعة الدولية أمام مسؤولياتها في تحمل تبعات قرارها بالتدخل العسكري في ليبيا، وهو الخيار المرفوض جزائريا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعت من خلال الندوة كسر الحصار الدبلوماسي، الذي فرض عليها بعد موقفها المتحفظ على طريقة إحداث تغييرات في ليبيا⁶.

¹ فرانس 24: الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود، تاريخ وساعة الزيارة:

<http://www.france24.com/ar/20110907-libya-sahel-neighbours-fear-،22:02،2012/8/27>
powder-keg-scenario-algeria-mali-mauritania-al-qaeda

² الجزيرة: الجزائر تعزز أمنها على الحدود مع ليبيا، تاريخ وساعة الزيارة: 2012/8/27، 23:00،

<http://www.aljazeera.net/news/pages/d31d8dc1-da71-46ae-a476-39fd4f0640e9>

³ محمد بن أحمد: في عملية قضي فيها على إرهابيين ومهربين: الجيش يسترجع 30 قطعة سلاح وذخيرة ومتفجرات مهربة من ليبيا، الخبر، عدد 6376، 5 جوان 2011م، ص. 6.

⁴ الوكالات: تخوفات من انتقالها بطريقة غير شرعية إلى دول الجزائر: مخازن أسلحة من دون حراسة في صحراء ليبيا، الشروق، عدد 3467، 8 نوفمبر 2011م، ص. 15.

⁵ Lokmane Samia Khelil : **les armes de Kadhafi , un arsenal qui fait peur , le magazine de l'Afrique** , n° 24 , jan – fév 2012 , p 26.

⁶ عاطف قنادرة : الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب، رهان جزائري لتسويق المخاوف من أزمة ليبيا وفك الحصار الدبلوماسي، الخبر، عدد 6468، 7 سبتمبر 2011، ص.5.

المطلب الثالث: التواجد الأجنبي بالمنطقة.

بذلت أمريكا جهودا كبيرة خلال السنوات الماضية للحصول على القاعدة العسكرية بتمنراست أو على حدود الإقليم في الأراضي المالية أو الموريتانية، لكن مالي وموريتانيا لم تستطعا المغامرة بسبب الرفض الشعبي الداخلي والإقليمي (الجزائر، ليبيا)، والدولي (فرنسا) وهذا ما دفعها إلى نقلها إلى ألمانيا. مع ذلك حضرت الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا من خلال تدريب ضباط جيوش المنطقة على عمليات مكافحة الإرهاب وحرب العصابات (مالي، النيجر، موريتانيا)، ورفعت تعاونها التقني والإستخباراتي مع (الجزائر و المغرب). ودعا الرئيس أمادو توماني توري جيوش المنطقة لمطاردة الإرهابيين داخل أراضيها و إعلانه العجز عن حمايتها بعد تحول مهم في إستراتيجية دول المنطقة اتجاه الإقليم.

يعتبر التواجد الأجنبي عبر التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، أو لإقامة قواعد عسكرية سواء بعد التدخل الأطلسي في ليبيا، أو التدخل الفرنسي في الأزمة المالية، أحد أهم الأخطار التي تواجه الجزائر في محيطها الإقليمي، حيث التدخل في المنطقة يزيد من صراع بين القوى الكبرى الفاعلة إقليميا ودوليا¹ إما على الموارد، إما على المواقع الإستراتيجية في عملية البحث عن النفوذ وزيادة القوة سعيا منها للسيادة العالمية. أحجمت الجزائر عن القيام بعمليات عسكرية علنية ضد القاعدة لكن طيرانها العسكري يسمح سماء الإقليم، حيث سعت الجزائر لمنع التدخل الأجنبي، وهذا بتأسيس قيادة أركان مشتركة للتنسيق بين جيوش المنطقة لمواجهة العمليات الإرهابية، والقيام بعمليات مشتركة والتنسيق في عمليات الحدود. وتعمل الجزائر على منع أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب وأكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة رفض الجزائر القاطع أن تكون أراضيها مقرا لقاعدة الأفيكوم ودعا دول الساحل لتأمين الحدود من مخاطر الإرهاب والتخريب، والهجرة السرية بعيدا عن الوصاية الأمريكية.

إن حلف الناتو وجد سهولة في تكرار تجربتي أفغانستان والعراق، بفعل غياب جيش نظامي ليبي وهو ما يتيح له نفوذا فيها، حيث وضع رامسوسن الأمين العام للحلف أن أمريكا أعلنت عن سياسة بعيدة الأمد في إطار إعادة بناء ليبيا، مما يساهم في إنعاش اقتصادها مرة أخرى، وهذا رغم أنه أكد على عدم الانتشار برا، إلا أن هناك مؤشرات تدل على رغبته في الانتشار، وهي:

1. تصريح وزير خارجية روسيا لافروف، اعتراف كل من فرنسا وبريطانيا استخدام مروحيات قتالية يعد بداية لتحول مهمة الناتو في ليبيا إلى عملية برية.

2. إشارة قائد القوات البحرية الفرنسية بيير فرانسوا فوريسيه، عن نية قوات التحالف الانتشار في ليبيا بمجرد انتهاء القتال، وذلك من أجل تقديم المساعدات الإنسانية.

¹ Abdul Nour Bin Antar: **Inter-Maghreb Relations, Revolution deepen differences**, Aljazeera Center of Studies, Qatar, 26 June 2011, p3.

3. إشارة رئيس قيادة العمليات المشتركة في نابولي التي تدير للعمليات العسكرية في ليبيا- صاموئيل لوكي، إلى أنه ربما تكون هناك حاجة لقوة صغيرة بمجرد انهيار نظام القذافي للمساعدة على الانتقال إلى الديمقراطية، مع الإشارة إلى اتفاق وزراء دفاع الحلف خلال اجتماع بروكسل 7 يونيو 2011م، على ضرورة التخطيط لدور الحلف ما بعد القذافي¹. وهي ما يدل على رغبة غربية خاصة أمريكية في التواجد في المنطقة.

تحدث مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية الأمريكية روبرت مولر اثر زيارته للجزائر في أبريل 2012م، أن FBI تعترم فتح مكتب لها في الجزائر بحجة التصدي للمخاطر الجديدة القادمة من منطقة المغرب العربي على حسب قوله، مبررا ذلك بتزايد نشاط الإرهاب في المنطقة. والجزائر كما هو معلوم ترفض أي تدخل في شؤونها والانتقاص من سيادتها ورهن قراراتها، حيث رفضت المقترح الأمريكي بإنشاء قاعدة أفريكوم على الأراضي الجزائرية، مع ذلك يبقى التنسيق العسكري والأمني بين واشنطن والجزائر مستمر نظرا لخبرة الجزائر الميدانية في مكافحة الإرهاب².

تم التدخل العسكري في التراب المالي لمواجهة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، في 22 جويلية 2010 حين قامت قوات مشتركة موريتانية فرنسية بمحاولة لتحرير الرهينة الفرنسي Michel Germaneau في منطقة حاسي سيدي بمدينة تومبكتو، وانتهت العملية بفشل ذريع وتم قتل 7 من عناصر القاعدة³.

أعربت الجزائر عن استيائها لمشاركة القوات الأجنبية في العملية، حيث ترى أن مشاركة الأجانب يعطي المبرر للجماعات السلفية لشرعية ما تقوم به، وكذلك قضية انتهاك سيادة دول الجوار. كما عاتبت الجزائر مالي على عدم تحركها ساكنة إزاء اختراق سياستها ووقوفها دون مواجهة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

خلقت تجارة الرهائن مصدر تمويل مهم للقاعدة في المغرب العربي الإسلامي لإدارة العلاقات مع القبائل وشراء الأسلحة وتنفيذ العمليات، وهناك تخوف من استغلال الغرب لحجة خطف الرهائن للتدخل عسكريا في المنطقة أو إقامة قواعد عسكرية بحجة حماية رعاياها ومواطنيها.

يمكن القول أن الجزائر تعاني من تحديات عديدة مرتبطة ببعضها البعض، في محيطها الإقليمي التي تفاقمت بعد الأزمة الليبية وانعكاساتها على الأزمة المالية بدءا بالخلافات الحدودية، قضية اللاجئين

¹ أشرف محمد كشك : حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، عدد 185، جويلية 2011، ص ص، 26، 25.

² جمال لعلامي: الاف بي أي يطلب فتوى الجزائر في مطاردة القاعدة بالساحل، الأسلحة المهربة من ليبيا، إمارة مالي والتهديدات الأمنية في صلب المباحثات، الشروق، عدد 3639، 28 أبريل 2012، ص 3.

³ Boislouvier Christophe : le Mali simple spectateur, Jeune Afrique, n2634.3-9/07/2011.p

فوضى السلاح الإرهاب، الهجرة التي تزايدت، حيث وصل عدد الأشخاص الذين خرجوا من ليبيا ومالي متجهين ليس فقط نحو الجزائر بل لدول الجوار ككل، وذلك في 7 أكتوبر 2011م، إلى 13.962 شخص بالإضافة إلى نماذج الدولة الفاشلة، والتواجد الأجنبي، والتحديات الداخلية كالتممية.

المبحث الثاني: التهديدات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية.

المطلب الأول: التهديدات السياسية.

- مشكلة اللاجئين:

لقد عرفت الجزائر منذ استقلالها تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الطوارق وغيرهم من الأفارقة الذين يتسببون في عدة مشاكل للجزائر.

قبل التطرق إلى مشكلة اللاجئين وتأثيرها على الأمن الجزائري، نحاول تقديم تعريف حول هذه الظاهرة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين.

تعريف اللاجئ وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة للاجئين 1951: "هو أي شخص يوجد خارج الدولة التي يحمل جنسيتها، نتيجة لأحداث تسبب له تخوفاً ما يسوغه من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه، دينه، جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية وغير قادر - لا يريد - بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية دولته"¹.

تعد مشكلة اللاجئين في إفريقيا أحد مشاكل الرئيسة في إفريقيا، وقاسما مشتركا بين معظم الدول الإفريقية وتضيف في نفس الوقت لأزمات الهوية والشرعية مشكلة أخرى، من مشاكل النظم السياسية، كما أن لها تأثيرات إقليمية تتجاوز حدود كل دولة إفريقية، ورغم أن سكان إفريقيا لا يمثلون سوى حوالي 12 % من سكان العالم إلا أنهم يمثلون حوالي 32% من لاجئي العالم البالغ عددهم حوالي 9,7 مليون لاجئ².

تؤدي هذه الظاهرة إلى التأثير على الوعاء السكاني، وتفاقم أزمة الاندماج في دولة جراء حالات الهروب نتيجة الممارسات العدوانية كالإبادة، وغيرها من الجرائم التي ترتكب في حق المواطنين بغية دفعهم نحو الفرار من أوطانهم الأصلية، وفي جميع هذه الأحوال يحمل اللاجئون الفارون إلى الدول الأخرى مشاعر الحقد والكرهية تجاه من دفعهم لتترك أوطانهم. أما بالنسبة لدولة الملجأ، فإن جماعات اللاجئين القادمين من الدول الأخرى يثيرون المخاوف من حدوث اختلال في التوازن الإثني داخل دولة الملجأ ولاسيما حينما تلجأ بعض النظم الحاكمة في بعض الأحيان إلى الاستعانة باللاجئين لتعزيز قبضتها على الحكم.

¹ نبيل بويبة : مرجع سابق، ص12.

² مركز أنباء الأمم المتحدة: زيادة أعداد اللاجئين حول العالم إلى عشرة ملايين لاجئ،

من حيث الأبعاد الأمنية لهذه الظاهرة، فإنها تتسبب في الكثير من الحالات في نشوب مشكلات أمنية للدول المضيفة، حيث يمكن للاجئين سبباً في انتقال وانتشار الحروب الأهلية عبر الدول المجاورة كما أن التعقيدات العديدة المحيطة بأوضاع اللاجئين، يمكن أن تؤدي إلى نشوء توترات أو صراعات بينهم وبين نظم الحكم في الدول المضيفة، أو بينهم وبين جماعات إثنية أو سياسية معينة في تلك الدول. ومن حيث النتائج الاقتصادية، فإن مشكلة اللاجئين تؤدي في أغلب الأحيان إلى حدوث أضرار كبيرة في دول الملجأ ودول المنشأ، فالنسبة لدول المنشأ، تؤدي مشكلة اللاجئين إلى هروب القوى العاملة والمدرية وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول إلى خارج البلاد.

أما من حيث النتائج الاجتماعية لمشكلة اللاجئين، فإنها تؤدي إلى تهديد التجانس الاجتماعي الداخلي و تقويض العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الإثني والثقافي، والديني واللغوي في الدول المضيفة، وهي أخطر نتيجة ما يجعل الدول في كثير من الأحيان تسارع إلى إقامة تجمعات خاصة باللاجئين وحتى إعادة، أو حتى إغلاق الحدود البرية منذ الوهلة الأولى لانفجار الحرب¹. إذن ولخطورة هذه مشكلة اللاجئين وتداعياتها على الأمن الجزائري، فالنخب الحاكمة التي تداولت على السلطة في البلاد أولت أهمية قصوى لمعالجة انعكاسات تدفق آلاف اللاجئين، والمشردين جراء الحروب والمجاعات التي ضربت منطقة شمال، و غرب إفريقيا كما لم يعد هناك محل للشك، بأن مشكلة اللاجئين هي إحدى التحديات التي تواجه المنظمات والدول. والجزائر إحدى الدول التي تعاني من هذه المشكلة التي لها آثار جد خطيرة على كيان الدولة ذاتها².

لقد اهتمت الجزائر بفئتين رئيسيتين من اللاجئين هما الطوارق سواء من مالي أو النيجر، وكذا لاجئي البوليساريو المتواجدين بمنطقة تندوف، وهناك عدة أسباب دفعت هؤلاء إلى الزحف نحو الجنوب الجزائري، وقد تنوعت هذه الأسباب بين اجتماعية واقتصادية وبيئية كذلك، فالنسبة للطوارق:

- إحساس طبقات واسعة داخل الدولة جنوب الصحراء الكبرى بالتهميش والحرمان، وهو ما يحفزهم على اللجوء والهجرة.
- الظروف المناخية والتدهور البيئي الذي شهدته المنطقة الساحلية والصحراوية دفع بأعداد كبيرة للتوجه للمناطق التي تتوفر فيها شروط الحياة الملائمة.
- رسم الحدود في الفطقة الذي يناقض البناء العرقي والتركيبية السكانية للمجتمعات الإفريقية بصفة عامة.

¹ شاكر ظريف: مرجع سابق، ص72.

² علي عشوي: سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997، ص10.

- عدم احترام الطوارق للحدود الفاصلة بين الدول في عموم الصحراء الكبرى، كنتيجة لتأثير العامل التاريخي في صياغة هذه الأفكار من الحقبة الاستعمارية بل وقبلها.

لقد أدت الأزمة في شمال مالي وانهيار النظام في ليبيا إلى إحداث موجة من هجرات الطوارق إلى الدول المجاورة منها الجزائر، بسبب تصعيد أعمال العنف ولجئوا حول المناطق البترولية والتجمعات السكانية. وهذا ما أدى إلى خلق عدة مشاكل بسبب صعوبة مراقبة تنقلهم وصعوبة فرزهم من حيث ذوي الأصول الجزائرية وغيرهم. فحسب إحصائيات رسمية في الجزائر يتواجد 20000 شخص من مالي والنيجر في الجنوب الجزائري، وتم منح 75% منهم جنسية جزائرية وبقى تواجدهم في الحدود غير مدقق بإحصائيات، كما أسسوا تجارة خاصة بهم وينشط الطوارق في نقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة لمعرفتهم بمسالك الصحراء¹.

يثير اللاجئين الطوارق اختلالا في التوازن الإثني في الجزائر، هذا في كل من تمارست و ليزي وصعب تقديم إحصاء صحيح لعدد الطوارق الجزائريين، كما يمكن للاجئين أن يعملوا على نقل الأجواء النزاعية للترب الجزائري، وقد تؤدي إلى تحريض طوارق الجزائر على التمرد على حكومتهم. كما قد يدخلون في صراع مع الحكومة الجزائرية لعدة أسباب حيث أنهم يشكلون عبئا وضغطا كبيرا على الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية. وتهدد التجانس الاجتماعي الداخلي وتقوض العديد من القيم الاجتماعية وذلك بتغيير التركيب الإثني والثقافي والديني، واللغوي. كما تتسبب في انتشار العديد من الأمراض، والأوبئة إلى المنطقة، إضافة إلى صعوبة مراقبة نشاطاتهم، حيث تحولوا إلى عمليات تهريب الأسلحة، والمخدرات والمواد الاستهلاكية عبر الصحراء الكبرى.

سعت الحكومات المحلية لتشجيع الطوارق على الاستقرار، وبناء مجتمعات حضرية، لكن السكان المحليون وجدوا أن الترحال هو الوسيلة الأفضل للحفاظ على الحياة في ظل الظروف الطبيعية القاسية لكن نتائج الترحال كارثية بحكم امتهان بعض هؤلاء وظيفة تهريب السلع، وتطور مع الوقت إلى تهريب وزراعة المخدرات وتجارة الأسلحة والتقاطع مع عصابات الجريمة والحركات الإرهابية.

لقد زاد اهتمام الجزائر بمشكلة اللاجئين بعد أزمة مالي، وأزمة ليبيا والتأكد من هشاشة وضعف الدولتين، وغياب المؤهلات المؤسساتية التي تضمن الأمن والاستقرار للنازحين والفاشرين من جراء الحروب الأهلية، الدائرة بين الجماعات المسلحة في الدولتين اللتين قد تأكدنا في دراستنا هذه من فشلها وفق معايير ومؤشرات الفشل الدولاتي التي تعرضنا لها في الفصل الأول.

¹ ظريف شاكر: مرجع سابق، ص113.

المطلب الثاني: التهديدات الاجتماعية.

الهجرة غير الشرعية:

تظهر موجات الهجرة (غير الشرعية والقانونية) من خلال صورتين، الأولى اقتصادية والهدف منها تحقيق حياة أفضل، ومن ثم عودة المهاجر إلى بلده الأم للاستقرار النهائي، والانفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار. وأما الصورة الثانية فتكون لغرض الاستقرار النهائي في بلد غير الدولة الأم أي دون الرغبة في العودة. وطبعا المهاجر في كلتا الصورتين مدفوع تحت أسباب معينة نحو ذلك، فقد تكون سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو كل ذلك¹.

إن دراسة أو تحليل حركيات الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي يضعنا أمام حقيقتين الأولى موجة هجرة غير الشرعية داخلية والثانية خارجية نحو أوروبا، والتي ظهرت بشكل خاص ما بعد التسعينات، مع الإشارة إلى أن الحركية الأولى لا زالت ظاهرة إلى حد اليوم على طول حدود الدول، التي لازالت نزاعا وتوترات سياسية ومثلها جملة اللاجئين على طول حدود دول التشاد، والسودان، وجمهورية إفريقيا الوسطى².

ففي السنوات الأخيرة اتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأصبحت الجزائر تعرف كدولة عبور للأفارقة في هجرتهم سواء نحو شمال إفريقيا، الشرق الأوسط أو أوروبا. حيث استغل الشباب الإفريقي فرصة تواجد العديد من اللاجئين الطوارق في هذه المدينة حتى يتغلغلوا معهم ويهاجرون بطريقة غير شرعية للمكان الذي يودون التوجه إليه. وتضم مدينة تمنراست 156000 نسمة حوالي 40% منهم أجنبى فمن جانفي إلى مارس 1999 تم اقتياد 1150 عابر غير شرعي للحدود. أدى هذا التواجد الأجنبي في المنطقة إلى انتشار الأمراض العديدة بسبب الأعمال غير الشرعية والدعارة، حيث انتشر مرض الايدز (مرض فقدان المناعة المكتسب) بشكل كبير في المنطقة. هناك ضعف الرقابة على الحدود في الدخول والخروج حيث نجد حوالي 45000 مهاجر غير شرعي يعبرون تمنراست عبر الحدود البرية من النيجر ومالي (1200 كم). حسب الإحصائيات كان عدد سكان تمنراست في سنة 1996 حوالي 3000 فرد وفي سنة 1998 أصبح 65000 منهم 49000 من جنسيات افريقية والباقي جزائري. ويتم هذا لقاء مبالغ طائلة

¹ Tandonnet Maxime : **Migration, La Nouvelle Vague Questions Contemporaines**, L'harmattan, Paris, 2003, p6.

² أبصير أحمد طالب : **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، 2010، ص75 .

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

فالهجرة للمدن الإسبانية يتم وفق 200 دولار للطفل وبين 800 و200 للأفارقة الرجال و المغاربة بين 500 و800 دولار.¹

يؤدي هذا التواجد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين إلى تعاضم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، كما أن لها آثارا اجتماعية وثقافية خطيرة. فتعامل المواطنين مع أناس لا يعرفون عنهم شيئا على المستوى الصحي، والأخلاقي، والديني، والأمني يشكل خطرا على المنظومة الاجتماعية خاصة إذا كان المجتمع في حد ذاته يعاني من مشاكل داخلية فهذا يساعد على تنامي الظواهر الاجتماعية: المخدرات، لدعارة، القتل، انتشار الأمراض والمساس بالأمن الاجتماعي للجزائريين.

عندما تكون حركة الأشخاص بين الدول طبيعية فإن آثارها على المجتمع لا تكون خطيرة لأنها لا تكون إقامة دائمة. لكن تمارست تشهد تدفقا كبيرا للمهاجرين غير الشرعيين فهي من جهة قبلة للطوارق لأنها الممر الذي يتم عبره التوجه إلى ليبيا التي تجذب اهتمام الشباب المالي بسبب ثروتها من عائدات النفط، ومن جهة تجذب الأفارقة الذين يودون التوجه إلى أوروبا، حيث يكون هدفهم الإقامة المؤقتة لكن الانسداد في التوجه إلى الوجهة التي يرغبونها يجعلها إقامة دائمة وهذا ما يدفع إلى تدمير شباب المنطقة الذين يعتبرون المهاجرين كمنافسين لهم على مصادر الرزق وفرص العمل. كما أنشأ هؤلاء المهاجرين أحياء خاصة بهم يسودها الفقر وانتشار الجريمة لدرجة تخوف سكان المنطقة من الاحتكاك بهم.

من أبرز العوامل التي لها دور في تعزيز التهديدات الناجمة عن الهجرة غير الشرعية، ألا وهو مشكل الحدود خاصة في القارة الإفريقية، و الجزائر ليست عن منأى من هذا المشكل، حيث تم توضيح أهم المشاكل الحدودية التي عانت منها الجزائر غداة استقلالها وكيفية حلها، عبر مبدأ حسن الجوار. ويعتبر تأمين الحدود جزء لا يتجزأ من عملية تحقيق الاستقرار والأمن القومي للدولة، حيث تعتبر الحدود الجنوبية الجزائرية غير مؤمنة لصعوبة مراقبة، وهذا راجع إلى طول الحدود الجزائرية الجنوبية خاصة مع ليبيا و مالي، بالإضافة إلى وجود بعض السكان البدو والرحل الذين لا يؤمنون بالحدود، وهذا ما يزيد الهجرة السرية في المنطقة. زد على ذلك مشكلة اللاجئين التي أرهقت خزينة الدولة الجزائرية، وذلك من خلال أن اللاجئين يحملون أمراض معدية ويبحثون عن حياة أفضل، مما يتطلب التكفل بحاجباتهم الضرورية حتى أن عملية إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية مكلفة جدا، وتواجههم يزيد من مخاطر الاتجار بالمخدرات و أضرار التهريب وغيرها من التحديات التي تعيق عملية تنمية البلاد.

لقد تفاقمت التهديدات مع نشوب الأزمة الليبية التي تميزت بالعنف، مما جعل الليبيين يلجئون لدول الجوار بحثا على الاستقرار والأمن المفقود في بلدانهم، ومع أن الحدود شاسعة ما بين الجزائر وليبيا، فقد صعب مراقبتها وتأمينها بشكل كامل، مع سد جميع الثغرات التي قد تهدد الجزائر من حدودها الشرقية. لهذا قامت الجزائر بتعزيز حدودها باتخاذ تدابير أمنية من خلال عمليات المراقبة الحدود ونشاط اللاجئين

¹ ظريف شاكر : مرجع سابق، ص 113.

حيث عبر وزير داخليتها دحو ولد قابلية اثر زيارته للمناطق الجنوبية عن الوضع الخطير على الحدود المشتركة بين البلدين بالقول: "الحدود مع ليبيا أضحت خطرا على امن الجزائر" ويضيف الوزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، أن فوضى السلاح في ليبيا يقلق الجزائر لأنه قد يستعمل بين الليبيين أو يستغل من الإرهابيين لارتكاب المزيد من العمليات الإرهابية وهذا ينعكس سلبا على الجهود الجزائرية لمكافحة الإرهاب¹. وفي نفس السياق قامت وزارتا الدفاع والداخلية في وضع برنامج لتجهيز 6 آلاف كلم من الحدود البرية للجزائر بأنظمة مراقبة وإنذار الكترونية، تصل كلفتها إلى أكثر من مليار دولار لكل 1200 كلم بالإضافة إلى طائرات استطلاع، وطائرات دون طيار لمراقبة الحدود على مدار الساعة وتأمينها خاصة الجنوبية والشرقية، والقضاء على عمليات التسلل عبر الحدود، والتهرب التي تكلف الأمن والاقتصاد الجزائري مليارات الدولارات سنويا، ويشارك الجيش مع الجمارك والدرك الوطني في دوريات مشتركة عبر الصحاري بقوات كبيرة نسبيا، للتصدي لأنشطة غير الشرعية في المنطقة².

المطلب الثالث: التهديدات الاقتصادية.

مشكلة التهريب:

تعتبر مناطق الطوارق الممتدة بين (مالي، الجزائر، ليبيا والنيجر)، من أغنى الأماكن في القارة الإفريقية من حيث: النفط، الغاز، اليورانيوم، إضافة إلى القدرات السياحية الكبيرة، تعتبرها منظمة اليونسكو أكبر متحف طبيعي في العالم. بالرغم من هذا يعد الطوارق من أقر الإثنيات والأقليات التي تعيش في هذه الدول، يعانون من الجفاف وظلم الحكومات التي همشتهم وجعلتهم مجرد متشردين في الصحاري تدور في دوائر مغلقة. مما جعلهم يفقدون عنصر التواصل فيما بينهم والحنين إلى قضاياهم المصرية أيام السلطنات السبعة التي كانت في شكل فيدراليات في إطار دولة الصحراء الكبرى. يعاني الطوارق من فقر كبير وتدهور أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية.

بعد الاستقلال لسياسي واجهت كل من مالي وليبيا والجزائر على غرار كل الدول الإفريقية أزمات اقتصادية، حيث كسدت الزراعة وأغلقت المصانع وظهرت فواعل جديدة غير الدول تتحكم في التجارة غير الرسمية وتحالفت الإثنيات في شكل مؤسسات عبر وطنية وسعت نشاطها بين مالي، النيجر، التشاد والصحراء الجزائرية والليبية مستغلة الفشل الاقتصادي. خاصة بعد فرض الحكومات للرسوم الجمركية والضريبية وتم رفع أسعار المواد الاستهلاكية وهذا ما قبله تزايد الأسواق غير الرسمية، فسعر البنزين الجزائري منخفض بشكل كبير وأصبح الاقتصاد غير الرسمي ينافس اقتصاديات الدول. هناك إحصاءات أن الاقتصاد الموازي في الساحل يوظف 65% من السكان ويساهم ب 60% من الإنتاج المحلي. وعزز

¹ وليد رمزي : الجزائر تعزز الأمن على الحدود الليبية، النهار الجديد، تاريخ وساعة الزيارة: 2012/08/27م، 19:48، <http://www.djazairess.com/ennahar/78615>

² محمد بن أحمد : في برنامج طويل المدى تحضره وزارتا الدفاع والداخلية، الجزائر تدرس تجهيز الحدود الجنوبية بأجهزة إلكترونية، الخبر، عدد 6783، 22 جويلية 2012م، ص3.

الفصل الثالث : تداعيات الفشل الدولاتي الإقليمي على الأمن الجزائري

الفشل الأمني استعانة هذه الشبكات بمسلحن وإرهابيين لتسهيل عمليات التهريب. وهذا كله جراء الفقر وانتشار الفساد واللاعادلة ما دفع بالسكان للتهريب لتأمين حياتهم.¹

سبب هذا التهريب الكبير لبعض المواد الأساسية من الجزائر للدول المجاورة، كمالي في خضم الأزمة وقبلها وإلى ليبيا، بعد اشتداد الصراعات بين الجماعات المسلحة حول السلطة والانتقامات القبلية لجأت بعض البارونات إلى استغلال الموقف للعمل في عصابات تهريب مجهزة بالسيارات وبالأسلحة منها حتى الثقيلة، هذا كله يعد ضربة كبيرة للاقتصاد الوطني، بحيث أصبح التهريب مهنة متداولة لدى بعض الأفارقة في الجنوب ويشغلون لديهم من المهاجرون وذلك لمنحهم فرص العمل مقابل أجور زهيدة، ودون تأمين صحي وبالتالي يقضون على آليات العمل المنظمة على مستوى القطاع في مجالات البناء، الطاقة والحرف.² ففي جانفي 1990 أقرت الجزائر إرجاع عدد كبير من الطوارق المقيمين على أراضيها وقدر عددهم ب 20000 و 25000 لاجئ، تجمعوا في عين قزام لتجنب المشاكل التي صاحبت قدومهم وكان بينهم شباب بطل قرر استرجاع حقوقه ورفع السلاح ضد مالي.³

لقد سبب النزاع في شمال مالي انفلات الأمني بليبيا، في القضاء على القطاع السياحي بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، وهذا ما يسبب خسارة كبيرة للاقتصاد الجزائري، فعوضا من الاهتمام بالقطاع السياحي وتتميته نجد إهمالا كبيرا اتجاهه، كما أن تدهور الأوضاع الأمنية بسبب تمرد الطوارق في مالي من جهة و عودة بعض الميليشيات المسلحة من نعد سقوط نظام القذافي، من جهة أخرى أدى إلى انتشار ظاهرة خطف الرهائن الأجانب مقابل فديات والأعمال الإرهابية، ونشاط القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في المنطقة جعل من هذه المناطق مهجورة من السياح وتعاني من فراغ أمني كبير خصوصا في شمال مالي والجهة و جنوب ليبيا، بسبب عدم تحكم القوات المالية والحركات المسلحة التابعة للمجلس الانتقالي الليبي في ضبط حدودهما، لضعف الإمكانيات ولعجزهما عن مواجهة الإرهاب تبقى الجزائر تحت وطأة هذه التهديدات الإرهابية. والتخوف من انتقال اللأمن من عمق الصحراء نحو عمق البلاد خصوصا مع إحياء النشاط الإرهابي في الشمال بالتمويل من الجنوب.

¹ ظريف شاكر : مرجع سابق، ص 98.

² رمضان حينوني: الهجرة غير الشرعية وأثرها على التركيبة الاجتماعية لتمنراست، <http://www.myportail.com>

³ لامية زرقاني: حركة الأزواد في مالي وتأثيراتها على الأمن القومي الجزائري، مذكرة ماستر، قسم الدراسات العسكرية و الإستراتيجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012، ص 57.

إن العوامل المهددة للأمن الجزائري تنقسم إلى عدة عوامل منها تقليدية و أخرى حديثة، فالأولى يمكن إجمالها في نزاعات الحدود والنزاعات الإقليمية (الجزائر، المغرب) ومشكلة اللاجئين، والثانية تتمثل في ضعف الأمن الاقتصادي بمختلف مكوناته سواء المالية، الغذائية أو البيئية.

ثم إن التعرض للحدود كمصدر مهدد للأمن الجزائري يقتضي البحث في الأسباب، وكيفية حل معضلة الحدود و لهذا إشارة إلى النقطة التي أثارها الزعيم الليبي معمر القذافي، في دعوته إلى إقامة دولة الطوارق. وبالتالي البحث في هذا يعني بالضرورة تحقق الاستقرار بصفة عامة و الحدود بصفة خاصة.

إن منطقة الصحراء الكبرى أو صحراء الطوارق محاطة بحزام من الأزمات من عدة جهات سواء من الجهة الشرقية أو الغربية أو الجنوبية، فهي تقع في وسط مناخ من عدم الاستقرار الإقليمي، قد يؤدي إلى تورط دول أو جماعات إقليمية مجاورة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دعم الصراع في المنطقة، خاصة مع وجود عدم تطابق الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار مع الحدود العرقية والدينية، مع بروز ظاهرة الحرب بالوكالة وتضارب مصالح الفواعل الرئيسية سواء المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

الفصل الثالث

تداعيات الفشل الدولتي الإقليمي على

الأمن الجزائري

المبحث الأول: التهديدات الأمنية.

المبحث الثاني: التهديدات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية.

الفصل الرابع

إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية.

المبحث الثاني: أبعاد إستراتيجية الجزائر الأمنية.

المبحث الثالث: آليات إستراتيجية الجزائر الأمنية.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

بعد دراسة واقع الفشل الدولاتي بمالي وليبيا، ودور هذا الواقع الأزماتي في تغذية باقي التهديدات الأخرى، بعد توضيح الأزمة الليبية التي جاءت نتيجة لفشل مؤسسات هذه الدولة في استتباب الأمن وتحقيق التنمية مقارنة مع مالي الجارة الجنوبية، التي أصبحت محطتا للصراعات السياسية حول السلطة داخليا، وصراع أجندة خارجية، ستتطرق إلى دور الجزائر وتفاعلها مع الفشل الإقليمي، الذي جاء نتاجا لهذه الصراعات التي تضاف إلى قائمة الأزمات التي تعاني منها حدودها، بدءا بالشرق ثم إلى الجنوب بغض لنظر عن مشكلة الصحراء الغربية ومشكلة الحدود مع المغرب الأقصى.

سنتناول في هذا الفصل الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في مواجهة هذا الفشل الإقليمي، وما يترتب عليه من التهديدات اللاتمائية والتواجد الأجنبي بالمنطقة، لذا سنعرض في هذا الفصل العقيدة الأمنية الجزائرية كمنطلق لهذه الإستراتيجية، بأبعادها الجيو-سياسية والطاقوية ومكانة هذه الأخيرة في الأجندة الإقليمية لتوظيف الآليات للسياسية والعسكرية والأمنية، والاقتصادية لمواجهة هذه التهديدات.

المبحث الأول: السياسة الأمنية الجزائرية.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية و عوامل تشكلها، باعتبارها المحددات التي تصيغ أهداف الدولة، ويقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والتصورات والمبادئ، التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. كما سنشير كذلك إلى مبادئ السياسة الخارجية، التي تعتبر ضمان لوجود الدولة بالإضافة الحفاظ على استقلالها، وسيادتها، والدفاع عن مصالحها والحفاظ على استقرارها وأمنها.

إن العقيدة الأمنية مهمة انطلاقا من أنها دليل يوجه ويقرر عبرها القادة، السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية على توجهات السياسة الخارجية، باعتبارها تمثل مجموعة المبادئ التي تساعد الساسة والاستراتيجي على تعريف المصالح الجيو - سياسية لدولتهم، وتحديد الأولويات منها، كما تساعدها على تحديد أهم التهديدات والتحديات، البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية المختلفة¹. ومن هنا يمكن القول أن العقيدة الأمنية بمثابة الإطار النظري الذي من خلاله يتم تحديد الأهداف الأمنية للدولة، في مواجهة التهديدات التي تمس وحدتها الترابية وسيادتها.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.

تبلورت العقيدة الأمنية الجزائرية خلال السنوات الأولى من استقلال البلاد مرورا بمجموعة من العوامل وهي:

- العامل التاريخي:

باعتبار أن الثورة الجزائرية مثلت جحر الأساس لهذه العقيدة، فبفعل تاريخها الثوري رأت الجزائر نفسها قائدة لحركات التحرر في العالم، ولهذا تملك أحقية في الزعامة في منطقة المغرب العربي. فالثورة الجزائرية ومبادئها ساهمت بشكل كبير في رسم المشاهد السياسية الاجتماعية والاقتصادية، الذي تميزت به بعد الاستقلال، ومن خلال تم تحديد التزاماتها الداخلية وسياستها الخارجية. فرغم تغير الأوضاع إلا أنها أبقيت على العامل التاريخي كعامل مؤثر في سياستها وعقيدتها، كمثل على ذلك، رفضها للتطبيع مع إسرائيل.

- العامل الجغرافي: وهذا العامل لا يقل أهمية على العامل التاريخي، فالجزائر تقع في نقطة تقاطع

إستراتيجية مهمة بنوسطها لعدة دول مغاربية، وتقع ما بين كيانين هما الاتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي. وهذا ما يجعلها في جبهة منكشفة تتطلب عقيدة أمنية ذات فعالية لمواجهة التهديدات

¹ قوي بوحنيه : تقرير، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة

لدارسات، 2012، ص 2.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

المختلفة النابعة من الدوائر المحيطة بها، من الدائرية الشمالية كمصدر تهديد دائم عبر التاريخ باعتبار أن كل الحملات الاستعمارية كانت من الشمال، إلى الدائرة الجنوبية التي بدأت تهدد أمنها في التسعينيات من القرن 20م، انطلاقاً من حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، وازداد تهديدها بعد تواجد الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء تحت مسمى (القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) بالإضافة إلى الانقلاب الذي حدث في مالي في 2012م، وإعلان دولة الطوارق (الأزواد) هذا بعد سقوط النظام الليبي وتنامي النشاط الإرهابي في الحدود مع دول الجوار. فالدائرة المغاربية التي تتميز بخلافات تاريخية مع الجار المغربي بسبب القضية الصحراوية، وهو الصراع الذي ساهم في تطوير العقيدة الجزائرية، وبل تطوير القدرات الدفاعية للدولة المستمر إلى حد الآن في إطار ما سمي تسابق التسلح في منطقة المغرب العربي، حيث تم تطوير القدرات البرية والجوية وتجهيزها وذلك ليس فقط بالنسبة للدولتين المغاربيتين وإنما كل الدول العربية اتجهت نحو تعزيز قدراتها الدفاعية خاصة في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي.

يمكن اعتبار أن التنافس الحاد بين الجارتين الجزائر والمغرب سببه، أن كلا الطرفين يسعى إلى الريادة الإقليمية، التي اعتبرتها الجزائر من أحقيتها حسب مبدأ "التوازن الطبيعي"، والذي يعني أن مكانة الجزائر وثقلها الجيو - سياسي يجعلانها زعيمة المغرب العربي، نظراً لأنها لم توقع اتفاقيات دفاع مع القوى الأجنبية، ولم تسمح لها بالتواجد في أراضيها عبر إعطائها تسهيلات عسكرية أو قبول استقبال قواعدها. وأيضاً الصراع بين الطرفين بدأ مع حرب الرمال في أكتوبر 1963م التي طالبت المغرب فيها بجزء من الأراضي الجزائرية¹، الأمر الذي ترفضه الجزائر وتؤكد على ضرورة احترام الحدود الموروثة على الاستعمار.

- **العامل الإيديولوجي:** ففي بداية الاستقلال، تبنت الجزائر مع عديد من دول العالم الثالث، النهج الاشتراكي المضاد للاستغلال والامبريالية، وهي مصدر مهم لهذه العقيدة لعدة عقود، ومن خلالها تم تبني نظام الحزب الواحد الكفيل بتحقيق الوحدة الوطنية بعد كثرة الانشقاقات بعد الاستقلال، وأكدت جميع المواقف التي هي بمثابة دساتير الدولة في أعوام 1964م، 1976م، 1986م، على تبني الخيار الاشتراكي كنظام وايدولوجيا باعتباره المنهج الذي بإمكانه تحقيق الاستقلال التام. فهذا التوجه ساهمت في تحديد أهداف ومبادئ العقيدة الأمنية الجزائرية، ومن بينها مناصرة حركات التحرر في العالم، ونصرة القضية الفلسطينية واعتبار إسرائيل المههد الأول للعالم العربي، مع الاعتماد على قدرات الجيش الوطني في تشييد وبناء وتنمية البلاد.

مع أحداث أكتوبر 1988م، التي شهدتها الجزائر، وانهايار المعسكر الاشتراكي وسقوط إيديولوجيته لتحل محلها الليبرالية، هذه التطورات أثرت على العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث في إطار تكيفها مع

¹ عبد النور بن عنتر : البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا و الحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص 53، 55.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

الأوضاع الجديدة باشرت في إصلاحات سياسية واقتصادية، وحتى داخل المؤسسة العسكرية في إطار التوجه نحو النظام الديمقراطي حسب ما أعلنه الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، وتزامنت هذه الإصلاحات مع أزمة العنف(العشرية السوداء) في بداية التسعينيات من القرن 20م، وهو ما هدد الأمن القومي الجزائري حقيقة، وهو ما دفع إلى إعادة النظر في هذه العقيدة بما يخدم الأوضاع الجديدة، من خلال الاهتمام بالجانب الأمني، المتمثل في القوة الصلبة¹ (استخدام القدرات العسكرية لاستتباب الأمن وهذا ما كان سائدا في فترة الحرب الباردة، باعتبار أن الدولة تتعرض لتهديد خارجي عسكري وبقوة عسكرية)، أما القوة اللينة والتي ظهرت بقوة بعد الحرب الباردة نظرا لتعدد التهديدات التي لا تكون عسكرية فقط، فهناك تهديد بيئي، اقتصادي، اجتماعي... وهذا في إطار النظرة الجديدة للأمن التي تبناه باري بوزان و عدد من المفكرين، والتي عبر عنها بالأمن الموسع التي تم ذكرها سابقا. فتنوع التهديدات وتجاوزها للحدود ما بعد فترة الحرب الباردة تتطلب تبني إستراتيجية تعاون وتنسيق مع عدة أطراف لمحاصرها (الإرهاب، المخدرات، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية).

من هنا يمكن القول أن العقيدة الأمنية الجزائرية، تشكلت انطلاقا من عدة عوامل سبق ذكرها وأنها تتحدد من خلال شكل التهديدات التي تواجه أمنها، فالملاحظ أن الإطار العام لهذه العقيدة انتقلت من المفهوم الضيق للأمن (القوة الصلبة) إلى المفهوم الواسع للأمن (القوة اللينة)، وذلك تكيفا مع التحولات الجديدة التي يشهدها العالم بفعل العولمة .

- **العامل الاقتصادي:** إن الجزائر تعاني من انكشاف اقتصادي، حيث لها مصدر واحد للدخل القومي هو من قطاع المحروقات النفط و الغاز، فمواردها معرضة لتقلبات السوق، عدم توازن المبادلات مع الاتحاد الأوربي، إضافة إلى عجز الميزان الغذائي².

إلى غاية انتهاء الحرب الباردة، مثلت قضايا دعم حركات التحرر في العالم والدفاع عن مكانة الجزائر كقوة إقليمية، أحد أهم عناصر هذه العقيدة، لكن التحولات التي عقيت نهاية الحرب الباردة، وعلى رأسها الانكشافات الأمنية اتجهت نحو الارتكاز على عناصر جديدة منها قضايا مكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات وأمن الدولة. وتميزت هذه المرحلة بالانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر على صياغتها.

¹ صالح زباني: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، عدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 291.

² لامية زرقاني : حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري 1990 - 2011، مرجع سابق ، ص 61 .

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

لقد أثرت التحولات العالمية وحتى الداخلية مع نهاية الثمانينيات على التوجهات الإيديولوجية، التي ظلت مصدرا لهذه العقيدة (وضعت أحداث 8 أكتوبر 1988 الأمن القومي الجزائري أمام المحك). وقد أدى الانفجار الداخلي لعزلة النظام وترهله، وتوسع الهوة بين النخبة الحاكمة والمواطنين.

وهنا يتضح لنا أن عملية إعادة صياغة مبادئ العقيدة تزامن مع بروز ظاهرة عنف شديد، رافقتها أزمة اقتصادية خانقة، وأزمة اجتماعية وسياسية خطيرة (عنف اجتماعي). وارتباط الإرهاب باستهلاك وتجارة المخدرات والجريمة المنظمة أصبحت تشكل عناصر التهديد الجديدة. هذا ما أدى إلى انتقال العقيدة من المفهوم التقليدي للأمن (الأمن الصلب) إلى المفهوم الواسع (الأمن اللين).

إن غياب مشروع مجتمعي يمثل تحديا كبيرا للأمن الاجتماعي والثقافي. من خلال المشروع المجتمعي يمكن تحقيق الاندماج الداخلي والتكامل الاجتماعي، حيث يلعب المجتمع المدني ومؤسساته دور بارز في تحديث الأمة الجزائرية.

المطلب الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

تهدف السياسة الخارجية الأمنية للجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين هذه الأهداف، نجد الحفاظ على الاستقلال الوطني، التعاون المتبادل في إطار احترام السيادة، رفض سياسة الأحلاف، رفض القواعد العسكرية، ورفض استغلال العالم الثالث اقتصاديا.

انطلاقا من هذه الأهداف تم صياغة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وهي كالتالي:

✓ مبدأ حسن الجوار المعلن من قبل الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد في 1980: والذي يعني إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عابر للحدود.

✓ مبدأ التعاون المبني على المصلحة المتبادلة.

✓ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: طبقت الجزائر هذا المبدأ في المنظمات الدولية والإقليمية وعلاقاتها الثنائية.

✓ مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة على الاستعمار للحفاظ على الأمن الوطني: إن مخاطر تفتيت المستعمرات دفع الجزائر للدفاع عن الوحدة الترابية للدول عن طريق المناداة بتكريس هذا المبدأ، لأن إعادة النظر في الحدود سيدخل إفريقيا في دوامة حروب داخل الدولة نفسها وبين الدول .

كما تتميز السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من الخصائص، من بينها، الثبات والعلانية في احترام المواثيق الدولية، الاستقلالية، وهي سياسة تعكس السياسة الداخلية، كالرفض والتحدي والحياد وربط علاقات اقتصادية مع عدة شركاء¹.

¹ إبراهيم سعادة : الجزائر و الأمن لإقليمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، دون سنة، ص 8، 10 .

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

حسب مجموعة من الكتاب من بينهم بهجت قرين، على الدين هلال، في كتاب لهما "السياسات الخارجية للدول العربية"، فإن الجزائر تحتل كفاعل دولي وضعا دبلوماسيا محوريا وهاما ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي وإنما باعتبارها أيضا نموذجا لحركات التحرر بالنسبة لدول العالم الثالث¹.

تبنيت الجزائر باستمرار موقفا رافضا لأي حديث عن حكم ذاتي، أو انفصال طوارق شمال مالي. إن هذا الموقف الذي تعتمده الجزائر ليس فقط مبني على التخوف من العدوى، التي قد تنتقل إلى سكانها من الطوارق بل تقوم على المساهمة الفعالة في محاصرة وخنق حركات التمرد في المنطقة، بفضل حدودها الجنوبية الطويلة مع مالي. وقد وقفت دائما لمصلحة وحدة الجمهورية المالية، وقامت بكافة المساعي الحميدة والوساطة لتحقيق المصالحة بين أطراف النزاع في مالي².

اعتمادا على السياسة الأمنية الجزائرية ومبادئها في السياسة الخارجية سنتمكن من فهم شروط الجزائر التي تفرضها من أجل قبول التوسط بين حركات التمرد في شمال مالي والحكومة المالية والتي تتمثل في:

1- أن لا تقوم أهداف الطوارق على مطالب استقلالية أو انفصالية.

2- قبول كلا الطرفين وساطتها.

تجنبنا لزعة الجزائر تأثرا بما يحدث في مالي قامت بمجهودات لتسوية النزاع الطارقي، باستجابتها إيجابيا لنداء الطوارق، بتقديم المساعدة لهم وتوفير الشروط الضرورية حتى تمكنهم من العودة لبلدانهم بكرامة. أما في ما يخص الأزمة الليبية فقد التزمت الجزائر الحياد نتيجة عدة عوامل منها:

- ❖ من بين مبادئ سياستها الخارجية، هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغض النظر عن الذريعة والسبب من ذلك.
- ❖ الحدود المشتركة كسبب للحياد: أي صراع عسكري في ليبيا ينطوي على مخاطر مباشرة على الحدود الجزائرية مما يهدد أمن المواطنين وسلامة أراضي البلاد.
- ❖ فموقفها مبني على إدراك أن بقاء القذافي أو رحيله لن يضر الجزائر، وبالتالي لا مكاسب سياسية متوقعة لدعم أحد الطرفين.
- ❖ دعم الثوار يستدعي دعم مطالبهم والاستجابة لها كتسليم عائلة القذافي.
- ❖ بالإضافة إلى انشغال الجزائر بالمشاكل والاحتجاجات الداخلية التي تزامنت مع الأوضاع في المنطقة.

¹ نفس المرجع : ص 13 .

² غمراة بوعلام : الملثمون الزرق: في الخلافات بحكم الرجال الطوارق إلى نساءهم اللواتي تتمتعن بنفوذ كبير ، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، www.akhbar-libya.com : 17/07/2006، تم الاضطلاع عليه بتاريخ

17/10/2013 على الساعة 16:30

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

أيضا، وانطلاقا من تداعيات الأزمة الليبية وبلوغ الدولة الليبية الفشل الدولاتي والتهديدات التي تفاقمت بفعل فشلها، والتي تناولناه في الفصل الثالث، تحدد الموقف الجزائري من الأزمة، مبررا ذلك بتخوفها من استغلال الجماعات الإرهابية الانفلات الأمني وانتشار السلاح لزيادة نشاطها في المنطقة. ورغم التزام الجزائر الحياد والمطالبة بحل سريع إفريقي عربي لها، اتهمت الجزائر من قبل الحكام الجدد لليبيا ممثلين بالمجلس الوطني الانتقالي، بإرسال المرتزقة، وأكثر من ذلك اعتبر تخوف الجزائر من الفوضى في المنطقة دعم غير مباشر لبقاء نظام القذافي¹.

المبحث الثاني: أبعاد إستراتيجية الجزائر الأمنية.

سنتناول من خلال هذا المبحث الأهمية الجيو- سياسية للجزائر ومكانتها في الأجندة الإقليمية والدولية. باعتبار هذا البعد من أبرز العوامل التي تحدد مبادئ السياسة الخارجية للدولة الجزائرية. ثم نتعرض كذلك إلى البعد الطاقوي كعنصر هام ضمن محددات الإستراتيجية الأمنية. فهي كما قلنا تحتل مكانة هامة في التوازنات الدولية نظرا لموقعها الاستراتيجي مما يجعلها ساحة للتنافس الدولي، لأنها تعتبر من بين الدول الطاقوية المهمة في العالم .

المطلب الأول: البعد الجيو - سياسي.

تعتبر الجزائر عاشر أكبر بلد عالميا من حيث المساحة، وأكبر بلد إفريقيا بعد انفصال جنوب السودان عن السودان، وأكبر بلد مغاربيا، وهي قوة طاقوية إقليمية، بالنظر إلى احتياطاتها الهامة، خاصة من حيث الغاز الطبيعي، كما تطل على شريط ساحلي مقدر ب: 1200 كلم²، وتمثل الجزائر خصوصية من خلال انتمائها إلى الأبعاد التالية: الإسلامي، المغاربي، المتوسطي، الإفريقي، إن اجتماع هذه الامتيازات حول للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات والمنتديات الدولية مثل: اتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الجامعة العربية، الإتحاد الإفريقي، منظمة البلدان المصدرة للنفط مشاريع الشراكة الأورو - متوسطية، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، كما تحضر الجزائر اجتماعات قمة الثمانية (G8) بصفة عضو مراقب³.

إن موقع الجزائر في قلب الضفة الجنوبية للمتوسط، وامتلاكها حدود برية مع كل الدول المغاربية أعطاها قوة هائلة على الاستقطاب الدولي، ليس فقط في المجال المتوسطي، بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية، ففي فيفري 1963، صرح الرئيس الأمريكي " كينيدي"، "Kennedy" قائلاً: " إن

¹ إدريس أحمد: الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 6، سبتمبر 2011م، ص ص 1، 2.

² أمين سمير : المغرب العربي الحديث، ترجمة : كميل داغر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 8.

³ حكيمة علاي : البعد الأمني في السياسة الخارجية ، نموذج الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 221 .

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العامل الحاسم في هذا الخط الجديد، تجاه بلد (الجزائر) يمثل مفتاح شمال إفريقيا. صحيح لقد تقبلنا أن نتفاوض فرنسا حول وقف إطلاق النار، ولكن حرصنا الأساسي يتمثل في زيادة نفوذنا، وسننتهج طريقا مختلفا، إن خروج فرنسا من الجزائر، شأن خروجها من الهند الصينية، هما أمران إيجابيان¹.

إضافة إلى هذا ينظر إلى الزيارات الرسمية، المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، على أنها دليل آخر للأمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر، في المغرب العربي وفي الفضاء المتوسطي، هذه الزيارات التي أخذت نسقا تصاعديا مثير للانتباه، حيث بلغت 200 زيارة سنة 2003م، وارتفعت إلى حوالي 300 زيارة سنة 2004م، ناهيك عن اشتراك الجيش الجزائري في التمارين العسكرية البحرية للحلف الأطلسي، التي تدل على الإرادة الغربية في إدراج الجزائر تدريجيا في استراتيجية الحلف وهو الأمر الذي يعطي للجزائر، دورا محوريا وأوليا في المغرب العربي، وعلى المستوى القريب في المتوسط.

فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، زادت من أهمية الجزائر الخبيرة في مكافحة الإرهاب، حيث أدرجت الجزائر كدولة هامة في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في إطار الحرب على الإرهاب، حيث أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على أهمية الحوار مع الحلف الأطلسي، واعتبره خيارا إستراتيجيا في مقر الحلف ببروكسل. « Notre dialogue avec l'OTAN est une option stratégique »².

تعتبر الجزائر من أولى الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب بعد انتهاء الثنائية القطبية، بفعل وصول الإسلاميين للحكم وتدخل الجيش في الحياة السياسية بالبلاد، وانجر عنها من سنوات الجمر ولتجاوز هذه العشرية تبنت الجزائر بعد وصول عبد العزيز بوتفليقة للحكم في 1999م، طريقة لإخراج البلاد من الأزمة من خلال البعد القانوني (قانوني الوثام المدني 99-8 المؤرخ 13 يوليو 1999م، و ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في 29 سبتمبر 2005م، وقانون الوقاية من الفساد ومكافحته) بغية استتباب الأمن، والبعد السياسي الأمني، من خلال تثبيت حقوق المواطن السياسية، مع إنشاء مؤسسات أمنية فعالة وذات كفاءة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية³.

¹ مصطفى بن شنان: الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط، ما هي الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر؟، انتقالية و استشفاف، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2001، ص 14.

² Kourima Abderrahim : La géopolitique de l'Algérie ,

<http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima/>; 24 aout 2013, 9h :20

³ محمد سعداوي: التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من أسلوب المواجهة إلى إستراتيجية الوقاية، الجزائر، معهد العلوم القانونية والإدارية، ص 2.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

تحظى التجربة الجزائرية باهتمام كبيريات العواصم العالمية، حيث أكد مستشار الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، كمال رزاق باره على أهمية التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وذلك حسب الشركاء الذين لا يهتمون فقط بالجانب الأمني بل يشمل اهتمامهم بالسياسات التي تدعو إلي السلم والمصالحة وذلك من خلال ترأسه لوفد جزائري مشارك في أشغال الاجتماع الثاني لمجموعة الاتصال الثنائي للتعاون الجزائري البريطاني، في مجال مكافحة الإرهاب ومسائل الأمن واعتبروا أن الجزائر تمثل عنصرا هاما وفاعلا في مجال مكافحة الإرهاب دوليا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م التي جعلت الإرهاب ظاهرة عالمية، تتطلب التعاون والتنسيق بين الشركاء الدوليين، لهذا تبنت أمريكا بعد تعرض أراضيها للعمليات الإرهابية حربا سميت الحرب على الإرهاب، مع محورية الدور الجزائري في منطقة الساحل¹ بعد الأحداث التي جرت في مالي، والتي توصل الفرقاء إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد الجهود الجزائرية، التي رفضت التدخل الأجنبي في المنطقة رغم الإصرار الفرنسي على ذلك وكان ذلك في 21 أوت 2012م. وأخيرا يمكن أن نضع أهم النقاط للأهمية الجيو - سياسية للجزائر في ما يلي:

- تمثل مساحتها 8% من المساحة الإجمالية لإفريقيا، وهي أكبر دولة مساحة بعد تقسيم السودان في جوان 2011م.
- تمثل بوابة إفريقيا نحو أوروبا، فهي نقطة اتصال بينها وبين دول جنوب الصحراء.
- غياب الحواجز الطبيعية والإطلالة على البحر الأبيض المتوسط.
- تنوع البنية الجيولوجية التي تترتب عنها تنوع المواد الأولية التي يزخر بها باطن أرضها.
- تتقاسم حدود طويلة تقدر بـ 7147 كلم، حيث تتقاسم مع تونس 965 كلم، ليبيا 982 كلم، المغرب 1559 كلم، 42 كلم مع الصحراء الغربية، وتقدر الحدود الجنوبية الغربية بـ 463 كلم مع موريتانيا، 980 كلم مع مالي، و 956 كلم مع النيجر.
- تنوع التضاريس من جبال وسهول وهضاب وصحراء.
- أما عربيا، فتكمن أهميتها من خلال: تمثل مساحتها 16% من مساحة العالم العربي، و تمثل 10% من سكان المنطقة العربية².
- حسب إحصائيات في 2007م، بلغ عدد السكان في الجزائر 33.8 مليون نسمة، وقد وصلت في جانفي 2011م إلى 36.3 مليون، ويتوقع ارتفاعها في بداية 2012 إلى 37.1 مليون نسمة.

¹ التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب تحظى باهتمام متزايد، المجاهد، بتاريخ : 24 أوت 2012م، 22:13

<http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/576>

² الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد: الجزائر في إفريقيا والوطن العربي، الجزائر، 2005م، ص 12.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

المطلب الثاني: البعد الطاقوي.

كما هو معلوم، تعتبر الجزائر من بين الدول الطاقوية المهمة في العالم، حيث تمثل احد مقومات اقتصادها، من خلال اعتبارها مصدر دخلها القومي (97% من إيرادات التصدير)، وتمثل أيضا طرف مهم في الاقتصاد العالمي نظرا للجودة والوفرة، وتعتبر أوروبا السوق الدائم للنفط الجزائري خاصة الغاز الطبيعي، حيث يرجع الاهتمام الذي تتمتع به الجزائر، إلى القدرة التي تتمتع بها فيما يخص ضمان الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تعتبر ثاني ممول لها بالغاز، ومساهمتها في تمويل السوق الطاقوية الأمريكية التي بدأت تنافس الأسواق الصينية والهندية.

لقد قدرت الطاقة التصديرية من الجزائر إلى اتجاه أوربا سنويا أكثر من 60 مليار متر². وتملك الجزائر مركز ريادي في تصدير الغاز الطبيعي المسال، من خلال العقود المبرمة مع الشركات أمثال برينيتش بترولويوم BP، ومشاركتها في الأنبوب الغازي لCamisea بالبيرو، الذي يمكنها من تصدير الغاز الطبيعي المسال GNL للولايات المتحدة الأمريكية، كما أبرمت شركة سوناطراك الجزائرية اتفاقا لبيع GNL مع شركة Statoil، في حدود واحد مليار م³ في السنة مما يمكنها من التواجد في السوق الأمريكية. بالإضافة إلى وجود مشاريع كمشروع ميدغاز MEDGAZ الأنبوب الناقل للغاز من الجزائر نحو اسبانيا عبر المغرب، مشروع قالسي GALSI الذي يربط الحقول الجزائرية بإيطاليا عبر سردينيا مشروع نيقال NIGAL، بين نيجريا والساحل المتوسطي المنبثق عن اللجنة الإفريقية للطاقة سنة 2001م في إطار الإرادة الجزائرية لتنمية الأقطار الإفريقية¹.

نظرا للطلب المتزايد للغاز في السوق العالمية وضعت سوناطراك Sonatrach برنامج يهدف إلى تصدير 85 مليار م³ في آفاق 2010م، من خلال تجهيز المناطق النفطية بأجهزة التميع، وتوسيع خطوط الأنابيب الناقلة له. تعتبر الجزائر من بين أربع الموردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا النرويج وهولندا بنسبة 12-15 % من الطلب الإجمالي للقارة الأوروبية²، حيث صدرت الجزائر في 2005م للاتحاد الأوروبي ما يعادل 63 % من مجموع صادراتها النفطية³.

تعد الجزائر سوقا مضمونا للدول المستهلكة للنفط، خاصة أوروبا التي تحتاج للطاقة بعد وحدتها ولضمان الإمدادات وعدم انقطاعها، اقترح مشروع يربط بين المغرب العربي وأوروبا في 1990م، للقيام بالدراسات التقنية والاقتصادية للأنبوب الرابط بين الجزائر واسبانيا، والذي يضم شركات الدول التالية:

¹ نور الهدى بن بقة : الأزمة الليبية و انعكاساتها المستقبلية على الأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص 83 .

² عاشور كتوش، بن علي بلعوز: الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة الشلف، ص ص. 153، 156، 168، 169، 170.

³ نور الهدى بن بقة : مرجع سابق، ص 38 .

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

شركة سونطراك الجزائرية، الشركة المغربية للبترول S.N.P.P، الشركة الاسبانية E.N.A.G.A.S. الشركة الفرنسية للغاز، الشركة الألمانية روهر غاز، والشركة البرتغالية G.O.P¹.

تحتل الجزائر المرتبة الرابعة في إنتاج الغاز الطبيعي، ويعتبر نفطها من النوعية الجيدة، ونظرا لأهميته فتحت شركة غازبروم الروسية مكتب تمثيلي لها بالجزائر في 2010م، في إطار التعاون والتنسيق بينها وبين سونطراك في السوق العالمية، وفي 2011م تم اكتشاف العديد من حقول النفط والغاز ذات الاحتياطات الكبيرة ومن بينها حوض بركين².

لقد اهتمت أيضا الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر، فهي الشريكة الأولى في المغرب العربي والثالثة عربيا بعد العراق والسعودية، وتمكنت عبر استثماراتها في المجال النفطي أن تصبح أول مستثمر في الجزائر، بما يعادل 908 مليار دولار في السنوات الأخيرة، بعد أن كانت فرنسا الأولى، خاصة بعد انسحاب شركاتها أثناء الأزمة الجزائرية وغياب الأمن والاستقرار، لتحل محلها الشركات الأمريكية كشركة ARCO في الاسترجاع، ANADARCO في مجال التنقيب والإنتاج و AMOCO في مجال استغلال الغاز الطبيعي. بالإضافة إلى الاستثمار في المجال المالي، الصيدلي والاتصالات³.

وهنا أيضا تعاون اقتصادي وتجاري بين الجزائر والصين، والذي تزامن مع الذكرى 51 لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وذلك في 20 ديسمبر 2009م، ولقد ساهمت الجزائر في إنجاح منتدى التعاون الصيني - الإفريقي في بكين الذي كان مقرر في 2010م، خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية 1999م. وفي 2006م احتلت الصين المرتبة 3 بعد فرنسا وإيطاليا كمصدر للجزائر، حيث في 2002م وصلت قيمة الصادرات الصينية للجزائر ما يقدر بـ 565.08 مليون دولار، بالإضافة إلى تواجد 30 ألف عامل صيني بالأراضي الجزائرية، وأكثر من 40 شركة صينية مساهمة في تشييد الطرقات والمباني، مع وجود اتفاقيات في المجال النفطي، ومن بينها الاتفاق الموقع في 2003م مع شركة بترو تشينا لبناء أول مشروع موحد للتعاون الجزائري الخارجي في مال البترول، مع توقيع اتفاقين للتنقيب في نفس السنة

¹ العربي العربي : دور الطاقة في العلاقات المغربية الأوروبية (الجزائر، ليبيا)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 175، 174.

² Ritimo : Algérie, Géopolitique, La place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial, http://www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie/algerie_intro.html, 17:11, 24 aout 2012.

³ نور الهدى بن بنتقة : مرجع سابق ، ص 85 .

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

ويلاحظ أن وتيرة إبرام الاتفاقيات بين الطرفين متسارعة نظرا للتطور السريع للصين، دون أن ننسى مشروع إقامة معمل لصناعة السيارات¹.

المبحث الثالث: آليات إستراتيجية الجزائر الأمنية.

حسب المنطق الإستباقي للإستراتيجية فإنه من واجب الدولة الجزائرية العمل بنطق يجمع بين الإستباقية والوقائية، والحماية ضد الكوارث المحتملة بعد فشل الدول بمنطقة الساحل والصحراء جراء الحروب الداخلية، وتنامي النشاط الإرهابي، وتحالف هذا الأخير مع الجريمة المنظمة، وهذا ما يجعل المنطقة مرشحة أكثر للتأزم في بحر من التناقضات الداخلية و تزايد الحسابات الخارجية . سيتم التعرض في هذا المبحث إلى مجموعة من الآليات التي يعتمدها النظام الجزائري في مواجهته للآزمات الإقليمية، بدءا بأزمة الطوارق في مالي ودخول هذه الأخيرة مرحلة الفشل الدولاتي متجهتا بذلك نحو انهيار الدولة هناك، بالإضافة إلى انعكاسات سقوط النظام في الجارة الشرقية وغياب الأمن والمؤسسات الأمنية فيها مع تعدد الميلشيات المسلحة نتيجة غياب الدولة بل بالأحرى فشلها، لهذا يسعى النظام الجزائري في مجموعة من الآليات منها السياسية والأمنية والاقتصادية لمواجهة التهديدات الناجمة عن الفشل الدولاتي الإقليمي.

المطلب الأول: الآليات السياسية والاقتصادية.

بالنسبة للجزائر لا توجد لديه أية مشكلة مع الطوارق الجزائريين، فهم لم يطرحوا يوما من الأيام انتماءهم للدولة الجزائرية كإشكال، فللجزائر إدراك كبير بشأن الطوارق في عملية البناء الوطني التي تتطلب توفر ظروف داخلية مستقرة، فقد قام الرئيس السابق للجزائر أحمد بن بلة، بتعيين أحد قادة الطوارق في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني².

كما قام النظام الجزائري برسم مسار لتعزيز توطين الطوارق الرحل، بهدف إدخال العنصر الطوارقي كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري، من خلال مجموعة من التشريعات التي تهدف إلى حماية التراث والثقافة المحلية الطوارقية، وترقيتها وكذلك مجموعة من القوانين والقرارات الاقتصادية ذات الطابع السياسي والاجتماعي.

¹ فاطمة بريم : أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010م، ص ص 189، 199، 210، 211.

² محند برقوق : الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 03 .

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

قامت الجزائر بالنسبة للطوارق المحليين بعملية إصلاح إداري، وهذا بعد الزيارة التي قام بها الرئيس الجزائري السابق اليمين زروال في سنة 1994، حيث أصبحت تمنراست واليزي ولايتين. إضافة إلى تمثيل الطوارق في البرلمان بغرفتيه، كما يسيرون أنفسهم من خلال المجالس الشعبية البلدية والولائية¹. عمل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على إشراك الطوارق في عملية تأمين الحدود الجزائرية من المخاطر، والتهديدات التي تأتيها من الجنوب، وهذا باعتبارهم أسياد الصحراء والأدري بسببها وشعابها حيث عملت الجزائر على توظيف أعوان من المنطقة للتنقل مع وحدات الجيش الجزائري، وتعزز ذلك بمبادرته سنة 2009 بمشروع تنصيب مجلس أعلى لأعيان الجنوب، رغبة منه في تشكيل هيئة تمثيلية عن المنطقة الجنوبية لتسهيل التنسيق معها في المسائل الأمنية². وبالفعل تم تجسيد المشروع من خلال الاجتماع الذي انعقد مع وزير الداخلية دحو ولد قابلية، لكن طوارق أزجر اعتبروا أن الأشخاص الذين التقوا مع الوزير لا يمثلونهم، وهم لا يرغبون في تغيير الزعامات القديمة، كما طالب مشايخ الطوارق السلطات باستشارة ودعم من لهم الفضل في فض النزاعات، لفائدة الدولة من الزعامة القديمة التي لها امتداد عميق في أوساط الطوارق³.

بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداري الذي جعل من تمنراست وويليزي ولايتين، وإنشاء صندوق خاص بتمتية الجنوب اعتمادا على الأموال التي يتم اقتطاعها من أموال النفط المصدر، زيادة على أنهم ممثلين في البرلمان بغرفتيه، وأنهم يسيرون أنفسهم من خلال المجالس الشعبية البلدية والولائية، بالمقابل يبدي طوارق الجزائر وفاء كبيرا للأرض والوطن.

و لأن أزمة الطوارق واقعة في كل من مالي والنيجر، وبالنظر لالتزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، واحترامها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبدأ حسن الجوار، وتعزيزا للأمن في منطقة الصحراء الكبرى، وتجنبنا لمخاطر زعومة استقرارها، قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات الثنائية (طرفي النزاع) و الجماعية (مع دول المنطقة) لمعالجة الأزمة و محاولة تنمية المنطقة .

• اللقاءات التنسيقية بين رؤساء و مسؤولي دول المنطقة : ومن أهمها.

✓ قمة جانت بجنوب الجزائر: انعقدت يومي 8 و 9 سبتمبر 1990، وقد ضم اللقاء قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا، حيث تم الاتفاق و على وضع حد للوضعية المزرية التي تعيشها هذه المنطقة ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان الطوارق

¹ نبيل بويبية : مرجع سابق، ص 15 .

² لامية زرقاني: مرجع سابق ، ص 63 .

³ محمد شراق: طوارق الطاسيلي و الأهقار يطالبون الحكومة بالعودة إلى الزعامة القديمة، جريدة الخبر الجزائرية،

2011/04/13، ص 4.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

وتحديد إستراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات والأشخاص نهائيا بين البلدان سابقة الذكر . انسحب الطرف الليبي في هذه القمة الوزارية .

✓ **ندوة نوفمبر 1993**: انعقدت في الجزائر بحضور الدول الأربعة السابقة الذكر، وتم فيها دعوة الجزائر إلى التنسيق في مجال الأمن والتنمية، لتعزيز النسيج الاجتماعي والقدرات الخاصة لكل دولة من أجل مواجهة التحديات والمشاكل التي تعاني منها.

• **الوساطة الجزائرية في النزاع الطوارقي المالي** : انعقدت في تمراست 6 جانفي 1991 و قد توجت بالتوقيع في بامكوا بتاريخ 11 أبريل 1992، التي تناولت عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات و الجبهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية والإدارة المالية.

✓ **اتفاقية تمراست 1991** : وفي هذا الاتفاق قبلت السلطات المالية بمبدأ المفاوضات مع العناصر المسلحة تحت إشراف وساطة جزائرية¹ . وفي 5 و6 جانفي 1991م في تمراست، التقى ممثلو الحكومة المالي مع ممثلي الحركتين المتمردتين، وهما للحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد، وانتهت بالتوقيع على اتفاقية تمراست .

✓ **لقاء الجزائر الثالث 15 - 25 مارس 1992م**: وفيه تم تحقيق الاتفاق الوطني الذي وقع فيما بعد في بامكوا.

✓ **لقاء تمراست 20 أبريل 1994م** : وتم فيه التوصل لتقييم عملية تطبيق الاتفاق الوطني.

✓ **اتفاق 26 مارس 1996م**: حيث نظمت فيه الحكومة المالية بمدينة تومبوكتو حفل تم خلاله حرق كل الأسلحة التي جمعت بعد استعمالها في نزاع شمال مالي وقد شارك وفد الجزائر يقوده وزير الداخلية والجماعات المحلية.

✓ **اتفاق السلام** : وقع في الجزائر في جويلية 2006 تحت لواء تحالف 23 ماي من أجل التغيير² ، ونص على مايلي:

1. ضرورة ترقية التنوع الثقافي في البلاد مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الشمال.

2. ضرورة تكفل أهالي كل منطقة بتسيير شؤونهم المحلية.

¹ نبيل بويبة : مرجع سابق ، ص 97.

² نفس المرجع : ص 98.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

3. إنشاء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضاؤه بطريقة متفق

عليها، يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي نص الاتفاق على تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد التوقيع، يفضي لإنشاء صندوق خاص للاستثمار مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير للجماعات المحلية .

(1) منح القروض لإقامة مشاريع تنمية وتحديد وتنسيق التبادل التجاري بين مناطق دول الجوار .

(2) وضع نظام صحي يلاءم طبيعة حياة الأهالي الرحل .

(3) القضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكة طرقات رئيسية بين كيدال وباقي البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.

(4) إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني لتصدير القيم الثقافية للمنطقة .

(5) وضع نظام تعليمي وتخصيص منح للدراسة في الخارج.

(6) مواصلة العمل بالنظام الجبائي التفضيلي وفق الميثاق الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين.

(7) إنشاء لجنة متابعة مكونة من تسعة أعضاء تضم ثلاثة أعضاء من كل طرف إضافة إلى الوسيط مقرها كيدال تتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن، تشرف على عملية استرجاع الأسلحة، والذخيرة، والمعدات العسكرية المستولى عليها منذ هجمات 23 ماي 2006، مع تسوية الوضعية الاجتماعية، والمهنية للمقاتلين الطوارق.

(8) التزام الحكومة المالية بإطلاق سراح جميع المسجونين بعد هذه الأحداث و تسهيل عودة الهياكل الأمنية والعسكرية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها السابق. كانت النقاط غامضة، فلفهم و تطبيق بنود الاتفاق، تطلب الدخول في مفاوضات جديدة انتهت إلى التوقيع في 20 فيفري 2007 على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق¹:

- الوثيقة الأولى: إجراءات تطبيقية عالقة في اتفاق جويلية 2006.

- الوثيقة الثانية: جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم.

¹ لامية زرقاني : مرجع سابق ، ص 69.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

- الوثيقة الثالثة: شروط وطريقة تنظيم فوروم المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال، قاو، تومبوكتو) عقد في 24/23 مارس 2008.

إن المقاربة الجزائرية في حل النزاع الطارقي في شمال مالي هي مقاربة تقليدية، ففي حالة النزاعات الداخلية لابد على الوساطة أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول، المجتمعات والأفراد، أي الاعتناء بمصالح الأطراف المتنازعة ومحاسبة مرتكبي الجرائم، وبالتالي العمل على حل النزاع من جذوره والقضاء على كافة العداءات التي كانت موجودة قبل النزاع¹. وهذا ما يعرف بالمقاربة التحويلية في حل النزاع والتي تتطلب وسائل مادية كبيرة من أجل الإشراف على عملية بناء السلام بمباشرة العديد من المشاريع التنموية القاعدية في منطقة النزاع وتحقيق معادلة (تنمية = استقرار وأمن). لكن الجزائر لا تملك هذه الإمكانيات الكبيرة لتحقيق هذه المشاريع الضخمة، بسبب عجز مالي التام اقتصاديا، لذا فان الموقف الجزائري يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي، وضمان عدم إقصاء وتهميش السكان الطوارق، وهذا ما أثار غضب الطوارق الذين أملوا أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، لكن رغبة الجزائر تتمثل في إحلال الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة. فحتى الاتفاقيات المبرمة والموقع عليها يضع العديد من الغموض وعدم الوضوح، إضافة إلى كونها ظلت مجرد حبر على ورق ولم يتم تطبيقها حتى. هذا ما يبين نية الجزائر في وضع حد لأعمال العنف، والعمليات المسلحة، وتخفيض مطالب الطوارق إلى أدنى حد فيمكن تشبيه الوساطة الجزائرية للنزاع الطارقي في شمال مالي مجرد مسكن يتدخل لتخفيف الألم فقط ولا يشفي من الداء نهائيا².

أما في الشأن الليبي :

إن المبررات التي قدمها حلف الناتو لجعل قرار تدخله في ليبيا شرعيا، كطلب الليبيين من الحلف التدخلوا نقاذهم من مجازر التي تمارسها كتائب القذافي، وجود شرعية دولية عند استصدار مجلس الأمن القرار 1973م، نابع من وجود طلب إقليمي، تتمثل في الطلب العربي للتدخل³، وهي مبررات تم رفضها من الجزائر (رفض الحل العسكري)، انطلاقا من مبدأ، يفترض احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها، وهو المبدأ الذي نصت عليه المواثيق الدولية. حيث دعت إلى حل القضية في إطار الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية، من خلال تكثيف الجهود بين المنظمين لإيجاد حل سلمي للزمة الليبية وتتضمن خطة الجزائر لحل الأزمة في مجموعة من النقاط، التي ذكرها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل، وهي:

¹ لامية زرقاني : مرجع سابق، ص 68.

² نبيل بويبة : مرجع سابق ، ص 19.

³ عبد النور بن عنتر: الحلف الأطلسي والدول المغاربية... توازنات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 9 أكتوبر

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

1. وقف إطلاق النار.

2. فتح حوار بين الأطراف الليبية.

3. إرسال لجنة لمتابعة الأزمة.

4. تقديم مساعدات إنسانية للاجئين على الحدود.

خلال الزيارة التي قادت وفد أممي، يضم خبراء من لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن للجزائر في أوت 2011م، أكدت الجزائر على رفض التدخل بأي صفة، في الشؤون الداخلية لليبيا ولقد وافقت على هذه الزيارة، التي تضمنت مراقبة مدى التزام الجزائر بالعقوبات الدولية المفروضة على نظام القذافي، بما فيها تجميد الأصول المالية الليبية في البنوك الجزائرية. حيث أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية، عمار بلاني قائلاً: "أن الجزائر نفذت الواجبات المتمخضة عن احترام الشرعية الدولية، والتزمت وبدقة تامة بقرارات منظمة الأمم المتحدة، وأخطرت أعضاء مجلس الأمن الدولي بذلك، في إطار تفاعلها مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الجهوية مع الأزمة الليبية والتي تتابع آخر تطوراتها بعناية فائقة"¹. بمعنى رغم رفضها للتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا والتزامها الحياد، إلا أن الجزائر بطريقة غير مباشرة وافقت على القرارات الأممية (1970، 1973) باعتبارها قرارات منبثقة من الشرعية الدولية، ويفهم من ذلك أن الجزائر تفرض القرارات الأحادية وتتمسك بالقرارات الأممية².

وفي نفس السياق، أوضح وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي، أن الحياد لا يعني التواطؤ مع نظام القذافي، وأن الجزائر ستعترف بالمجلس الانتقالي الليبي، حالما يتم تشكيل حكومة تمثل كل مناطق البلاد. ويضيف قائلاً: "أنه لا يوجد أي غموض (بشأن الموقف الجزائري) والجزائر قالت كلمتها. قالتها ضمن الجامعة العربية، في إطار ديمقراطي وانضمت إلى أغلبية الجامعة، وعندما تم تبني اللائحة 1973 طبقتها بحزم". وان موقفها هذا مبني من رغبتها في حل الأزمة الليبية سلمياً، بدون تدخل أجنبي³.

إذن الجزائر لم تطالب بتتحي القذافي، وإنما طالبت بالحل التفاوضي في إطار الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي، أو على المستوى الأممي في حال فشل المساعي الإقليمية، وذلك انطلاقاً من الشرعية الدولية، مع رفض القرارات الأحادية التي تتخذها مجموعة الدول، أو استخدام القوة العسكرية لحل الأزمة الليبية.

¹ عثمان لحياني: الجزائر تبلغ الأمم المتحدة موقفها من ليبيا وتعلن الحياد، وفد أممي يزور الجزائر لمراقبة تنفيذها للعقوبات على نظام القذافي، الخبر، عدد 6456، 24 أوت 2011م، ص 2.

² نور الهدى بن بركة : مرجع سابق ، ص 115.

³ سي أن أن: مدلسي، الجزائر ستعترف بالحكومة الليبية عند تشكيلها، بتاريخ : 2013/9/3م، 15:30،

http://arabic.cnn.com/2011/libya.2011/9/1/alheria.medelci_libya/index.html

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

أسباب تبني الجزائر موقف الحياد: التزمت الجزائر الحياد فيما يتعلق بأطراف الصراع في ليبيا لأسباب يمكن تحديدها فيما يلي:

- ❖ من بين مبادئ سياستها الخارجية، هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بغض النظر عن الذريعة والسبب من ذلك.
- ❖ الحدود المشتركة كسبب للحياد: أي صراع عسكري في ليبيا ينطوي على مخاطر مباشرة على الحدود الجزائرية مما يهدد أمن المواطنين وسلامة أراضي البلاد.
- ❖ فموقفها مبني على إدراك أن بقاء القذافي أو رحيله لن يضر الجزائر، وبالتالي لا مكاسب سياسية متوقعة لدعم أحد الطرفين.
- ❖ دعم الثوار يستدعي دعم مطالبهم والاستجابة لها كتسليم عائلة القذافي.
- ❖ بالإضافة إلى انشغال الجزائر بالمشاكل والاحتجاجات الداخلية التي تزامنت مع الأوضاع في المنطقة .

أيضا، وانطلاقا من تداعيات الأزمة الليبية والتهديدات التي تفاقمت بفعلها، والتي تناولناه في الفصل الثالث، تحدد الموقف الجزائري من الأزمة، مبررا ذلك، بتخوفها من استغلال الجماعات الإرهابية الانفلات الأمني وانتشار السلاح لزيادة نشاطها في المنطقة. ورغم التزام الجزائر الحياد والمطالبة بحل سريع إقليمي عربي لها، اتهمت الجزائر من قبل الحكام الجدد لليبيا ممثلين بالمجلس الوطني الانتقالي، بإرسال المرتزقة، وأكثر من ذلك اعتبر تخوف الجزائر من الفوضى في المنطقة دعم غير مباشر لبقاء نظام القذافي¹.

المطلب الثاني: الآليات العسكرية و الأمنية.

في مواجهة التهديدات الناجمة فشل دولتي مالي وليبيا في استتباب الأمن الداخلي وضعف المؤسسات في كلا البلدين، وما النتائج التي خلفتها أزمتيهما الداخلية من تنامي النشاط الإرهابي وتحالفه مع الجريمة المنظمة وانتشار السلاح في المنطقة. قامت الجزائر بأخذ مجموعة من التدابير وفق محورين رئيسيين. المحور الأول وهو المحور الخارجي، عن طريق التنسيق الإقليمي والدولي لمواجهة هذه التهديدات والمخاطر. أما الثاني هو المحور الداخلي أي الآليات المتبعة داخليا.

🚧 **تدريب الجمارك و تأهيلها:** تدريب عناصر الوحدات النشطة في الجمارك الجزائرية العاملة

بالجنوب على الرمي بالسلاح الثقيل و المتوسط .

¹ إدريس أحمد: مرجع سابق، ص 1، 2.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

✚ إجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: تقوم قيادة الدرك الوطني رفقة القيادة الجهوية الثانية لحرس الحدود، بإجراء مناورات في الولايات الحدودية الجنوبية لجزائر لاختبار القدرات القتالية .

✚ تجهيز المطارات والموانئ والمعابر الحدودية بإمكانات متطورة: شرعت الجزائر في تجهيز المطارات الداخلية والدولية والموانئ والمعابر الحدودية، بإمكانيات جد متطورة تسمح باكتشاف أي محاولة لإدخال الأسلحة أو مواد صناعة المتفجرات المحظورة .

✚ القيام بإصلاحات جذرية في صفوف الأمن الوطني: بأشر جهاز الأمن منذ مدة، بإجراء إصلاحات جذرية للارتقاء بمستوى عمله في محاربة الجريمة المنظمة، إذ أكد المدير العام للأمن الوطني بأن جهازه بصدد تطبيق البرنامج المسطر من رئيس الجمهورية لتغطية كامل التراب الوطني بما أسماه " مؤسسات الأمن".

✚ إنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام :استحدثت قيادة الدرك الوطني مؤخرا معهدا وطنيا للأدلة الجنائية وعلم الإجرام :و الذي من شأنه تعزيز التكوين لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة¹ .

✚ إنشاء مركز عمليات وطني وآخر إقليمي : أنشأت رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي مركز عمليات وطنيا موحدا لمكافحة الإرهاب، ومركزا إقليميا ميدانيا في الجنوب للتعامل مع المستجدات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، وقررت إطلاق مخطط أمني جديد لتسيير العمليات العسكرية والأمنية ضد تنظيم القاعدة .

✚ إقامة مراقبة فجائية للتشكيلات الأمنية عبر مراكز الشرطة ليلا تفاديا لأي انزلاق وتصعيد من تنظيم القاعدة : حيث أن رؤساء الأمن الحضري ملزمون بإجراء عمليات مراقبة فجائية للتشكيلات الأمنية ليلا تفاديا لأي تهاون أمني ورفعا لدرجة الحيطة والحذر ضد تهديدات الجماعة الإرهابية .

✚ التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية²: تفرض الوقاية من الجريمة المنظمة والإرهاب أو مكافحتها تعاونا وثيقا بين مختلف الهيئات الوطنية ذات الاختصاص وهو ما تجسد من خلال التوقيع على اتفاق تعاون بين الجمارك والدرك الوطني: في شهر ماي 2008. يهدف إلى التنسيق بين أعمال الهيئتين في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

¹ جريدة الخبر: العدد 5685، يوم 07 - 2007 - 02.

² مجلة الجيش: العدد 543، الجزائر، أكتوبر 2008م، ص 18، 19.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

✚ إقامة مركز للإنتظار والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين : يقع المركز على بعد 8 كلم غرب مدينة جانت أقصى الجنوب الشرقي الجزائري وبالضبط بمنطقة " تجنتورة " وقد تحول اسمه بقرار من وزارة الداخلية من "مركز عبور الحراقة الأفارقة" إلى مركز الانتظار والترحيل للمهاجرين غير الشرعيين¹.

أما على المستوى الخارجي :

بالنسبة للمحور الخارجي تمثل بالخصوص في التنسيق الأمني مع دول الجوار الجنوبية، أو ما يسمى بدول الحزام الأمني، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع باقي الدول الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي، و ذلك عن طريق تبادل المعلومات واللقاءات التنسيقية والدوريات المشتركة والملتقيات. من أولويات وزارة الدفاع الجزائرية تأمين الحدود البرية مع دول الساحل، وهذا لتفادي وتجنب تهديد الجماعات الإرهابية، وتدخل القوات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف كلف وزير الأشغال العمومية بوضع مشروع حول توزيع شبكة طرق في الصحراء، على الحدود الجنوبية لتسهيل عمل الجيش في السيطرة التامة على المعابر والمنافذ، وتم تقديم المشروع لشركة سوناطراك الجزائرية لتأمين الحدود عبر الليزي وتمنراست للوقاية من خطر الجنوب².

وهذا يبين مدى خطورة التهديدات التي تواجهها الجزائر من الحدود الجنوبية، في ظل عدم تمكن دول الحدود من التحكم في حدودها، وهذا ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها ولا زالت تتخذها الجزائر لتأمين حدودها الجنوبية³.

قامت الحكومة المالية، و التحالف الديمقراطي، والوسيط الجزائري بعقد اجتماع في جويلية 2006 ببيماكو هدفه التنسيق بين التحالف، والحكومة المالية من أجل التعاون لمكافحة الإرهاب في الساحل ومواجهة تنظيم القاعدة في المغرب العربي الإسلامي. وتم وضع عدة معايير مهمتها تدعيم مسار السلام في شمال مالي من بينها إنشاء وحدات خاصة للأمن في شمال مالي⁴.

نقلت الجزائر معدات عسكرية مهمة للشمال المالي بناء على اتفاق عسكري سابق، وتسعى للإشراف على مناورات عسكرية بمشاركة مالي، النيجر وموريتانيا لتأهيل قوات بلدان الساحل لمواجهة مسلحي القاعدة. و هذا لوقف المشروع الأمريكي الذي يسعى لتقديم الدعم اللوجستي للقوات المالية والنيجيرية لزيادة قدرتها القتالية، وبتقديم المساعدات لتنمية مناطق الشمال لصالح دور أمريكي كبير بالمنطقة، وهذا المشروع الذي لم تقبل به لا الجزائر ولا فرنسا، التي مارست ضغوطا من أجل عدم

¹ نبيل بوبية : مرجع سابق، ص 115 .

² الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي. <http://www.defense.arab.com> 7/10/2013

³ لامية زرقاني : مرجع سابق، ص 71.

⁴ نفس المرجع، ص 71.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

تحقيقه، فالجزائر تسعى لتشكيل فرق عسكرية مشتركة من الجيش المالي والمسلحين الطوارق تحت إشرافها لفرض النظام في المنطقة¹.

قررت الولايات المتحدة الأمريكية تقديم مساعدة تقنية للقوات الجزائرية، الموريتانية، المغربية، التونسية والنشادية. حيث تم وضع محطة تنصت دائمة بالجنوب الجزائري بتمنراست مدعمة بطائرات مراقبة P3 Orient de l'US Navy والتي مكنت في مارس 2004 بتحديد و ملاحقة جماعة مسلحة تخرج من الجزائر عبر مالي والنيجر باتجاه تشاد. وتم تأسيس مركز المراقبة في 2003 بمالي لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة وحركات التطرف الديني، ولضمان وتأمين آبار النفط في الجنوب الجزائري ولتدعيم التنسيق،² Implantation d'un Commandement Américain a Dakar.

تأسيس قيادة أركان دول الساحل:

تم تنظيم ندوة وزارية للتنسيق بين دول الساحل الصحراوي يومي 16-17 مارس 2010 بمشاركة وزراء خارجية، وممثلي الجزائر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا، ليبيا وتشاد، وتم التطرق إلى الوضع الأمني في المنطقة، وضرورة تنسيق الجهود للتصدي للتهديد الإرهابي، وارتباطاته بالجريمة المنظمة: الجريمة العابرة للحدود، تجارة الأسلحة، المخدرات والاتجار بالبشر³.

اتفق القادة العسكريون لدول الساحل في أبريل 2010 بناء على توصية من أجهزة الأمن والمخابرات على تشكيل قيادة عمليات، واستطلاعات جوية يكون مقرها الجزائر لتوجيه ضربات جوية مركزة ضد العناصر الإرهابية المنتشرة في شمال مالي والنيجر. وتم تحديد 4 مناطق صحراوية كبيرة في مالي والنيجر تشكل الملاذ الآمن لهذه الجماعات. وبالتالي العمل على وضع هذه المناطق تحت المراقبة الجوية، لاستطلاع وتنشيط التحقيقات الأمنية، كما اتفق قادة الأركان على تكثيف دوريات حدودية مشتركة، وتوحيد نظام الاتصالات وتخصيص قيادة عسكرية مستقلة تهتم بالمراقبة بالتنسيق مع القوات البرية⁴.

يشكل محور محاربة الجريمة العابرة للحدود إطاراً للتعاون الجوي في مجال الأمن الاستراتيجي اعتباراً، بأن الأمن هو الأولوية من أجل انطلاق وتكثيف نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستوى معيشة السكان، وازدهار، واستقرار المناطق الحدودية. ويشكل غياب الأمن سبباً في

¹ علي الأنصاري: هل تسعى الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالي؟

<http://hespress.com/international> 2009/05/26

² عاطف قدارة: أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية، باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل، 11-08-2011، www.elkhabar.com

³ مساعيد: مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل، مجلة الجيش، العدد 570، الجزائر، جانفي 2011، ص

38.

⁴ زرقاني لامية: مرجع سابق، ص 72.

الفصل الرابع : إستراتيجية الجزائر الأمنية تجاه الفشل الدولاتي الإقليمي.

توسيع المناطق الخارجة عن القانون وما ينتج عن ذلك من تمركز أوكار الجريمة المختلفة، وهذا ما يهدد الاستقرار السياسي للدول المعنية¹.

وسعت قيادة الأركان المشتركة للساحل في 5 جويلية 2010، إلى توسيع التنسيق بين الدول عن طريق فتح الحدود المشتركة للدول الأربعة المشكلة لها، وللقيام بعمليات عسكرية مشتركة، وهذا لاستهداف أتباع تنظيم القاعدة في الصحراء، وأعلنت حكومة مالي عن سماحها للقوات الجزائرية بدخول أراضيها على عمق 40 كم لمطاردة عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

اتفقت الجزائر ومالي عند الزيارة الأخيرة للرئيس المالي أمادو توماني توري للجزائر في 24 أكتوبر 2011 والتي دامت 4 أيام على تعزيز التعاون بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، توجت بالتوقيع على خارطة طريق تحدد معالم التعاون الثنائي في عدة قطاعات. وأعلنا عن استعدادهما للتعاون مع السلطات الليبية الجديدة حفاظا على مصالح شعبيهما ومساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة².

تتم مكافحة الفعالة للإرهاب عبر مقاربة شاملة ومتكاملة مبنية على أساس مواجهته دون هوادة على الصعيد الوطني، إلى جانب تعاون محكم وهادف حول المعلومات، تعزيز التعاون الإقليمي على المستوى العسكري أو على مستوى التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

أما على المستوى القانوني فبمبادرة من الجزائر اعتمدت إفريقيا اتفاقية الوقاية، ومكافحة الإرهاب سنة 1999 إضافة إلى بروتوكول 2004، واقترحت على مجلس أمن الأمم المتحدة تبني قرار ضد دفع الفدية للجماعات الإرهابية خلال القمة 13 للاتحاد الإفريقي. وصادق مجلس الأمن على لائحة 1904 المتعلقة بالتجريم القانوني لدفع الفدية، باعتبارها تشكل مصدرا لتمويل الإرهاب، كما تطرقت لمشكلة إطلاق سراح الإرهابيين مقابل الرهائن وتبعاتها على المستوى الأمني³.

¹ رشيد بن ساسي : العلاقات الثنائية مع دول الحزام الأمني و منطقة النفوذ، محاضرة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص الدفاع و الأمن.

² لامية زرقاني : مرجع سابق، ص 73.

³ مساعيد : مرجع سابق .

إن تطور مفهوم الأمن والتهديدات و المخاطر الأمنية جعل العديد من البلدان تواكب هذا التطور وذلك من خلال وضع تصورات واستراتيجيات لبلوغ هذا الهدف، والذي من خلاله تصل البلدان لضمان أمن أفرادها ومجتمعاتها، وأوطانها، لتصبح قادرة على المساهمة في النشاط على المستوى الخارجي والدولي بمنظور المتبوع لا التابع. وعلى الرغم من وجود آليات منتهجة من قبل الجزائر لمواجهة التحديات الناجمة عن الفشل الدولاتي الإقليمي، إلا أن هناك غيابا لإستراتيجية أمنية شاملة تستوعب كل التحديات الأمنية في الإطار الإقليمي وحتى الجماعي، حيث ما زالت السياسة الخارجية الجزائرية حبيسة ردود الأفعال لمختلف القضايا المستجدة، في حين أنه من المفروض في دولة كـالجزائر تملك الإمكانيات الكبيرة والموقع المتميز وسط العديد من الأبعاد (المتوسطي، الإفريقي، العربي،...إلخ..)، أن تكون لها إستراتيجية لكيفية تحقيق أمنها القومي خاصة في ظل وجود مشاريع أجنبية تهددها في العمق، من خلال إعداد سيناريوهات لأزمات محتملة وإعداد الحلول لها .

الخاتمة

الخاتمة:

إن نهاية الحرب الباردة فرضت نظرة جديدة للعنف الدولي، واستدعت مراجعة الأداء الوظيفي للنظم السياسية، ودول العالم لم يعودوا متخوفين من الدول التي تعمل على تكريس القوة و تجميعها فقط وإنما أصبحوا يخشون فقدان القوة والقدرة لدى الدول الصغرى، فأصبحت الدول الفاشلة أحد تحديات العالم الجديد.

ثم إن الاهتمام الأكاديمي بالفشل الدولاتي وسقوط الدول ليس حديثاً، وإنما يعود لأولى الكتابات التي اهتمت بمراحل سقوط الإمبراطوريات عبر التاريخ. بالإضافة إلى أن هذا النوع من النقاش ما بعد الحرب الباردة قد أعاد النقاش الذي ساد خلال فترة الخمسينات حول قدرة الدول على التحكم في العنف مع تجاوز النظرة الواقعية في الحرب الباردة.

هناك تركيز في الأدبيات السياسية على التأثير الأمني للدول الضعيفة والفاشلة على النظام الدولي حيث تشير تلك الأدبيات، إلى أن هذا التأثير يتضمن عدداً من النتائج السلبية التي تشمل تدفقات الهجرة الإجبارية التي تقود إلى انتشار المتريدي، وتهديد الاستقرار في الدول المجاورة، كما حدث في رواندا وأفغانستان. ثم إن الدول الضعيفة والفاشلة قابلة للتأثر بكل أشكال التدفقات غير الشرعية عبر الحدود، التي تشمل الجماعات المسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كما يحدث في البلقان وبين أفغانستان وباكستان وفي الكثير من الحالة الإفريقية، هذا بخلاف ما يشار إليه من خطورة الدول الفاشلة كمعبر للأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والنووية وتجارة المخدرات، والأيديز و القرصنة، والإرهاب والمخاطر المؤثرة في البيئة.

إن الفشل الجزئي يقصد به ضعف السلطة الحكومية وترهل جهاز البيروقراطي، الذي ينجر عنه عجز الدولة على فرض سيطرتها على كامل إقليمها، كما قد يصل إلى الفشل الكلي الذي يؤدي للانتهيار الشامل للسلطة المركزية للدولة، والذي يفتح حالة من الفوضى الشاملة بما لا يسمح لأي من الجماعات المتصارعة بالسيطرة على الحكم بشكل كامل.

إذا كانت الدولة الفاشلة تشكل مصدر تهديد لاستقرار العالمي باعتبارها بنية ملائمة لتطور الشبكات الإرهابية، ومختلف التنظيمات الإجرامية، فهي لا تعتبر في حد ذاتها خطراً على الجماعة الدولية، ولا يجب التعامل معها كعدو يسمح بانتهاك سيادته. وهو ما يجعل الحل الأمني المندرج تحت غطاء مكافحة الإرهاب أو غير ذلك من المبررات التي لا تخدم سوى مصالح الدول الكبرى، ولا يقدم علاج للحالة المرضية لهذه الدول.

إن السمة الأساسية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي المواجهات ما تحت الدولاتية، الحروب الأهلية الحركات العبر وطنية للاجئين، والمافيا العبر وطنية، مما يستوجب عدم التوقف عند دراسة مصادر

الخاتمة

الحروب. إن أزمة الشرعية هي في نفس الوقت سبب ونتيجة لهذه الحروب الأهلية والنزاعات. فغياب الشرعية أو سلطة معترف بها يفتح الباب للعنف، الذي لم يعد ما بين الدول. ولكن يعطي صيغة جديدة لمقولة "شارل تريلي" "Charles Trilly" الحرب تصنع الدولة، و الدولة تقوم بالحرب " La guerre fait l'état et l'état fait la guerre".

من خلال الإشارة إلى منطق انهيار الدولة أو ضعفها وفشلها في الأخير، ثم انقسامها كنتيجة لهذه النزاعات، مما يجعل الجماعات الإثنية تحاول ضمان بقائها بوسائلها الخاصة، هذه الجماعات لم تعد تثق في أي طرف لحماية مصالحها، وبذلك فإن الشك يؤدي لمعظمة الأمن مما يجعلها في مواجهة مع بقية الجماعات الأخرى من أجل تحقيق هدفها الأمني، هذا الشك يتصاعد عندما لا تستطيع الدولة التدخل من أجل فرض النظام بين الإثنيات، حيث تشهد هذه الدولة فقدان قوة السلطة المركزية، وتفكك السلطة راجع لتعدد الجماعات، ضعف الحكومة المركزية، و الدور الذي تلعبه التحالفات.

من خلال دراستنا لموضوع الفشل الدولاتي الإقليمي، تحديدا بعد الأزمة الليبية التي بدأت بوادرها مع انتفاضة 17 فيفري 2011م والأزمة المالية التي بدأت مع مشكلة الطوارق ومحاولتهم الانفصال بالشمال المالي، لتجسيد دولة الطوارق كما أسماها العقيد معمر القذافي، نجد أن الجزائر تقف أمام تحديات أمنية خطيرة ستعكس عليها سلبا بحكم الجوار الإقليمي والدولي عامة، ذلك أن من أبرز التهديدات ما هو عبر للأوطان وذات صبغة عالمية.

إن مولجة أو تجنب الجزائر للتهديدات والمخاطر الأمنية الناتجة عن فشل دول الجوار، والمشاريع الأجنبية في المنطقة، يحتم عليها استغلال عدة أبعاد تتميز بها المنطقة، بإمكانها أن تشكل وسيلة لتقوية الروابط معها وفي كافة المجالات، هذه الأبعاد تتمثل في الأبعاد الجيو-سياسية، والاقتصادية، والأمنية والثقافية. فالموقع الجيو-سياسي لمنطقة الصحراء بصفة عامة يجعل من الجزائر بوابة نحو إفريقيا، كما أن الحدود الشاسعة لتي تربط الجزائر بهذه البلدان وصعوبة مراقبتها يجعل هذه الأخيرة تتأثر بكافة المشاكل التي تعاني منها المنطقة، والتي يمكن أن تنتقل بسهولة نحو الجنوب الجزائري لتصبح بمختلف أشكالها سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو سياسية خطرا أساسيا يهدد الأمن القومي الجزائري.

إن المتأمل في المقاربة الأمنية الجزائرية في المنطقة من خلال العمل الذي قامت به الدبلوماسية الجزائرية هو أنها دبلوماسية أزمة، أي أنها لا تنشط إلا بعد وقوع الأزمة، حيث أنها لا يوجد لها تصور وتوقع لمختلف الأزمات التي يمكن أن تقع في محيطها المباشر، وحتى إن وجد كان التحرك بطيئا كرد فعل و ليس فعل استباقي، وهو ما يؤثر سلبا على الأمن القومي الجزائري.

إن منطقة أزواد شمال مالي شكلت و لا تزال تشكل تهديدا للأمن القومي الجزائري. فبالرغم من تراجع مطالب الطوارق الانفصالية ونقزيمها لتصل إلى حد المطالبة بالحصول على حكم ذاتي وتحسين أوضاعهم، إلا أن تواجد هذه الجماعات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

الخاتمة

وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا في هذه المنطقة يشكل منعطفا حاسما في استهداف الدولة الجزائرية وضرب مصالحها وزعزعة استقرارها وأمنها، وهذا بحكم طول الحدود البرية المشتركة بينها وبين منطقة أزواد شمال مالي وصعوبة مراقبتها.

إن بقاء حالة الفوضى، والاستقرار في ليبيا، لوجود بعض المعطيات التي تعكس هذا الاتجاه، ومن بينها، التدخل الأجنبي الذي أدى إلى انهيار شبه المؤسسات في ليبيا وخاصة اللجان الأمنية المكلفة بحفظ الأمن في ليبيا، ظهور عامل الاقتتال حول السلطة بين الثوار والسلطات الجديدة، بالإضافة إلى وجود العصبية القبلية، التي من شأنها أن تزيد من الفوضى القائمة انطلاقا من انقسام القبائل الليبية ما بين القبائل التي كانت معارضة للذافي، والمالية له والتي ستحاول الانتقام من اغتياله. فوجود معطيات حول الثأر بين القبائل مما يؤدي إلى حرب أهلية، واقتتال سياسي حول السلطة، الانفلات الأمني بسبب التواجد الأجنبي المرفوض من قبل البعض، والتدهور الاقتصادي بعد تدمير البنى التحتية للبلاد بفعل القصف الغربي، هذا كله يعزز لجاه ليبيا نحو مزيد من الفوضى والاستقرار.

إن حدوث انقسام في البيئة الداخلية الليبية، بين الشرق الذي كان معارض للذافي، وغرب موال له فيه احتمال العودة إلى التقسيم الثلاثي، الذي ساد في الحرب العالمية الثانية إقليم برقة، فزان وطرابلس. بالإضافة إلى عودة القواعد العسكرية للبلاد، من خلال المشروع الأمريكي القيادة الأمريكية في إفريقيا المعروف اختصارا باسم أفريكوم، أو من خلال القاعدة الفرنسية في سرت، التي من شأنها أن تضع خريطة جيو - سياسية جديدة في ليبيا، والتي ستؤثر على دول الجوار، خاصة الجزائر موضوع الدراسة، باعتبار أنها دول تتشابه من حيث التركيبة السكانية المتميزة بالتنوع الاثني والثقافي. والتواجد الأجنبي فيها، يعزز من دور الجماعات المسلحة الإرهابية، التي ستستغل وجوده لتبرير العمليات التفجيرية والانتحارية، التي تقوم بها في إطار محاربة الصليبيين. فهذا الوضع سيؤدي إلى العديد من التهديدات التي تمس ليس فقط بأمن ليبيا ولكن بالأمن الإقليمي ككل.

إن الفوضى في ليبيا والأزمة في مالي والتدخل الأجنبي في المنطقة زاد من خطورة الوضع غير المستقر وغير الأمن في المحيط الإقليمي للجزائر، فقضايا انتشار السلاح في ليبيا ومالي، وتزايد النشاط الإرهابي في منطقة الساحل، بالإضافة إلى التواجد الأجنبي في المنطقة، كل هذا يضعف الفشل للدولتين، وهذا يعد من أبرز التحديات الأمنية للجزائر.

إن السياسة الخارجية للجزائر مازالت حبيسة مبادئ سبعينيات وثمانينيات القرن 20م، وعدم تكييفها مع أوضاع العالم ما بعد الألفية، جعلها تتخذ مواقف مثالية لا تخدم مصالحها، بل وتدخلها في عزلة دولية وخلافات ثنائية دائمة، كما لاحظناه في القضية الليبية. وتوالي سقوط الأنظمة العربية أربك الدبلوماسية الجزائرية، مما جعلها تتخذ مواقف غامضة غير واضحة المعالم، رغم تاريخها الدبلوماسي الحافل بالإنجازات.

الخاتمة

نرى أن تسعى الجزائر إلى منع أي تدخل أجنبي في المنطقة، وتسعى لإيجاد حلول للمشاكل التي تعاني منها المنطقة بالتعاون مع الشركاء الإقليميين و هذا ما أدى إلى تفعيل نشاط و عمل هيئة الأركان العملياتية لدول الساحل بتمنراست في 20 أبريل 2010. لكن السؤال يبقى قائما حول قدرة هذه الهيئة على الصمود في ظل هذه المتغيرات الجديدة؟ وما مدى قدرة الجزائر على احتواء هذه التهديدات الناجمة عن الفشل الدولاتي الإقليمي؟.

قائمة المراجع

باللغة العربية:

الكتب:

- السعيد القشاط محمد: الطوارق عرب الصحراء الكبرى، مؤسسة ذي قار، 1999.
- بليس جون وسميث ستيف: عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- بوخرص نوار: الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للشرق الأوسط، أكتوبر 2012.
- حي دي فيي: تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة: يوسف حصر، دار المعارف، القاهرة.
- سالم بول، كادليك أماندا: تحديات العملية الانتقالية في ليبيا، أوراق كارينغي، مركز كارينغي للشرق الأوسط والسلام الدولي، 2012.
- سمير أمين: المغرب العربي الحديث، ترجمة: كميل داغر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
- شنه أحمد: العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- صادق عبد المجيد: أمن الدولة والنظام القانوني الخارجي، القاهرة، جامعة القاهرة، 1976.
- مكنمارا روبرت: "جوهر الأمن"، ترجمة: يوسف شاهين، الدار القومية، القاهرة، 1980.
- لآخر ولفرام: الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، 2011.
- ولد الحسين الناني: صحراء المثلثين، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007.

المذكرات:

- العربي العربي: دور الطاقة في العلاقات المغربية الأوروبية (الجزائر، ليبيا)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005.
- بوبية نبيل: الأمن في منطقة الصحراء الكبرى، بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد البحوث و الدراسات العربية، المنظمة الثقافية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 2009.
- بيرم فاطمة: أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

قائمة المراجع

- بن بتقة نور الهدى: الأزمة الليبية وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الوطني الجزائري، مذكرة ماستر، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2012.
- عشوي علي: سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة الماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997.
- عمروش عبد الله: التدخل الإنساني و مصير الدولة الوطنية في إفريقيا، دراسة حالة الصومال، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007.
- علالي حكيمة: البعد الأمني في السياسة الخارجية، نموذج الجزائر، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
- طالب أبصير أحمد : المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.
- ظريف شاكر: البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية،التحديات والرهانات، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.
- سعادة إبراهيم: الجزائر والأمن لإقليمي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، دون سنة.
- زرقاني لامية: حركة الأزواد في مالي و تأثيراتها على الأمن القومي الجزائري،مذكرة ماستر، قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2012.
- معمري خالد: التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11سبتمبر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية و الدراسات الإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة.

المجلات:

- إدريس أحمد: الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، العدد 6 ،سبتمبر 2011، ص 3.
- برقوق محند: الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008.
- بوازدية جمال: الساحل، البعد الاستراتيجي للحرب في مالي و تداعياتها على بلدان المغرب العربي، مجلة المفكر، العدد 9.

قائمة المراجع

- عبد الله الحربي سليمان: مفهوم الأمن، مستوياته وصيغته وتهدياته (دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، 2008.
 - علي زهران جمال: تأثير التحولات السياسية الدولية في ظل الثورة المعلوماتية على سيادة الدولة الوطنية والقرار السياسي في الجنوب، في الدولة الوطنية والتحولت الدولية الراهنة، منشورات كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، الجزائر، 2004.
 - زياني صالح: تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة الفكر، عدد 5، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
 - ك شك محمد أشرف: حلف الناتو من الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، عدد 185، جويلية 2011.
 - كتوش عاشور، بلعوز بن علي: الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، عدد 2، جامعة الشلف.
 - مساعيد: مكافحة الإرهاب و الإجرام في منطقة الساحل، مجلة الجيش، العدد 570، الجزائر، جانفي 2011.
 - مضوي صديق: الساحل الإفريقي الواقع الاجتماعي و التطورات السياسية، دورية الإسلام و العالم المعاصر، مركز الإسلام و العالم المعاصر، مركز دراسات الإسلام و العالم المعاصر، الخرطوم، العدد 2، جانفي 2008.
 - مجلة الجيش: العدد 543، الجزائر، أكتوبر 2008.
- التقارير:**
- مركز الجزيرة للدراسات: ليبيا والفيدرالية، صياغات الماضي ومآلات المستقبل، 26 أبريل 2012.
 - المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط، 2011/12/14.
 - الفريق الدولي للدراسات العابرة للأقاليم والمناطق الصاعدة: التحولت السياسية والتحديات الامنية الإقليمية بمنطقة شمال إفريقيا و الساحل، معهد سابورو للتعاون العالمي، طوكيو، ماي 2011.
 - الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد: الجزائر في إفريقيا و الوطن العربي، الجزائر، 2005.
 - بوحنيه قوي: الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 2012.

قائمة المراجع

- بن شنان مصطفى: الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط، ما هي الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر؟، انتقالية واستشفاف، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، الجزائر، 2001.
- بن عنتر عبد النور: الحلف الأطلسي والدول المغاربية...توازنات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 9 أكتوبر 2011.
- فوج راسموسن أندريس: النااتو والربيع العربي، الشرق الأوسط، 3 يونيو 2011.
- سعداوي محمد: التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب من أسلوب المواجهة إلى استراتيجية الوقاية، معهد العلوم القانونية والإدارية، الجزائر.
- الصحف و الجرائد:
- الوكالات: تخوفات من انتقالها بطريقة غير شرعية إلى دول الجزائر: مخازن أسلحة من دون حراسة في صحراء ليبيا، الشروق، عدد 3467، 8 نوفمبر 2011.
- إبراهيم. ع: المنتدى الشامل لمكافحة الإرهاب، الجزائر تحتضن اجتماعا حول تجريم دفع الفدية للإرهابيين، الخبر، عدد 6689، 18 أبريل 2012.
- بوعموشة سهام: تجربة العراق تتكرر، الشعب، عدد 15522، 16 جوان 2011.
- بن أحمد محمد: في عملية قضي فيها على إرهابيين ومهربين، الجيش يسترجع 30 قطعة سلاح وذخيرة ومتفجرات مهربة من ليبيا، الخبر، عدد 6376، 5 جوان 2011.
- بن أحمد محمد: في برنامج طويل المدى تحضره وزارتا الدفاع والداخلية، الجزائر تدرس تجهيز الحدود الجنوبية بأجهزة إلكترونية، الخبر، عدد 6783، 22 جويلية 2012.
- قدارة عاطف: الندوة الدولية حول مكافحة الإرهاب، رهان جزائري لتسويق المخاوف من أزمة ليبيا وفك الحصار الدبلوماسي، الخبر، عدد 6468، 7 سبتمبر 2011.
- شراق محمد: طوارق الطاسيلي و الأهقار يطالبون الحكومة بالعودة إلى الزعامة القديمة، الخبر، 13 أبريل 2011.
- كشك أشرف محمد: الشراكة الجديدة " التدخل في الأزمات العربية، حلف الناتو، صحيفة الأنباء الكويتية، 8 جوان 2011.
- لعلامي جمال: الاف بي أي يطلب فتوى الجزائر في مطاردة القاعدة بالساحل، الأسلحة المهربة من ليبيا، إمارة مالي والتهديدات الأمنية في صلب المباحثات، الشروق، عدد 3639، 28 أبريل 2012.

قائمة المراجع

➤ لحياني عثمان: الجزائر تبلغ الأمم المتحدة موقفها من ليبيا وتعلن الحياد، وقد أممي يزور الجزائر لمراقبة تنفيذها العقوبات على نظام القذافي، الخبر، عدد 6456، 24 أوت 2011.

مواقع الكترونية:

- ✓ الجزيرة: الجزائر تعزز أمنها على الحدود مع ليبيا،
<http://www.aljazeera.net/news/pages/d31d8dc1-da71-46ae-a476-39fd4f0640e9>
- ✓ التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب تحظى باهتمام متزايد، المجاهد،
<http://www.elmoudjahid.com/ar/actualites/576>
- ✓ الأنصاري علي: هل تسعى الجزائر لتعويض أمريكا في شمال مالي؟
<http://hespress.com/international>
- ✓ بوعلام غمراسة: الملثمون الزرق: في الخلافات يحتكم الرجال الطوارق إلى نساءهم اللواتي تتمتعن بنفوذ كبير، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، www.akhbar-libya.com
- ✓ حسين زكريا: الأمن القومي،
<http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm>
- ✓ عرفة خديجة: مفهوم قضايا الأمن الإنساني و تحديات الإصلاح في القرن الحادي و العشرين، في الموقع <http://www.emasl.com/content.asp-2-contentl.2630>
- ✓ قهوجي رياض تأثيرات الأداء السيئ لحلف الناتو واخفاقه في ليبيا، موقع الأمن والدفاع العربي، 10 مايو 2011، <http://www.sdarabia.com>
- ✓ قدارة عاطف: أعلنت عن برامج تنموية في شمال مالي بأموال جزائرية، باماكو تطلق حملة أمنية واسعة لمواجهة القاعدة في الساحل، <http://www.elkhabar.com>
- ✓ رمزي وليد: الجزائر تعزز الأمن على الحدود الليبية، النهار الجديد،
<http://www.djazair.com/ennahar/78615>
- ✓ رمضان حينوني: الهجرة غير الشرعية و أثرها على التركيبة الاجتماعية لتمنراست، <http://www.myportail.com>
- ✓ نصوص القرارات الثلاثة علي موقع منظمة الأمم المتحدة علي الرابط التالي:
<http://www.un.org/en/>
- ✓ فرانس 24: الأزمة الليبية تغذي المخاوف من تحول منطقة الساحل إلى خزان بارود، تاريخ
<http://www.france24.com/ar/20110907-libya-sahel-neighbours-fear-powder-keg-scenario-algeria-mali-mauritania-al-qaeda>

قائمة المراجع

✓ مركز أنباء الأمم المتحدة: زيادة أعداد اللاجئين حول العالم إلى عشرة ملايين لاجئ،

[http : //www .un.org/arabic/news/fullstorynews.asp](http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp)

✓ سي أن أن: مدلسي، الجزائر ستعترف بالحكومة الليبية عند تشكيلها، بتاريخ،

http://arabic.cnn.com/2011/libya.2011/9/1/alheria.medelci_libya/index.html

✓ الجزائر تعزز أمن حدودها البرية مع دول الساحل الإفريقي.

<http://www.defense.arab.com/7/10/201>

المحاضرات:

- بن ساسي رشيد: العلاقات الثنائية مع دول الحزام الأمني و منطقة النفوذ، محاضرة في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص الدفاع و الأمن.

باللغة الإنجليزية:

الكتب:

- Barry Bouzan : people, State and fear, Anagenda for international Security studies in the poste-cold war, Havester what sheaft, Nen York, 1991.
- Billmcsweeny: Security, Identity and interests, Cambridge university press, 1999.
- Bjord maler : The concept of Security, the pros and cons of expansion and contraction, Copenhagen peace research institute, finland, 2000.

التقارير:

- Abdul Nour Bin Antar: Inter-Maghreb Relations, Revolution deepen differences, Aljazeera Center of Studies, Qatar, 26 June 2011.
- Elke Krahmanam : Security, Collective cood or commodity ?, European jourai of international relations. 2008.
- Panl Galis : NATO and Energy Security, GRS Report for Congerss, March 2006.
- Michael W.Doyle :Foreign Affairs, The Folly of Protection, March 20, 2011.

- Emily Hunt : **Islamist Terrorism in Northwestern Africa, A Thorn in the Neck of the United State**, policy focus, february2007.
- International Crisis group : **islamist terrorism in the sahel, crisis group africa**, report, march 31, 2005.

المواقع الإلكترونية:

- Fund for peace : **Failed States FAO**, 23 December 2007, obtenu en parcourant: [www.fundforpeace.org/failed states index FAO.htm](http://www.fundforpeace.org/failed%20states%20index%20FAO.htm)
- **State Failure Task Force Report** : Phase III Findings, September 30, 2000, www.cidcm.umd.edu
- The fund for peace : **legacy of vengeance-seeking group grievance**, 23 décembre 2007, Obtenue en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_3.htm.
- The fund for peace : **Chronic and sustained human flight**, 23 décembre 2007, Obtenue en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fis/fis_4.htm.
- The fund for peace : **Uneven economic development along group lines**, 23 décembre 2007, Obtenue en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_5.htm.
- Fund for peace: **Shap and/or severe economic decline**, 23 December 2007, obtenu en parcourant : www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_6.htm.
- Fund for peace : **criminalization and delegitimation of the state**, 23 décembre 2007, obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_7.htm.
- The fund for peace : **progressive deterioration of public sense**, 23 December 2007 ,obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.htm.

- The fund for peace : **Widespread violation of human rights**, 23 décembre 2007, obtenu en parcourant:
www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_9.htm.
- The fund for peace : **Security apparatus**, 23 décembre 2007, obtenu en parcourant: www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_10.html.
- The fund for peace : **rise of factionalised elites**, 23 December 2007, obtenu en parcourant:
http://www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_11.htm.
- The fund for peace: **intervention of other states or external political actors**, 23 décembre 2007 obtenu ,en
Parcourant: http://www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_12.htm.
- The fund for peace : **Failed states liste 2007**, obtenu en parcourant
[http://www.Fundforpeace.org/web/Inexscors2007, Html](http://www.Fundforpeace.org/web/Inexscors2007.html).
- The fund for peace: **intervention of other states or external political actors**, 23 décembre 2007 obtenu ,Parcourant:
http://www.fundforpeace.org/web/content/fsi/fsi_12.htm.
- The fund for peace : **Failed states liste 2007**, obtenu en parcourant
[http://www.Fundforpeace.org/web/Inexscors2007, Html](http://www.Fundforpeace.org/web/Inexscors2007.html).

باللغة الفرنسية:

الكتب:

- ❖ Edmond Bernus : **les Touaregs**, Ethnies, Paris 1987.
- ❖ Edmond bernus et autre : **les touareg**, musée national des arts a 'Afrique et a'océanie, paris, 1996.
- ❖ Slifou André : **la question tewaregus du Niger**, Ed kaelhala, paris, 1993.

التقارير:

- Conseil de paix et de sécurité : **Communiqué de la 291^{eme}**
Réunion du CPS, Addis Abeba, 26 aout 2001.

- Edmond Bernus : **Etre Touareg ou Mali**, étude de l'institut français de recherche scientifique pour le développement en coopération, France, 1996.
- Maxime Tandonnet : **Migration, La Nouvelle Vague Questions Contemporaines**, L'harmattan, Paris, 2003.
- Michel Luntumbue : le **partenariat Afrique-EU a l'épreuve de la crise libyenne**, Bruxelles, Groupe de Recherche et d'Information sur la Paix GRIP, 29 mai 2012.
- Meghan L O 'SULLIVAN : **Les dilemmes de la politique américaine vis-à-vis, Rogue State**, politique étranger. France.

الصحف و الجرائد:

- Christophe Boislouvier : le **Mali simple spectateur**, Jeune Afrique, n2634.3-9/07/2011.
- Robert Edmond : **ver la réintégration des touaregs au mali**, le monde diplomatique, septembre1996.
- Samia Lokmane Khelil : **les armes de Kadhafi , un arsenal qui fait peur , le magazine de l'Afrique** , n° 24 , jan – fév, 2012.

المواقع الإلكترونية:

- Abderrahim Kourima : **La géopolitique de l'Algérie** , <http://geopolitics.unblog.fr/2008/10/27/la-geopolitique-de-lalgerie-par-abderrahim-kourima>.
- Etat en déliquescence : Obtenu en parcourant déliquescence: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat en](http://fr.wikipedia.org/wiki/Etat_en).
- Kathia Lègare : **Les états défailants dans la filière terroriste**, Un apport nécessaire ou contingent, Obtenu en parcourant: www.hei.ulaval.ca/.../hei/document/document.
- Maurice Ronai : **Failed states, Claire d'étude stratégiques**, n°20-2^{eme} trimestre, 1997 obtenu en parcourant: www.cirpes.net/article-pdf.php3?id-article=83.

- Oumar Ba, Dorly Castaned et Maria Guabrielsen : **les états fragiles constituent ils une menace pour la sécurité international**, Obtenu en parcourant : www.peacecenter.sciences-po.fr/conf-etats-fragiles.
- Tarik Ramadan : **Le Mali, la France et les Extrémistes**, Tarik Ramdan's blog, 17/1/2013
<http://www.tariqramadan.com/spip.php?article12693&lang=fr>
- Ritimo : **Algérie, Géopolitique, La place des hydrocarbures algériens dans le marché mondial**,
http://www.ritimo.org/dossiers_pays/afrique/algerie/algerie_intro.html, aout 2012.
- Robert Schutte : **La sécurité humaine et l'Etat Fragile**,
C.Durnsteine.Human Security journal- .issu, traduction, Antonia, Feb 2007, Obtenu en parcourant http://www.peacecenter.sciences-po.fr/journal/issue3pdf/issue3_FF_Robert-Schutte.pdf.